



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

قياس وتحليل الاداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

للمدة (٢٠١١-٢٠٢٠)

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء
كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

كتبت بواسطة

نوره محسن د خيل الملاي

إشراف

أ.م. د جمال كاظم جواد الشمري

٢٠٢٢ م

١٤٤٤ هـ


اقرار المشرف

اشهد ان اعداد هذه الرسالة الموسومة ب(قياس وتحليل الاداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) والتي تقدمت بها الطالبة (نوره محسن دخيل) قد جرى بأشرافي في جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية .

 التوقيع :

المشرف : أ.م.د. كمال كاظم جواد

التاريخ: / / ٢٠٢٢

 التوقيع :

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية : أ.م.د. كمال كاظم جواد

التاريخ: / / ٢٠٢٢

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم العلوم المالية
والمصرفية/ للطالبة (نوره محسن دخيل) الموسومة بـ (قياس وتحليل الاداء المالي
للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) ارشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

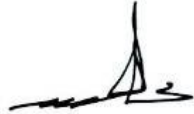
صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.د. محمد حسين الجبوري

عميد كلية الادارة والاقتصاد

اقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا اعضاء لجنة المناقشة ، الموقعون ادناه ، اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (قياس وتحليل الاداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) وقد ناقشنا الطالبة (نوره محسن دخيل) في محتوياتها وفيما له علاقه بها ، ووجدنا بانها جديرة لنيل درجة الماجستير / علوم مالية ومصرفية بتقدير (جيد جدا عالي).



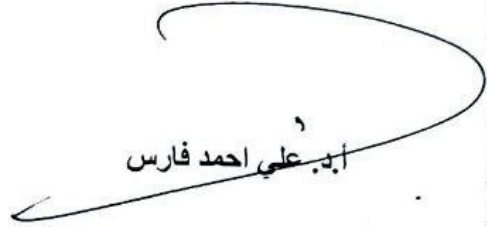
أ.م.د. محمد فائز حسن

عضواً



أ.م.د. كمال كاظم جواد

عضواً ومشرفاً



أ.د. علي احمد فارس

رئيساً



م. د هبة الله مصطفى

عضواً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ

آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلَاقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

٨٠

سورة القصص الآية

الإهداء

إلى خالقي وسندي وبصيرتي الله جل وعلا.

إلى خاتم الانبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وعترته الطاهرة عليهم السلام اجمعين.

إلى سيدي ومولاي صاحب العصر والزمان (عج).

إلى صاحب الفتوى خيمة العراق وعزة الاسلام السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله).

إلى الدماء الزاكيات التي حفظت هيبتنا شهداء العراق.

إلى والدي الذي كان وما زال لي درعا فولاذيا اتصدى به سهام المجتمع.

إلى والدتي التي تحملت عني العناء وأزرتني بالدعاء.

إلى من أشد بهم أزري أخوتي وزوجي الذين لم يبخلوا على بجهدهم ودعمهم .

إلى اخواتي وزوجات اخوتي اللاتي ما زلت اسمع منهن الدعوات اللطيفة.

إلى عائلة عمي السيد طالب الذين ساندوني في رسالتي.

إلى صديقاتي واقربائي الذين لم ينسوني من الدعاء .

إلى أرواح اخواتي اللاتي غادرن الى الفردوس الاعلى رحمهن الله.

اهديكم هذا العمل المتواضع حبا واحتراما

نوره الهلالي

الشكر والتقدير

الحمد لله على ما قسم ، الحمد لله ما انعم ، الحمد لله على نعمائه ، الحمد لله على قضائه،
والحمد لله حمد الشاكرين والشكر لله شكر الحامدين .

وبعد الحمد والشكر لله ومن الحديث الشريف للرسول محمد صلى الله عليه وسلم (من لا
يشكر الناس لا يشكر الله)، و نتمينا للجهود العلمية اتقدم بالشكر والامتنان الى مشرفي (أ.م. د
كمال كاظم جواد الشمري) الذي لم ييخل علي بتوجيهاته ونصائحه التي كانت عوناً لي في
اتمام هذا العمل ، والى عمادة كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء المتمثلة بالسيد العميد
والمعاون العلمي والمعاون الاداري واخص في الذكر اساتذتي في قسم العلوم المالية
والمصرفية .

كما أتقدم بالشكر والعرفان الى السادة رئيس لجنة المناقشة والاعضاء الافاضل المحترمين
لقبولهم مناقشة الرسالة وشكري وتقديري للأساتذة المقومين العلمي والإحصائي، والمدقق
اللغوي على جهودهم في إظهار هذه الرسالة بشكلها اللائق ومراجعتها لغويا وعلميا وجعلها
قليلة الأخطاء.

وكذلك اتقدم بالشكر الى اساتذتي في جامعة ذي قار كافة تثميناً لما قدموه من معلومات
لإتمام الرسالة واخص بالذكر (الدكتور زيد شريف الأبودي) و(الاستاذ مرتضى راشد
صالح)، و إلى من وقف وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا.

كما أتقدم بالشكر الى زملائي والى كل من مدّ لي يد المساعدة والى كل من انار طريقي
بحرف او كلمة، واستميح عذرا الى كل من أسهم بشكل مباشر أو غير مباشر لإنجاز رسالتي
وقد لا يسعني ذكر اسمه ، راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح .

نوره الهلالي

المستخلص:

تضمنت الدراسة قياس وتحليل الاداء المالي للمصارف التجارية العراقية ، اذ يقوم التحليل المالي على دراسة القوائم المالية ولذلك فان نتائج التحليل المالي رهينة بما تحويه تلك القوائم ، وهدفت الدراسة الى التعرف على ادوات التحليل المالي وتحويل الارقام الموجودة في القوائم المالية الى معلومات قادرة على تشخيص الوضع المالي للمصرف ، وتمثلت مشكلة الدراسة في امكانية استخدام المصارف عينة الدراسة تحديد نقاط القوة ومحاولة تعزيزها فضلا عن التعرف على نقاط الضعف ومحاولة الحد منها، من خلال قياس وتحليل الاداء المالي من اجل المحافظة على المركز المالي.

واستخدمت الدراسة اداتين من ادوات التحليل المالي النسب المالية وكذلك تحليل الاتجاه بالاستناد الى سنة اساس ، وقد اجريت هذه الدراسة لعينة مكونه من (١٠) مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، للمدة (٢٠١١-٢٠٢٠)، واعتمدت الدراسة على البيانات السنوية المنشورة في القوائم المالية ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات ومن اهمها ان النسب المالية تعتمد بشكل أساسي على البيانات المالية فإن نتائجها تعتمد أيضاً على جودة هذه البيانات وتتأثر بقيود البيانات التي تستند إليها. علاوة على ذلك تتأثر هذه النسب بمشكلة التضخم والتغيرات في قيمة النقود. وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات ومن اهمها انه على ادارة المصارف التجارية الاهتمام باستخدام ادوات التحليل المالي ، إذ عن طريقها يمكن معرفة الوضع المالي للمصارف لغرض تقييم الاداء.

الكلمات المفتاحية : الاداء المالي ، المصارف التجارية ، التحليل المالي ، تحليل الاتجاه .

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الآية
أ	الاهداء
ب	الشكر والتقدير
ت	المستخلص
ث	قائمة المحتويات
ج	قائمة الجداول
ح	قائمة الأشكال
خ	قائمة الملاحق
١	المقدمة
١٩-٢	الفصل الأول: منهجية الدراسة وبعض الجهود المعرفية السابقة
٦-٢	المبحث الأول: المنهجية العلمية للدراسة
١٩-٧	المبحث الثاني: بعض الجهود المعرفية السابقة
٦٩-٢٠	الفصل الثاني: الاطار النظري للأداء المالي للمصارف التجارية والتحليل المالي
٣٧-٢١	المبحث الاول : مفاهيم عامة حول الاداء المالي للمصارف التجارية
٦٩-٣٨	المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول التحليل المالي
١٣٣- ٧٠	الفصل الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة قياس وتحليل الاداء المالي للمصارف التجارية
١٣٧-١٣٤	الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات
١٣٦-١٣٤	المبحث الاول :الاستنتاجات
١٣٧	المبحث الثاني : التوصيات
١٥٠-١٣٨	المصادر
	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة	٧١
٢	التحليل المالي لنسبة صافي الربح الى حق الملكية	٧٣
٣	التحليل المالي لنسبة صافي الربح الى اجمالي الموجودات	٧٩
٤	التحليل المالي لنسبة صافي الربح الى اجمالي الودائع	٨٤
٥	التحليل المالي لنسبة التداول	٨٩
٦	التحليل المالي لنسبة الرصيد النقدي	٩٤
٧	التحليل المالي لنسبة التوظيف	٩٩
٨	التحليل المالي لنسبة الدين الى حق الملكية	١٠٤
٩	التحليل المالي لنسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية	١٠٩
١٠	التحليل المالي لنسبة المديونية	١١٤
١١	التحليل المالي لنسبة دوران الموجودات	١١٩
١٢	التحليل المالي لنسبة دوران الموجودات المتداولة	١٢٤
١٣	التحليل المالي لنسبة دوران الموجودات الثابتة	١٢٩

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
١	المخطط الفرضي للدراسة	٥
٢	التحليل المالي لنسبة صافي الربح الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)	٧٤
٣	التحليل المالي لنسبة صافي الربح الى اجمالي الموجودات للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)	٨٠
٤	التحليل المالي لنسبة صافي الربح الى الودائع للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)	٨٥
٥	التحليل المالي لنسبة التداول للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)	٩٠
٦	التحليل المالي لنسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)	٩٥
٧	التحليل المالي لنسبة التوظيف للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)	١٠٠
٨	التحليل المالي لنسبة الدين الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)	١٠٥
٩	التحليل المالي لنسبة الدين طويل الاجل الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)	١١٠
١٠	التحليل المالي لنسبة المديونية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)	١١٥
١١	التحليل المالي لنسبة دوران الموجودات للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)	١٢٠
١٢	التحليل المالي لنسبة دوران الموجودات المتداولة للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)	١٢٥
١٣	التحليل المالي لنسبة دوران الموجودات الثابتة للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)	١٣٠

قائمة الملاحق

العنوان	رقم الملحق
نسبة صافي الدخل الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)	١
نسبة صافي الربح الى الموجودات للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)	٢
نسبة صافي الربح الى الودائع للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)	٣
نسبة التداول للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)	٤
نسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)	٥
نسبة التوظيف للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)	٦
نسبة الدين الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)	٧
نسبة الدين طويل الاجل الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)	٨
نسبة المديونية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)	٩
نسبة دوران الموجودات للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)	١٠
نسبة دوران الموجودات المتداولة للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)	١١
نسبة دوران الموجودات الثابتة للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)	١٢

المقدمة

تزداد أهمية التحليل المالي يوماً بعد يوم وذلك للدور الذي يلعبه في اتخاذ القرار الاستثماري وكذلك التوسع في الأنشطة المصرفية ، جعل ادارة المصارف والمؤسسات المالية كافة بحاجة ماسة الى معلومات منظمة ومؤشرات مالية يستندون اليها في اتخاذ القرارات، وان القوائم المالية تعد المصدر الرئيس لاستخراج تلك البيانات من خلال إظهار النتائج ومدلولاتها، وان المؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل المالي للقوائم تتأثر بشكل رئيسي بالأسس المحاسبية التي تم اعداد القوائم المالية على اساسها.

اذ عند تقييم الاداء المالي للمصرف ، يقوم محاسبو الشركات والمستثمرون على حد سواء بفحص البيانات المالية للشركة والميزانيات العمومية للحصول على صورة شاملة للأنشطة المصرفية، وان القوائم المالية بصيغتها الأولية لا تكشف عن المعلومات حسب طلب مستخدميها، فهناك عدد من المقاييس والادوات المالية التي تستخدم لقياس النسب المالية.

في هذا السياق قد تضمنت الدراسة موضوع قياس وتحليل الاداء المالي باستخدام التحليل المالي من خلال معالجة مشكلة الدراسة التي تدور حول امكانية ادوات التحليل المالي في تحديد نقاط القوة والضعف من اجل الحفاظ على المركز المالي للمصرف في ظل الظروف الاقتصادية المختلفة التي يواجهها الجهاز المصرفي في العراق، ومن اجل الوصول الى افضل الحلول تم الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية (الميدانية) ، وتضمنت الدراسة النظرية ثلاثة مباحث حيث تمثل المبحث الاول في توضيح المفاهيم الاساسية لاداء المالي للمصارف التجارية، بينما تناول المبحث الثاني المفاهيم الاساسية حول التحليل المالي وتوضيح ادواته.

وتضمنت الدراسة التطبيقية تحليل كل من النسب المالية (نسب الربحية ، ونسب السيولة، ونسب الرافعة المالية ، ونسب النشاط) ، واستخدمت النسب المستخرجة كمدخلات لتحليل الاتجاه بالاستناد الى سنة اساس ، وتم اختيار تحليل الاتجاه للنسب المالية من اجل معرفة مقدار التغير الذي يطرأ على النسبة سواء أكان ارتفاعاً أم انخفاضاً لأجل تقييم الاداء المالي للمصرف، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات التي تولد على غرارها جملة من التوصيات .

الفصل الاول : منهجية الدراسة وبعض الجهود
المعرفية السابقة

المبحث الاول : المنهجية العلمية للدراسة

المبحث الثاني : بعض الجهود المعرفية السابقة

المبحث الاول

المنهجية العلمية للدراسة

تمهيد

يتضمن هذا المبحث تحديد المنهجية التي تستند اليها الدراسة الحالية اذ تعد خطوة اساسية لأجل تحقيق الاهداف المرجوة للدراسة، وتستعرض منهجية الدراسة مشكلة الدراسة ، وفرضيات الدراسة ، واهميتها ، واهدافها ، وحدود الدراسة الحدود الزمانية والحدود المكانية ، واساليب جمع البيانات، ومجتمع وعينة الدراسة، والمخطط الفرضي للدراسة، الاساليب المالية المستخدمة في الدراسة وكالاتي :

اولا: مشكلة الدراسة

شهد الجهاز المصرفي عدة تغيرات قد يكون تأثيرها مباشر او غير مباشر على المصارف التجارية ، اذ ان لانفصال الادارة عن الملكية ، وكبر حجم المؤسسات المالية وتعددتها يستدعي ان يكون هنالك بعض الاجراءات المحايدة ، اذ تم التوجه الى القوائم المالية التي تتصف بالعمومية وعدم التحيز، لتعد من اهم مدخلات التحليل المالي الذي يحتاج الى بيانات حقيقة لأجل تحقيق الموائمة والتوافق بين ادوات التحليل المالي في المصارف التجارية بما يتناسب مع طبيعة تلك المصارف وتوجهاتها المالية من اجل قياس وتحليل الاداء المالي ، ومن ذلك الجدل الفكري تنبثق مشكلة هذه الدراسة التي تتمثل في التساؤلات الاتية

- ١- هل يمكن للمصارف عينة الدراسة تحديد نقاط القوة ومحاولة تعزيزها فضلا عن التعرف على نقاط الضعف ومحاولة الحد منها، من خلال قياس وتحليل الاداء المالي من اجل المحافظة على المركز المالي؟
- ٢- ما مقدار التغير في النسب المالية الذي تتمكن فيه ادوات التحليل المالي في قياس الاداء المالي؟
- ٣- هل تعاني المصارف عينة الدراسة من تفاوت في الاداء المالي في ظل الظروف الاقتصادية المختلفة التي يواجهها الجهاز المصرفي في العراق ؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

من أجل الاجابة على التساؤلات الواردة في مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات بالشكل الاتي:

الفرضية الرئيسية الاولى: لا يمكن لقياس وتحليل الاداء المالي من تشخيص نقاط القوة والضعف في المصارف عينة الدراسة .

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يمكن لتحليل الاتجاه في تحديد مقدار التغير في النسب المالية لقياس الاداء المالي .

الفرضية الرئيسية الثالثة: ان المصارف عينة الدراسة لا تعاني من تفاوت في الاداء المالي في ظل الظروف الاقتصادية المختلفة التي يواجهها الجهاز المصرفي في العراق.

ثالثاً: اهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع المصرفي بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص والذي يعد عصب الاقتصاد العالمي ، وتمتلك المصارف التجارية خبرة وكفاءة في ادارة الاموال وتوجيهها للاستثمار ، لذا يلجأ الافراد والمؤسسات اليها كجهة مختصة في ادارة اموالهم ، وهنا تبرز اهمية قياس وتحليل الاداء المالي للمصارف التجارية ، اذ ان التحليل المالي يعد من اكثر الوسائل المستخدمة في تقييم الاداء المالي للمصارف التجارية، واهمية التحليل المالي تجسدت في تقييم الاداء للمدة الماضية والحاضرة و في ظل التطور الاقتصادي لا بد من اعتبار مؤشرات التحليل المالي الاداة الرئيس لعملية التخطيط المستقبلي التي تهدف الى تقييم الاداء المالي للمصرف وتطور نشاطاته .

رابعاً: هدف الدراسة

أن هذه الدراسة تهدف الى التعرف على ادوات التحليل المالي، ومعرفة الحقائق التي قد تغيبها الأرقام وتحويلها الى معلومات قادرة على تشخيص الوضع المالي للمصرف وذلك باستخدام (تحليل النسب المالية وتحليل الاتجاه العام بالاستناد الى سنة اساس) للحصول

على مؤشرات تساعد في قياس وتحليل الاداء المالي لمساعدته مستخدم القوائم المالية (الادارة ،المستثمرين ، المقترضين ، الخ) في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة .

خامسا : حدود الدراسة

١- الحدود المكانية

تتضمن عينة البحث عشرة مصارف تجارية عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي مصرف (سومر التجاري ، الخليج التجاري ، الشرق الاوسط ، التجاري العراقي ، الاستثمار العراقي ، الاهلي العراقي ، الموصل للتنمية والاستثمار ، بغداد ، الائتمان العراقي ، الاتحاد العراقي)

٢- الحدود الزمانية

تتمثل الحدود الزمانية للجانب التطبيقي للدراسة في سلسلة زمنية تمتد للمدة من السنة (٢٠١١) ولغاية (٢٠٢٠) .

سادسا : مصادر جمع البيانات

حصلت الباحثة على البيانات من المصادر الاتية :

١- الجانب النظري

الكتب والاطاريح ورسائل الماجستير والمجلات والدوريات العربية والاجنبية.

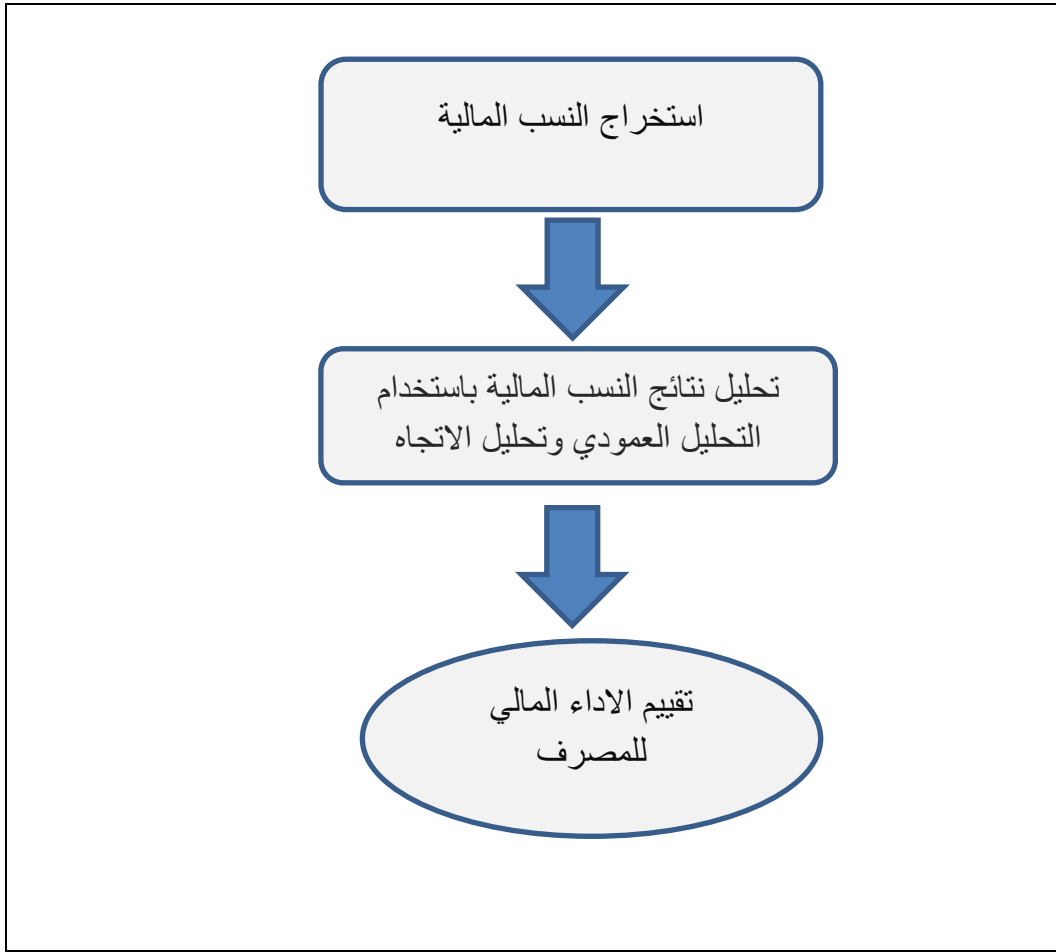
٢- الجانب العملي

الاعتماد على التقارير السنوية المتمثلة بالميزانية العمومية وكشف الارباح والخسائر لمجموعة من المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

سابعا : مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية ، وتم اختيار عينة تتكون من عشرة مصارف تجارية اعتمادا على توفر البيانات واستمرار عمل المصارف لمدة الدراسة الممتدة من ٢٠١١ الى ٢٠٢٠ وهي مدة الدراسة المطبقة .

ثامنا: المخطط الفرضي للدراسة



الشكل (١) المخطط الفرضي للدراسة

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجانب النظري .

تاسعا: الاساليب المالية المستخدمة في الدراسة

استخدمت الباحثة مجموعة من الاساليب المالية لتحليل بيانات الدراسة والحصول على افضل النتائج ، اذ قامت الباحثة باستخدام برنامج (Microsoft Excel) لتحليل النسب المالية واستخرجها لتكون مدخلات لتحليل الاتجاه العام ، وتمثلت النسب المالية بالاتي :

١- نسب الربحية

أ- نسبة صافي الربح الى حق الملكية

ب- نسبة صافي الربح الى الموجودات

ت- نسبة صافي الربح الى الودائع

٢- نسب السيولة

أ- نسبة التداول

ب- نسبة الرصيد النقدي

ت- نسبة التوظيف

٣- نسب الرافعة المالية (المديونية)

أ- نسبة الدين الى حق الملكية

ب- نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية

ت- نسبة المديونية

٤- نسب النشاط

أ- نسبة دوران الموجودات

ب- نسبة دوران الموجودات المتداولة

ت- نسبة دوران الموجودات الثابتة

المبحث الثاني

بعض الجهود المعرفية السابقة

تمهيد

يعرض المبحث بعض الجهود المعرفية السابقة لمعرفة اسهامات الباحثين السابقين واهم ما توصلوا اليه لترشد الباحث بالمعلومات ليتمكن من فهم متغيرات الدراسة، والاستعانة بها في الجانب النظري ، وكذلك تساعد الدراسات السابقة في وضع حجر الاساس للجانب العملي ، وقد تمت المراجعة لمجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي ترتبط بالدراسة الحالية وفيما يأتي اهم الدراسات وجوانب الافادة منها:

اولا : الدراسات العربية

١- دراسة (الطيب ، ٢٠١٠)	
عنوان الدراسة	دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الاداء المالي للمصارف التجارية
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى كفاءة مصرف فيصل الاسلامي في استخدام الاموال وادارتها وقياس قدرته على تحقيق الارباح والاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات بالاعتماد على التحليل المالي .
عينة الدراسة	دراسة حالة مصرف فيصل الاسلامي السوداني لسنة ٢٠٠٩ .
الاساليب المستخدمة	استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لدراسة الحالة ومعرفة الاسس والقواعد والمؤشرات التي تفيد في اتخاذ القرارات .
اهم الاستنتاجات	من اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة من خلال تحليل البيانات ومناقشة النتائج ان التحليل يساعد على تقويم كفاءة الاداء المالي للمصارف التجارية ، وكذلك يوفر مؤشرات تفي باحتياجات مستخدميها ، وكذل يساعد التحليل المالي على

التنبؤ بالعسر المالي للمصارف .

٢- دراسة (السبعاوي وعبد الرحمن، ٢٠١١)	
تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام التحليل المالي المركب	عنوان الدراسة
تهدف الدراسة الى التعرف على المفاهيم الخاصة بالتحليل المالي من اجل تقييم أداء المصارف الاسلامية عينة الدراسة بعد التعرف على طبيعة عمل هذه المصارف .	هدف الدراسة
دراسة مقارنة للمصرف الإسلامي العراقي والمصرف الإسلامي الأردني (للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٨)	عينة الدراسة
ركزت الدراسة على مجموعة من مؤشرات التحليل المالي ذات العلاقة بموضوع الدراسة .	الاساليب المستخدمة
تستنتج هذه الدراسة ان ادوات التحليل المالي تساعد على تقييم أداء المؤسسات المالية بشكل عام وبما فيها المصارف الاسلامية ، وعلى الرغم من ان المصارف الاسلامية واجهت تحديات كبيرة الا انها استطاعت ان تحتل مكانة متميزة بين المصارف الاخرى .	اهم الاستنتاجات

٣- دراسة (سامي ، ٢٠١٢)	
التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	عنوان الدراسة
تهدف الدراسة الى تحديد عيوب المخطط المحاسبي بالإضافة الى فهم النظام المحاسبي المالي ومدى ترابطه بالمعايير المحاسبية الدولية ، وتوضح كيف ستكون القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكييف النظام المحاسبي الجزائري مع	هدف الدراسة

المعايير المحاسبية الدولية .	
دراسة تحليلية لمؤسسة صيدال للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٠).	عينة الدراسة
استخدم الباحث ادوات التحليل المالي .	الاساليب المستخدمة
استنتج الباحث عن طريق التحليل الوظيفي لميزانية مؤسسة صيدال ان كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل ذو قيمة سالبة ، بينما كانت الخزينة موجبة ، وهذا يبين ان المؤسسة تعتمد بشكل اساسي على اموال الغير وخاصة قصيرة الاجل ، كما تبين لنا ان المؤسسة تعاني من نقص في السيولة عن طريق انخفاض نسب السيولة عن النسب المعيارية. وبالنسبة لتحليل قائمة التدفقات النقدية تم التوصل الى ان المؤسسة لديها تدفق نقدي موجب عبر سنوات الدراسة وهذا يعني ان المؤسسة لديها تدفقات تقابل جميع التزاماتها ولديها نقدية متاحة لسد الديون والتوسع في المشاريع .	اهم الاستنتاجات

٤- دراسة (اللحام وعزريل ، ٢٠١٦)	
عنوان الدراسة	دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى التعرف على ماهية التحليل المالي والوقوف على مدى استخدام المؤسسات الاقتصادية للتحليل المالي في فلسطين، وكذلك مقارنة المؤسسات الاقتصادية التي ال تستخدم التحليل المالي، بتلك المؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تستخدم التحليل المالي، والدراسة المستمرة لقوائمها المالية، والتعرف على قدرة المؤسسة الاقتصادية، على تحقيق درجة أعلى في ظل استخدام التحليل المالي، والتعرف على أهمية ودور التحليل المالي، في استمرار ونجاح المؤسسة من عدمها.
عينة الدراسة	دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس للمدة

	(٢٠١٤-٢٠١٥).
الاساليب المستخدمة	استخدمت الدراسة البرنامج الاحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة .
اهم الاستنتاجات	تستنتج الدراسة أن التحليل المالي ضروري جدا ومهم ، والموظفين متعاونين مع سياسات المؤسسة الرقابية بحكمة وموضوعية، وان المؤسسات تهتم في تحسين قدرات الموظفين والعاملين فيها، عن طريق إعطاء دورات تدريبية في مجال التحليل المالي، و هناك أطراف عديدة تستفيد من عملية التحليل المالي عند اتخاذ القرارات، سواء من داخل المؤسسة أم من خارجها تتفاوت من حيث اهتمام كل منها بنتائج عمليات التحليل، وانه ينتج عن عدم استخدام التحليل المالي مجموعة مشاكل مثل: صعوبة اتخاذ القرارات، صعوبة المقارنة بين القوائم المالية، وكذلك يساهم التحليل المالي في تنفيذ الخطط طويلة وقصيرة المدى بدقة وثقة عالية.

٥- دراسة (الضرب، ٢٠١٧)	
عنوان الدراسة	المبادلة بين العائد والمخاطرة في قرار الاستثمار وانعكاسها على الاداء المالي
هدف الدراسة	تسليط الضوء على جانب معرفي وأكاديمي حيوي ومهم في منشآت الاعمال عموما والمصارف خصوصا ، ألا وهو اثر العائد والمخاطرة وقرار الاستثمار، وما يمكن ان يعكسه ذلك على الاداء المالي للمصارف.
عينة الدراسة	دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٥)
الاساليب المستخدمة	تم استخدام بعض المؤشرات والنسب المالية المعتمدة في

<p>التحليل المالي لمتغيرات الدراسة، وتم الاعتماد على مجموعة من المقاييس الإحصائية التي تستخدم في تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة، تم استخدام الوسط الحسابي لاستخراج المعدلات الخاصة بكل مصرف والخاصة بكل سنة من سنوات الدراسة، وتم استخدام معامل الارتباط البسيط (r) والاختبار المتعلق بالارتباط البسيط وهو اختبار T لقياس واختبار علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة ومؤشراتها، وكذلك استخدام معامل الانحدار (b) والاختبار المتعلق به وهو اختبار (F) لقياس واختبار علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة ومؤشراتها، فضلا عن استخدام معامل التحديد (R^2) لتفسير العلاقة بين المتغيرات.</p>	
<p>استنتج الباحث ان المصارف التجارية عينة الدراسة تتفاوت في تحقيق معدلات العائد من مصرف الى اخر ومن سنة الى اخرى وكذلك تختلف عن المعدل العام صعودا ونزولا ومن ثم إمكانية استخدام المؤشرات المعتمدة في الدراسة للحكم على مستويات العائد في المصارف التجارية .</p>	<p>اهم الاستنتاجات</p>

<p>٦- دراسة (الجبوري، ٢٠٢٠)</p>	
<p>قياس وتقويم القدرة الائتمانية وتأثيرها في الاداء المالي للمصارف التجاري</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>قياس مدى تأثير القدرة الائتمانية واختبارها في المصارف التجارية في مؤشرات الأداء المالي والتي تتمثل بمؤشرات الربحية، وكذلك تهدف الدراسة الى تقديم جانب مفاهيمي ومعرفي عن أهم الوظائف والاهداف التي تعمل على تحقيقها المصارف التجارية</p>	<p>هدف الدراسة</p>

دراسة على عينة من المصارف التجارية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٨)	عينة الدراسة
استعانت الباحثة بمجموعة من الوسائل الإحصائية والمالية لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، اذ قام الباحث باستخدام برنامج (Microsoft Excel) لتحليل مؤشرات القدرة الاثتمانية، و كما استعملت برنامج (SPSSv25) لاختبار فرضيات التأثير والتي تضمنت نموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان تأثير مؤشرات القدرة الاثتمانية في مؤشرات الربحية عينة الدراسة.	الاساليب المستخدمة
استنتجت الباحثة عن طريق اجراء التحليل المالي لمؤشرات الائتمان ظهر ان هناك اختلافا كبيرا في تطبيق السياسات الاثتمانية للمصارف عينة الدراسة بما يؤدي الى تصور عام بعدم وجود سياسيات نقدية واضحة في القطاع المصرفي العراقي وان هناك اجتهادات كبيرة لدى المصارف في تحقيق أهدافها وإنجاز عملياتها المصرفية.	اهم الاستنتاجات

٧- دراسة (كاظم، ٢٠٢٢)	
دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين سمعة المصرف عبر مؤشرات الأداء المالي	عنوان الدراسة
العمل على تقوية العلاقة بين المصرف والمجتمع عن طريق المساهمة في تطويره ودعمه ، وكذلك تهدف الدراسة الى تحليل طبعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وسمعة المصارف من جانب اخر.	هدف الدراسة
دراسة مقارنة لعينة من المصارف الأردنية والكندية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩)	عينة الدراسة

<p>استخدمت الباحثة التحليل الارتباط معامل الارتباط (Pearson) عبر البرنامج الاحصائي (SPSS V.23) وكذلك استخدمت برنامج (JASP 0.15) لتحليل تأثير المتغير الوسيط .</p>	<p>الاساليب المستخدمة</p>
<p>اوضحت نتائج الدراسة من خلال التحليل الوصفي لعلاقة المسؤولية الاجتماعية بالأداء المصرفي انه توجد علاقة ارتباط موجبة وغير داله احصائيا بين المسؤولية الاجتماعية وكل من الاحتياطي القانوني والقوة الإرادية ومضاعف حق الملكية اي كلما زادت المصارف في انفاقها على الأنشطة الاجتماعية زادت سمعتها مما يزيد من اقبال الزبائن ،اما العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والرصيد النقدي والنقد الى الموجودات ونسبة المديونية فكانت علاقة سلبية وذلك لكون المسؤولية الاجتماعية هي نفقات لذا تقلل من النقد.</p>	<p>اهم الاستنتاجات</p>

ثانيا : الدراسات الاجنبية

<p>١- دراسة (Raza et al,2011)</p>	
<p>A Comparison of Financial Performance in Investment Banking Sector in Pakistan</p> <p>مقارنة الاداء المالي في قطاع الاستثمار المصرفي في باكستان</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>وتهدف هذه الدراسة الى تقييم اداء المصارف الاستثمارية في باكستان على اساس النسب وبعض المقاييس المالية التي لها تأثير على الاداء المالي ، والهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تصنيف المصارف الاستثمارية في باكستان على اساس خصائصها المالية لتوفير معلومات توجيهية للتنمية المستقبلية.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>دراسة مقارنة للأداء المالي للمدة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) ل سبعة من</p>	<p>عينة الدراسة</p>

المصارف الاستثمارية العاملة في باكستان	
استخدم الباحثون المؤشرات المالية مثل معدل العائد على حق الملكية والعائد على الموجودات والعائد على السهم .	الاساليب المستخدمة
ان هذه الدراسة سلطت الضوء على معلومات مفيدة للمديرين حول الانشطة التي تزيد من الاداء المالي للمصارف الاستثمارية في باكستان.	اهم الاستنتاجات

٢- دراسة (Almajali et al,2012)	
Factors Affecting the Financial Performance of Jordanian Insurance Companies Listed at Amman Stock Exchange	عنوان الدراسة
العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان	
التعرف على تأثير الرافعة المالية ، والعمر ، والحجم ، والسيولة ، ومؤشر الكفاءة الإدارية على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، و تقديم بعض الاستنتاجات والتوصيات للإدارة العليا وصناع القرار في شركات التأمين للتعامل مع المتغيرات التي تؤثر على الأداء المالي من أجل تعزيز الأداء المالي لشركاتهم، و تزويد المكتبات المحلية بالمواد العلمية التي تتناول المتغيرات التي تؤثر على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية.	هدف الدراسة
تكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين المقيدة في بورصة عمان خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) والبالغ عددها (٢٥) شركة تأمين.	عينة الدراسة

<p>تم استخدام تحليل الانحدار للتحقيق في تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، اذ تم استخدام مقياس لتقييم الأداء المالي وهو العائد على الأصول (ROA) وقد تم تطويره بواسطة Dupont .</p>	<p>الاساليب المستخدمة</p>
<p>بعد اختبار الفرضية وتحليل البيانات تبين أن للرافعة المالية تأثير إحصائي كبير على الأداء المالي لشركات التأمين ، وقد تواجه الشركات عالية الاستدانة استراتيجيات عدوانية من منافسيها الأقل نفوذاً وتفقد حصتها في السوق في سوق منتجات احتكار القلة، وكذلك استنتجت الدراسة ان السيولة لها تأثير إحصائي كبير على الأداء المالي لشركات التأمين ، علاوة على ذلك يمكن أن تؤدي السيولة المرتفعة إلى زيادة تكاليف الوكالة على المالكين من خلال تزويد المديرين بحوافز لإساءة استخدام التدفقات النقدية الزائدة عن طريق الاستثمار.</p>	<p>اهم الاستنتاجات</p>

<p>٣- دراسة (Itumo, 2013)</p>	
<p>The relationship between efficiency and financial performance of commercial banks in Kenya</p> <p>العلاقة بين الكفاءة والاداء المالي</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>كان الهدف من هذه الدراسة هو فحص العلاقة بين الكفاءة والأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>المصارف التجارية في كينيا (٢٠٠٧-٢٠١٢)</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>اعتمد الباحث تصميم المسح الوصفي</p>	<p>الاساليب المستخدمة</p>
<p>استنتج الباحث انه تتراوح كفاءة الدرجات المقدره للمصارف</p>	<p>اهم الاستنتاجات</p>

<p>في كينيا في المتوسط بين ٦٧ إلى ٦٩ ٪. متوسط الكفاءة هو مجموع درجات الكفاءة مقسوما على عدد المصارف التي تم أخذ عينات منها خلال فترة الدراسة ، وهذا يعني أن الخطوات نحو كفاءة هذه المصارف تتضمن اعتبارا كبيرا لهيكل رأس مالها ، والاستثمارات المدرة للفائدة وهي ودائع بهامش فائدة أعلى والقروض الأخرى ، وبالتالي يمكن أن تصبح هذه القروض متعثرة و يتعين على المصارف أن تخصص مخصصات للديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها .</p>	
--	--

٤- دراسة (Obuya, 2017)	
<p>Debt Financing Option and Financial Performance of Micro and Small Enterprises</p> <p>خيار تمويل الديون والأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر</p>	عنوان الدراسة
<p>تهدف الدراسة الى تحديد الآثار الموثقة لخيار تمويل الديون على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر وكذلك تحديد آثار المتغيرات الوسطية والمتداخلة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة متناهية الصغر.</p>	هدف الدراسة
<p>دراسة نظرية استخدم الباحث فيها الادبيات والدراسات الكمية السابقة.</p>	عينة الدراسة
<p>استعمل الباحث الاسلوب الوصفي عن طريق مراجعة الدراسات السابقة.</p>	الاساليب المستخدمة
<p>من نتائج مراجعة الدراسات السابقة والمقالات والأوراق حول آثار خيار تمويل الديون على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والصغيرة ، تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات المتضاربة.</p>	اهم الاستنتاجات

<p>يرتبط الائتمان التجاري بتصفية الشركات ومن ثم يكون للتخلف عن السداد تأثير سلبي على الأداء المالي. هناك علاقة سلبية بين القروض قصيرة الأجل على الأداء المالي للمؤسسة المقاسة بالعائد على الأصول. إذا اعتمدت الشركات بشكل أكبر على الديون طويلة الأجل ، فمن المرجح أن تزيد تكلفة رأس المال وتتهار في النهاية. إجمالي الدين هو مؤشر على عدم الأداء على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر لأنه يؤثر سلبيًا على كل من العائد على الأصول وهامش الربح الإجمالي</p>	
---	--

٥- دراسة (Chen etal,2018)	
<p>Asset diversification and bank performance: Evidence from three Asian countries with a dual banking system</p> <p>تنويع الاصول والاداء المصرفي :ادلة من ثلاث دول آسيوية لديها نظام مصرفي مزدوج</p>	عنوان الدراسة
<p>تهدف هذه الدراسة الى معرفة تأثير تنويع الاصول على الاداء المصارف وبنظام مصرفي مزدوج في ثلاث دول اسبوية</p>	هدف الدراسة
<p>تضمنت عينة الدراسة ١٥٥ مصرف من المصارف الاسلامية والتقليدية في إندونيسيا وماليزيا وباكستان للمدة (٢٠١٢-٢٠٩٦)</p>	عينة الدراسة
<p>استخدمت الدراسة مؤشر (Laeven & Levine 2007) للتنويع</p>	الاساليب المستخدمة
<p>من اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة ان التنويع عموما له تأثير على المصارف التقليدية ولكن تأثيره على المصارف الاسلامية كان بشكل ضئيل ،وعند النظر الى حجم المصارف فان التنويع له تأثير ايجابي على ربحية المصارف الاسلامية والتقليدية</p>	اهم الاستنتاجات

لذا تشير الدراسة الى اهمية الحجم في التنويع على تأثير اداء المصارف في البلدان ذات النظام المصرفي المزدوج	
---	--

٦- دراسة (Tekatel, 2019)	
عنوان الدراسة	Financial Performance Analysis تحليل الاداء المالي
هدف الدراسة	الهدف العام من الدراسة هو تحليل أداء المصارف التجارية الخاصة في إثيوبيا وتصنيفها بناء على أدائها.
عينة الدراسة	ستستخدم الدراسة بيانات عشرة مصارف تجارية خاصة في إثيوبيا للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٥ .
الاساليب المستخدمة	استخدم الباحث التحليل المالي للمصارف التجارية الاثيوبية من خلال تحليل النسب المالية .
اهم الاستنتاجات	يتيح فحص تحليل النسبة للباحث إلقاء بعض الضوء على نتائجه واستخلاص بعض الاستنتاجات. ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث عن طريق تحليل الحجم المشترك لبيان الدخل ، كان الدخل التشغيلي قبل الضريبة في عام ٢٠٠٧ مرتفعاً جدا مقارنة بالسنوات الأخرى. كان هذا بسبب انخفاض مصاريف الفوائد والرواتب والمزايا والمصاريف العمومية والإدارية في هذا العام.

ثالثا: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

ان الدراسات السابقة عنصر اساسي من عناصر البحث العلمي وبالتالي ان اوجه الاستفادة
من الدراسات السابقة يعد مبدأ ملازم لأي بحث علمي ، وعندما يستطيع الباحث تحديد اوجه
الاستفادة من الدراسات السابقة وكيفية اختيارها وتوظيفها في مضمون البحث تتبلور لديه

الخطوات والاجراءات التي بإمكانه اتباعها في دراسته ومن اهم جوانب الاستفادة من الدراسات المعرفية السابقة ما يأتي :

١- رقد وتغذية الجانب النظري بالمعلومات ، وتوفر للباحث الوقت والجهد وتجييه على الاسئلة التي تدور في ذهنه من خلال التعرف على العناصر الاساسية اللازمة لعمل البحث العلمي .

٢- يستطيع الباحث عن طريق اطلاعه على الدراسات السابقة ان يبرهن على اهمية البحث الذي يتناوله وذلك عن طريق تناوله لنقاط جديدة غير موجودة في الدراسات السابقة قد يمتاز بها بحثه.

٣- الدراسات السابقة تلفت نظر الباحث الى الجوانب والافكار التي قد تكون غائبة عن ذهنه، من خلال اقتباس المعلومات واجراء المناقشات والتحليلات والمقارنات .

٤- يستطيع الباحث معرفة الهيكلية الرئيسية للبحث عن طريق اطلاعه على الدراسات السابقة، والتعرف على كيفية كتابة البحث بالترتيب واحتواء جميع العناصر الاساسية وماهية كل عنصر .

رابعاً: أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تبلورت فكرة الدراسة الحالية على قياس وتحليل الاداء المالي للمصارف التجارية وذلك من خلال اختيار اداتين من ادوات التحليل المالي وهما النسب المالية وتحليل الاتجاه بالاستناد الى سنة اساس واهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ما يأتي :

١- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال تحديد اتجاه النسب المالية من خلال اجراء تحليل الاتجاه على النسب المالية المستخرجة في التحليل الاولي ، ولم يتم التطرق الى ذلك في الدراسات الاخرى باستثناء دراسة (السبعوي وعبد الرحمن، ٢٠١١) ، الا ان الدراسة الحالية تميزت عنها باختيار المصارف التجارية بدلا من المصارف الاسلامية وكذلك في اختيار مؤشرات الدراسة والآلية المعتمدة .

٢- استخدمت الدراسة الحالية اكثر من اداة في التحليل المالي ، لمعرفة مقدار الارتفاع والانخفاض في قيمة النسب المالية رقميا مقارنة بنقطة ثابتة وهي سنة الاساس.

الفصل الثاني :الاطار النظري للأداء المالي للمصارف
التجارية والتحليل المالي

المبحث الاول : مفاهيم عامة حول الاداء المالي
للمصارف التجارية

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول التحليل المالي

تمهيد

شهد القطاع المصرفي حول العالم تطورات كبيرة في مستوى الاداء ولاسيما في السنوات الاخيرة، وكان ذلك بفعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكان على الادارة ان تعي هذه التطورات ويتحتم عليها استخدام احداث الطرق والمناهج لتعظيم ربحيتها في مستوى مقبول من المخاطرة.

ان المصارف التجارية تؤدي دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي بفعل الوظيفة التي تؤديها كوسيط مالي يربط بين وحدتي الفائض والعجز. وهناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء تلك المصارف ، ويأتي هذا البحث لمعرفة تأثير عوامل محددة للمصرف والاقتصاد الكلي التي تؤثر على الأداء المالي للمصرف ، وجاءت دراستنا لتتضمن المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي ودورها في قياس وتحليل الأداء المالي للمصارف التجارية من اجل التعرف على طبيعة المركز المالي لهذه المصارف والوصول إلى ابرز المؤشرات الخاصة بأدائها الفعلي عن طريق تحليل الميزانيات والتقارير الخاصة بها. والتركيز على استخدام نوعين من الأدوات المالية وهما تحليل النسب المالية وتحليل الاتجاه العام بالاستناد إلى سنة أساس. ويتطلب التحليل المالي ان يتمتع خبير التحليل بالامام تام بمكونات القوائم المالية للمصارف التجارية، ويكون مطلعاً على القوانين والانظمة والتشريعات التي يعمل بموجبها المصرف وكذلك طبيعة البيئة المالية والاقتصادية .

ولغرض اتخاذ قرارات سليمة تتناسب مع الاهداف يجب اختيار اساليب وادوات مناسبة ومن اهم اساليب التحليل المالي ، اسلوب التحليل الافقي الذي يقوم بدراسة العلاقات بين عناصر القوائم المالية لحقب زمنية متتابعة ، واسلوب التحليل الرأسي الذي يدرس العلاقة بين عناصر القوائم المالية لمدة زمنية معينه. الهدف من التحليل المالي هو تفسير القوائم المالية وعرض نتائج التحليل المالي عن طريق تحويل البيانات والارقام المعروضة الى معلومات تساعد الادارة العليا للمصرف وغيرها من الجهات المستفيدة في اتخاذ قراراتها ، وكذلك في المتابعة والرقابة وقياس الاداء للأنشطة الاساسية للمصرف .

المبحث الاول

مفاهيم عامة حول الاداء المالي للمصارف التجارية

اولا : مفهوم المصارف التجارية

قبل الخوض في الاداء المالي يمكننا وضع مفاهيم مبسطة حول المصارف التجارية، وتعرف بانها وسطاء ماليون يجمعون الودائع والمطلوبات الأخرى من المدخرين وتحويلها إلى المقترضين في شكل قروض وأصول مالية أخرى، يتشاركون وظائف معينة مع الأسواق المالية مثل تخصيص الموارد ، وتقليل مخاطر الائتمان ، أو تحمل مخاطر أسعار الفائدة وسعر الصرف . علاوة على ذلك يواجه القطاع المصرفي مصادر مخاطر متنوعة ابرزها مخاطر الائتمان و التشغيل ومخاطر السوق- Sun and Chang,2011:1727 . (1735) ان القطاع المالي ضروري للنمو الاقتصادي والصناعة عن طريق توجيه الأموال بالشكل الافضل ، وتوفير نظام مالي متقن، وتشجيع الاستثمار ، والاستخدام الأمثل للموارد .(Raza et al,2011:3).

ويؤدي القطاع المصرفي في أي اقتصاد دوراً رئيساً ومهما في العديد من المجالات . وذلك من خلال توجيه الأموال للصناعات والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي ، ويمكن للقطاع المصرفي الناجح في ادائه أن يمتص الأزمات المالية الكبرى في الاقتصاد ويوفر نمودجا أساسيا لتعزيز النشاط الاقتصادي في الاقتصادات القومية .(Aburime, 2009:61)

ترى الباحثة ان المصارف التجارية هي مكان التقاء عرض الاموال والطلب عليها ويمكن ان تستشف من التعاريف السابقة ما يأتي :

- 1- ان المصارف التجارية هي وسيط مالي بين اصحاب الفائض وتأخذ اموالهم بشكل ودائع وبين اصحاب العجز حيث تمنحهم الاموال بشكل قروض وغيرها من انواع الائتمان .
- 2- المصارف التجارية لها دور فعال في تطوير القطاع المصرفي وتوجيه اقتصاد البلد .

٣- تقدم المصارف التجارية خدماتها لجميع الزبائن والى مختلف القطاعات فهي لا تقتصر على فئة معينة .

٤- تتميز المصارف التجارية بقبولها جميع انواع الودائع وكذلك يمكنها منح انواع مختلفة من القروض سواء قصيرة او متوسطة او طويلة الاجل فهي تتيح فرص متنوعة للمستثمرين .

ثانياً: مصادر واستخدامات الموارد المالية

ومن اجل التعرف على آلية عمل المصارف التجارية لابد من معرفة مصادر واستخدامات الموارد المالية في هيكل المصارف وكما يأتي :-

١- مصادر الموارد المالية

لفهم كيفية حصول أي مؤسسة مالية (أو شركة تابعة للمؤسسة) على الموارد المالية يمكن مراجعة ميزانيتها العمومية، اذ تشير مطلوباتها وحقوق الملكية إلى مصادر أموالها، بينما تشير الموجودات إلى استخداماتها للأموال. تتلخص المصادر الرئيسية لأموال البنوك التجارية على النحو التالي(Madura,2010:462) :

- أ- حسابات الودائع
- ب- ودائع المعاملات
- ت- ودائع الادخار
- ث- الودائع لأجل
- ج- حسابات ودائع سوق المال
- ح- الأموال المقترضة
- خ- الأموال الاتحادية المشتراة (المقترضة)

٢- استخدامات البنوك للأموال

بعد تحديد المصادر الرئيسية للموارد المالية ، يمكن مناقشة استخدامات تلك الموارد من قبل المصارف التجارية وكما يأتي (9:2009, Somasheka):

أ- النقد

ب- القروض والسلف المصرفية

ت- الاستثمار في الأوراق المالية

ث- حوالات مخصومة

ج- موجودات ثابتة

ح- موجودات اخرى

ثالثاً: المبادئ العامة لإدارة المصارف التجارية

إن مدير المصرف يركز على اربعة اهتمامات رئيسة عن طريقها يمكنه معرفة كيفية ادارة المصرف للموجودات والمطلوبات لتحقيق اعلى ربح ممكن، ويمكن توضيحها كما يأتي (Mishkin & Eakins ,2012:405):

١- على ادارة السيولة التأكد من ان المصرف يمتلك سيولة كافية لمواجهة السحب المفاجئ على الودائع تحت الطلب، ويجب الاحتفاظ بما يكفي من النقد او /والموجودات السائلة بما يكفي للوفاء بالتزامات المصرف .

٢- يجب على ادارة الموجودات في المصرف ان تحافظ على مستوى مقبول من المخاطرة بما يتناسب مع الربحية من خلال الحصول على الموجودات ذات معدل التخلف عن السداد المنخفض وعن طريق تنويع حيازات الأصول .

٣- يجب على ادارة الالتزامات ان تحصل على اموال بأقل تكلفة لغرض تمويل عمليات المصرف.

٤- يجب على إدارة كفاية رأس المال أن تقرر مقدار رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به المصرف ثم يحصل على رأس المال المطلوب.

رابعاً : اهداف المصارف التجارية

تسعى المصارف التجارية الى تقديم ثلاثة اهداف رئيسة وهي السيولة والربحية والامان وتوضح بالاتي :

١- السيولة

السيولة هي قدرة أو قابلية المصارف على تسديد التزاماتها المستحقة في تاريخ الاستحقاق، بحيث لا تواجه مشكلة العسر المالي عند التسديد، وان سيولة الموجودات تدرج ضمن القوائم المالية باسم الموجودات المتداولة وغالباً ما تشير الموجودات المتداولة الى راس المال العامل لأنها تمثل الموارد المطلوبة لعمليات المصرف اليومية، ان الاستثمار في راس العامل هو استخدام الموجودات المتداولة لمواجهة الالتزامات قصيرة الاجل (Drak,2009:3) ، وتعد السيولة جانباً مهماً يعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية ، اذ يستطيع المصرف الحصول على الأموال اي السيولة الكافية، إما عن طريق زيادة المطلوبات أو عن طريق تحويل موجوداته الى نقد في الوقت المناسب (Misra ,3013:47) ، Aspal &)، يقصد بالسيولة بصورة عامة قدرة الموجود على التحول الى صورة نقدية بسرعة وبدون خسارة اي لا تعني السيولة فقط تحويل الأصل إلى نقد وإنما تحويله إلى نقد بدون خسارة ، وينبغي لا تتعارض السيولة مع الربحية (Howells & Bain ,2000:8).

٢- الربحية

تهدف المصارف التجارية الى تعظيم قيمة السهم عن طريق تحقيق أرباح ملائمة ، مقارنة في الارباح التي تحققها المشاريع الأخرى والتي تكون معرضة لنفس المستوى من المخاطرة ، وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها في شكل احتياطي الزامي واحتياطي قانوني ومخصصات متنوعة وأرباح غير موزعة. ولأجل تحقيق الأرباح فإن عليه أن يستخدم هذه الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة وإن يدني من تكاليفه لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية (Macharia,2016:2) وتقيس الربحية الدخل او النجاح التشغيلي للمؤسسة لمدة معينة من الزمن والانخفاض في هذه النسبة يؤثر على قدرة المؤسسة في الحصول على الديون وقدرتها على النمو

(Kieso,etal,2004,P:672) ، وتتكون ارباح المصارف التجارية من
الاتي(Somashekar,2009:9) :

أ- الفوائد الدائنة : وتشمل الفوائد المقبوضة على العمليات الرئيسية التي تشمل استثمارات
المصرف التجاري والفوائد الناتجة عن الدخل المتحقق من الأدوات القصيرة الأجل ويشمل
هذا الدخل الذي يتحقق من القروض والفائدة المتحققة من الاستثمار .

ب- العمولات المقبوضة : وتشمل العمولات الدائنة التي يقبضها المصرف من القروض
والسلف والخدمات التي يقدمها الى زبائنه.

ت- الدخل من الايرادات الأخرى: ويتضمن مجموعة من الايرادات لمصادر متعددة وتشمل
الدخل المتحقق من فرق العملة وهو ناتج عن تعامل المصرف التجاري بعملات أجنبية غير
العملة الوطنية للبلد، وكذلك ايرادات خدمات تأجير الخزائن الحديدية، وخدمات بطاقة الائتمان
، وخدمة ادارة محفظة الأوراق المالية للزبائن ، وتقديم الاستشارات المالية .

٣- الامان

يجب ان لا تتجاوز خسائر المصرف رأس المال الممتلك وهذا يعني انه يحافظ على
هامش الامان لأموال المودعين ،اذ إن أساس كل عملية من عمليات التوظيف لأموال
المصرف بغض النظر عن مصادرها هو الثقة بأن الأموال التي يقرضها المصرف ستعود إليه
في المدة المتفق عليها ، وقيام المصرف على منح القروض لأي زبون ما يتوقف على مدى
الثقة التي يوحىها المتعامل إلى المصرف من حيث متانة مركزه المالي ومدى الضمانات التي
يقدمها تأميناً للوفاء بتلك التعهدات (Somashekar ,2009:10)

تري الباحثة ان المصارف التجارية تسعى الى تعظيم قيمة السهم من خلال تحقيق اكبر
ربح ويعد معيار لكفاءة الادارة وتحصل المصارف على الأرباح من الفوائد المقبوضة
والعمولات الدائنة وغيرها ، الا ان هدف الربحية قد يتعارض مع هدف السيولة حيث ان
تحقيق الربح يحصل عند الاستثمار بأكبر كمية ممكن الاموال وهذا ما قد يعرض المصرف
الى مشكلة نقص السيولة في مواجهة الالتزامات الطارئة وبالتالي على ادارة المصرف
التركيز في الموازنة بين السيولة والربحية وعدم ترك نقدية عاطلة في الصندوق فائضة عن

حاجة السيولة لان ذلك يؤثر على انخفاض مؤشر الربحية ، وهذا ما ينطبق مع هدف الامان من اجل ان لا يتعرض المصرف الى خسائر كبيرة تؤدي الى تآكل راس المال الممتلك .

خامسا : حجم المصرف وأنشطته

يؤثر حجم المصرف على أنواع الأنشطة والأداء المالي للبنوك التجارية، اذ تركز المصارف الصغيرة بشكل عام على جانب التجزئة من الأعمال التجارية منها تقديم القروض وإصدار الودائع للعملاء والشركات الصغيرة، اما المصارف الكبيرة فهي تشارك في كل من الخدمات المصرفية للأفراد والجملة وغالباً ما تركز على جانب البيع بالجملة من الأعمال ، علاوة على ذلك ، تحتفظ المصارف الصغيرة بعدد أقل من الموجودات والمطلوبات خارج الميزانية العمومية مقارنة بالمصارف الكبيرة.

تصدر المصارف الصغيرة بعض التزامات القروض وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية ، وإنها نادراً ما تحتفظ بالمشنقات المالية ، وكذلك سهولة وصول المصارف الكبيرة نسبياً إلى الأموال المشتراة وأسواق رأس المال مقارنة بوصول المصارف الصغيرة بسبب العديد من الاختلافات. على سبيل المثال مع سهولة الوصول إلى أسواق رأس المال تعمل المصارف الكبيرة بمبالغ أقل من رأس المال السهمي مقارنة بالمصارف الصغيرة. كذلك ، تميل المصارف الكبيرة إلى استخدام المزيد من الأموال المشتراة (مثل الأموال الفيدرالية) ولديها عدد أقل من الودائع الأساسية مثل الودائع تحت الطلب التي تكون مستقرة خلال فترات زمنية قصيرة مقارنة بالمصارف الصغيرة، في الوقت نفسه تقرض المصارف الكبيرة الشركات الكبرى.

فضلاً عن ذلك ، تميل المصارف الكبيرة إلى دفع رواتب أعلى والاستثمار في المباني أكثر مما تفعل المصارف الصغيرة. كما أنها تميل إلى تنويع عملياتها وخدماتها، تولد البنوك الكبيرة دخلاً من غير الفوائد (أي الرسوم ، وحساب التداول ، والأوراق المالية المشتقة ، ودخل التجارة الخارجية) أكثر من المصارف الصغيرة. على الرغم من أن المصارف الكبيرة تميل إلى امتلاك حقوق ملكية أقل (Saunders & Cornett,2012:362) .

تري الباحثة ان لحجم المصرف تأثير كبير على انشطته حيث ان المصارف الصغيرة تميل الى تمويل الافراد والمنشآت الصغيرة وتتمثل اغلب اعمالها في قبول الودائع وتقديم القروض ، بينما المصارف الكبيرة تميل الى تنويع خدماتها وكذلك وتقوم بتقديمها الى الافراد والمنشآت الكبيرة ، وتستطيع المصارف الكبيرة مواجهة المنافسة في القطاعات المصرفية .

سادسا : الاداء المالي

تعني كلمة "أداء" في الشركات المالية إلى مدى تلبية شركة مالية بشكل مناسب لاحتياجات مساهميها (الملاك) والموظفين والمودعين وغيرهم من الدائنين والزبائن المقترضين، اذ يجب على الشركات المالية أن تجد طريقة لإبقاء المنظمين الحكوميين مقتنعين بأن سياسات التشغيل والقروض والاستثمارات الخاصة بهم بأمان وبما يتناسب مع المصالح العامة. وعادة ما يتم الكشف عن نجاح المؤسسة من عدمها في تلبية توقعات الآخرين من خلال دراسة متأنية لقوائمها المالية المتوافقة مع الجهات المستفيدة (Rose,2008:163)، كما عرف (Laitinen, 2002:65) الاداء المالي على أنه "قدرة الشركة او المصرف على إنتاج معلومات في بُعد محدد مسبقا فيما يتعلق بالهدف".

بدأ الاهتمام بدراسة اداء المصارف في اوائل التسعينات .ويلاحظ ان هذه الدراسة تمحورت في نظريات متعددة منها نظرية الاشارة التي توضح العلاقة بين رأس المال والربحية وهذا يعني ان رأس المال الاعلى هو اشارة ايجابية للأداء المصرفي، وكذلك تشير نظرية تكلفة الافلاس انه في حال ارتفاع التكاليف بشكل غير متوقع يقوم المصرف بزيادة الاسهم المحتفظ بها لتجنب العسر المالي .اما الرافعة المالية المنخفضة فتشير الى ان المصرف يتفوق في اداء على المصارف المنافسة (Tekatel 2019:14). ويعرف الأداء المالي بوصفه مقياسا لنتائج سياسات الشركة وعملياتها بمبالغ نقدية (Sultan,2014:49). ويمكن تعريفه بأنه عبارة عن قياس ذاتي لمدى نجاح المصرف في استخدام موجوداته بطرق مختلفة لتوليد العوائد . (AIMazari,2011,1). ويعرف الأداء المالي على أنه مقياس لمدى قدرة الشركة على استخدام الأصول من خلال طبيعة عملها الأساسي وتوليد الإيرادات ويستخدم هذا المصطلح أيضاً كمقياس عام للازدهار المالي للشركة خلال فترة زمنية معينة ، ويمكن استخدامه لمقارنة الشركات التي تعمل في نفس القطاع او في قطاعات مالية متماثلة. يوضح

مفهوم قياس الأداء إلى أنه يمكن للموظفين زيادة قيمة الشركة عن طريق زيادة حجم التدفقات النقدية المستقبلية للشركة عن طريق تسريع استلام تلك التدفقات النقدية أو جعلها أكثر امانا أو أقل مخاطرة. هناك طرق مختلفة ومتعددة لقياس الأداء المالي ولكن يجب اتخاذ جميع التدابير بشكل إجمالي، ومن أهم مؤشرات الأداء المالي هي العائد على حقوق الملكية، ونسب السيولة، ونسب إدارة الأصول، ونسب الربحية، ونسب الرافعة المالية، ونسب القيمة السوقية (Itumo,2013:6-7). و يعرف الاداء على انه مراجعة لما تم انجازه بالاعتماد على معايير العمل، فعن طريق تقييم الاداء يتم وضع معايير لتقييم الأداء المالي من واقع الخطط والاهداف الاستراتيجية للمصرف (Poster & Streib، 2005 :46).

ويعرف الأداء المالي ايضا بانه المقياس الأنسب لأداء الشركات بشكل عام والمصارف خاصة وغالبا ما يوصف بربحية المصارف لاستخدام هوامش الربح غالبا في قياس الأداء المالي، اذ هو سلوك مقيّم على مرجعية مشاركته في تقصي اهداف المصرف النهائية بما يعكس سلوك العاملين إذا كان ملائما أو غير ملائم مع الاخذ بالحسبان جميع اهداف المصرف (Johnston&Marshall,2010:397). وكذلك يمكن تعريفه بأنه وسيلة لرفد ادارة المصرف بالتغذية العكسية التي يستند اليها عند صياغة استراتيجياته والنهوض بمستوى أدائه كما ان تقييم الأداء المالي يساعد المصرف على تحديد الانحرافات في أدائه والعمل على تحليل هذه الانحرافات ومعالجتها من أجل الوصول إلى الاهداف الاستراتيجية التي تساعده في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور المالية (Jonse & Geroge , 2004 : 376).

تستطيع المصارف تحقيق اهدافها عن طريق التركيز على الاداء المالي عبر الاتي (David , 2000: 10):

- ١- دعم العناصر الجيدة وتحديد نقاط القوة لتحسينها ونقاط الضعف لتجنبها.
- ٢- توفير البيانات من جميع المستويات الإدارية من اجل وضع قرارات إدارية مناسبة.
- ٣- إدراك المتحقق من أهداف المصرف في المدة المحددة لهذه الاهداف.
- ٤- دعم المصرف في وضع المقاييس الضرورية لتحديد مستوى الأداء الملائم واستمرار المراجعة الدورية للأداء للقيام بالتحسينات المستمرة.
- ٥- التعرف على الأخطاء والانحرافات ووضع الخطوات الضرورية لمعالجتها.

وترى الباحثة مما تقدم ان الاداء المالي هو مقياس لمعرفة مدى تطور القطاع المصرفي والذي يوضح حالة المصرف لمدة زمنية معينة ، حيث من خلاله يمكن معرفة فيما اذا كانت الموارد المالية في مكانها الامثل ام لا . إلى جانب ذلك يمكن الحصول على المعلومات التي تحفز المدراء على اتخاذ القرار الأفضل. وان من اهم الاهداف الاساسية للاداء المالي يتجسد في تطوير النظام المصرفي ليتماشى مع التقدم الاقتصادي.

سابعاً : أهمية الأداء المالي

يعدّ الاداء المالي من اهم اولويات الادارة في المصارف حيث يمكنها من معرفة وضعها ومدى قدرتها التنافسية وقدرتها لمواجهة المنافسات الحادة الحاصلة في الأسواق المالية Li, (Zhang &2009:206)، اذ يهتم المديرون في قياس الاداء المالي لبيان مركز المنشأة والمساعدة في التنبؤ باستمرار (Bradfield et al,2001:6). ويعد أداء المصارف من اهم المفاهيم للإدارة لأنه يمثل النتيجة المتحققة لدى الافراد والمجموعات للوصول الى الهدف الأساس والأداء المالي ليس مهمًا فقط للمستثمرين ولكن أيضًا للعلماء حيث من المهم فهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف التي من خلالها يمكن وضع المقاييس الدقيقة التي تظهر أداء القيادة التنفيذية للمصرف. وكل ما كان مقياس الاداء المالي مرتفعاً هذا يعني ان المصرف اكثر فاعلية وكفاءة في استخدام الموارد المالية وهذا بدوره يساهم في رفع المستوى الاقتصادي للدولة (Almajali ,2012:266) .

وهناك مجموعة من النقاط لأهمية الاداء وهي كالآتي (David,2001:312):

- ١- يبين الاداء مدى تحقيق التنسيق بين مختلف أقسام المصرف.
- ٢- ان المراجعة المستمرة للأداء تساعد على إجراء التعديلات بشكل مستمر.
- ٣- يوفر معلومات لمختلف المستويات الادارية لغرض اتخاذ القرارات التخطيطية والرقابية.

ترى الباحثة ان الاداء المصرفي له اهمية كبيرة في تحسين المستوى العام للكشف عما اذا كان العمل المصرفي يتماشى مع القواعد والاسس السليمة التي ترفع المستوى الاقتصادي ،وله اهمية في مساعدة الخبراء في وضع المؤشرات والمقاييس اللازمة في مواكبة التطور في العمل المصرفي .

ثامنا : انواع الاداء المصرفي

يعدّ تقييم أداء الشركات ضرورة ويجب أن يتم عن طريق استخدام المعايير المقبولة التي تأخذ في الحسبان الجوانب المختلفة للحد من الأنشطة وإمكانية الاستفادة من المزايا . كما يعد الأداء مؤشر لمدى كفاءة إدارة المصرف ومدى فعالية وكفاءة استخدام الموارد المالية وغيرها في المصارف، وهناك نوعان من أداء المصارف المالي وغير المالي Obaid et (al,2016:14)

تميز الأدبيات عادة بين انواع أداء الشركات الأداء المالي (الاقتصادي) والأداء غير المالي (المبتكر)، وغالبًا ما يتم التعبير عن الأداء المالي أو الاقتصادي من حيث نمو المبيعات أو معدل الدوران أو التوظيف أو أسعار الأسهم (Havnes and Senneseth, 2001:293).

في ضوء ما تقدم لاحظت الباحثة انه يمكن قياس الاداء المالي بالاعتماد على النسب المالية وهذا يدل على ان الاداء المالي هو معيار كمي .بينما الاداء غير المالي يمكن ملاحظته عن طريق معايير مبتكرة مثل الانتاج والتسويق وغيرها وهو معيار نوعي .وان استخدام معايير الاداء المالية وغير المالية بشكل مشترك يكون معقد للغاية نظرا لصعوبة تحديد نوع وارتباط و وزن كل معيار .

تاسعا: العوامل المؤثرة على الاداء المالي

هناك مجموعتان من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية وتقسم على :

١- العوامل الداخلية:

وهي عوامل تتأثر بالأساس بالقرارات الداخلية للمصرف وتتمثل في خصائص المصرف التي تؤثر في أداءه وتقسم الى:

أ- الرافعة المالية

يمكن تعريف الرافعة المالية بأنها مقدار التمويل بالدين وتقاس بنسبة الدين الى حق الملكية (نسبة الدين / حقوق الملكية)، ويشير إلى مدى استخدام المصرف لأمواله المقترضة ، فارتفاع نسبة الرافعة المالية يشير الى ارتفاع مخاطرة الإفلاس إذا لم يكن المصرف قادر على تسديد دفعات الدين ، في حالة عدم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها سيكون هناك صعوبة بالنسبة لها في الحصول على ديون جديدة من السوق. ومع ذلك ، يمكن زيادة أرباح المساهمين على أموالهم المستثمرة وتحسين الاستفادة من المزايا الضريبية المتعلقة بتمويل الديون (Ahna,2006:317).

تري الباحثة مما تقدم يجب على المصارف دراسة هيكلها التمويلي لغرض الوصول الى افضل نسبة للرافعة المالية حتى تحقق اثر ايجابي على الاداء المالي ، وكذلك يجب مواءمة مصادر التمويل وطريقة توظيفها لغرض تحقيق افضل ربحية وتجنب مشكلة السيولة .

ب- السيولة

تشير السيولة إلى مدى استحقاق الخصوم في السنة التالية التي يمكن سدادها من الأصول السريعة للشركة، ويمكن قياس نسبة السيولة عن طريق احتساب النسبة بين الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة (النسبة الحالية) ، يُظهر القدرة على تحويل الأصل إلى نقد بسرعة ويعكس قدرة الشركة على إدارة رأس المال العامل عند الاحتفاظ بها في المستويات العادية ، يمكن للشركة استخدام الأصول السائلة لتمويل أنشطتها واستثماراتها عندما يكون التمويل الخارجي غير متاحًا أو يكون مكلفًا للغاية، فعندما تكون السيولة عالية للمصارف يمكنها مواجهة حالات الطوارئ غير المتوقعة وتلبية احتياجاتها لسداد التزاماتها ، من ناحية أخرى يؤدي ذلك الى انخفاض مستوى الربح (Liargovas and Skandalis,2008:184).

تري الباحثة أن نسبة السيولة الكافية في المصارف تساعد في مواجهة العسر المالي والذي بدوره يؤثر على الأداء المالي لان انخفاض نسبة السيولة يجعل المصارف في ازمة مالية او انها تخسر فرص استثمارية مربحة ، وكذلك نسبة السيولة العالية تؤدي الى انخفاض الربحية.

ت- الكفاءة المالية

تعريف الكفاءة المالية يختلف من مؤلف لآخر بحسب وجهات نظرهم والعديد يرون ان الكفاءة المالية هي معادلة لقيمة النقود، وهي تمثل احد المقاييس المهمة المعتمدة في قياس الاداء المالي المصرفي ، وتشير الكفاءة الى العلاقة ما بين المدخلات والمخرجات المستخدمة في تحقيق الاهداف وتلعب الكفاءة المالية دوراً مهماً في العديد من القرارات التي تمارسها ادارة المصرف . (Doehring ,2011:3)

ترى الباحثة ان الكفاءة المالية هي من العوامل التي يمكن ان تحدد ربحية المصرف وتقاس بطرق متعددة منها معدل نمو الموجودات ومعدل نمو الارباح وكذلك يمكن معرفة الكفاءة الادارية عن طريق الرقابة وجودة اداء العاملين الا أن النسب المالية هي الامثل في قياس الكفاءة المالية .

ث- حجم المصرف

هناك علاقة ايجابية بين حجم المصرف والربحية وهذا بدوره يؤثر على الاداء المالي ويعد مؤشر جيد لكفاءة المصرف (Vijayakumar & Tamizhselvan,2010:44)، ان المنظمات الكبيرة ممكن ان تستغل اقتصاديات الحجم والنطاق، الا في بعض المنظمات التي قد تعاني من مستوى متدني من الكفاءة الذي يؤثر بشكل سلبي على الاداء المالي ،في حين تواجه المنظمات الصغيرة صعوبة في منافسة المنظمات الكبيرة في أسواق المنافسة العالية (Athanosoglou,etal,2005:4-37).

ترى الباحثة ان حجم الشركة يؤثر على أدائها المالي ويمكن للشركات الكبيرة استغلال وفورات الحجم والنطاق وبالتالي تكون أكثر كفاءة مقارنة بالشركات الصغيرة ، فضلا عن ذلك ، قد يكون للشركات الصغيرة قوة أقل من الشركات الكبيرة، ومن ثم قد يجدون صعوبة في التنافس مع الشركات الكبيرة لا سيما في الأسواق شديدة المنافسة، كما ان الشركات الكبيرة قد تعاني من عدم الكفاءة مما يؤدي إلى أداء مالي متدني.

ج- عمر المصرف

أن المصارف الاقدم تعاني من عدم المرونة والقدرة على التغيير استجابة للتطورات البيئية. ونتيجة لذلك ، فإن المصارف الأحدث والأصغر تستحوذ على حصتها في السوق على

الرغم من العيوب مثل نقص رأس المال والأسماء التجارية وسمعة المصرف مع المصارف الأقدم. (Kakani et al, 2001:12).

ترى الباحثة إن المصارف العريقة هي أكثر خبرة وتتمتع بفوائد التعلم وليسوا عرضة للمسؤوليات الجديدة ، وبالتالي يمكنهم التمتع بأداء متفوق ، قد تستفيد الشركات القديمة أيضاً من تأثيرات السمعة ، والتي تسمح لها بكسب هامش أعلى على المبيعات. من ناحية أخرى ، فإن الشركات الأقدم معرضة للجمود يتماشى مع تقدم عمر الشركة او المصرف ربما طوروا إجراءات روتينية بعيدة كل البعد عن التغيرات في ظروف السوق ، وفي هذه الحالة يمكن ملاحظة وجود علاقة عكسية بين العمر والربحية أو النمو .

٢- العوامل الخارجية:

وهي العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية للمصرف ، والتي يصعب السيطرة عليها ، ومن أهم تلك العوامل هي (Kotler , 2004 :66):

أ- العوامل القانونية والسياسية

وتتمثل في العوامل القانونية و السياسية للبلد الذي تعمل المصارف وفق انظمتها، اذ تتحكم في العمل المصرفي وفق التشريعات والقوانين المعلنة والتي لا يمكن مخالفتها .

ب-العوامل الاقتصادية

وتشمل أنشطة النظام الاقتصادي السائد في البلد الذي يقيم فيه المصرف وتأثيرها على العمل المصرفي والموارد المتاحة في البلد ، وكذلك البيئة الاستثمارية والفرص الاستثمارية المتوفرة .

ح-العوامل الاجتماعية والثقافية

وتعني العادات والعرف التقليدي والمعتقدات التي يؤمن بها المجتمع ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات المجتمع الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية والخدمات التي تقدمها المصارف .

عاشراً: تقييم الاداء المصرفي

ان عملية تقييم الاداء وسيلة مهمة لمعرفة مدى تحقيق رسالة المنشأة والوصول الى الاهداف المخطط لها (Tilleman & Bogt, 2010: 769). ويمكن توضيح تقييم الأداء بأنه قياس الفاعلية وفحص أداء المصرف بقصد التأكد من استغلال الموارد المتاحة بالشكل المناسب والتأكد فيما اذا كان المصرف قادر على تحقيق الأهداف المرجوة منه ومنها قدرته على توليد وتحقيق الأرباح مستقبلاً وإمكانيته في تحقيق ما خطط له وكما يقوم التقييم في مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات كزيادة الأجور والترقية وتصحيح الأخطاء التي تحدث ومحاولة تلافيها ، وغيرها من الأمور التي تحدث بالمصرف، إذ ينطوي نظام تقييم الأداء على مجموعة واسعة من الأهداف المحددة مسبقاً والوقوف على الاخطاء وتفسير أسبابها والوصول الى امثل الحلول (Showkat, 2013: 69) .

وأن تقييم الأداء المصرفي يتمثل في مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى نجاح المصارف ونموها وتطورها وبهذا تصبح المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير درجة أو مدى قيام المصارف بتحقيق أهدافها وقياس مدى فاعلية نتائج أوجه النشاط لذلك ترتبط مؤشرات التقييم بالأهداف الأساسية لأنشطة المصرف ومن هذه الأهداف هو تحديد نقاط القوة والضعف في المصرف لمعرفة التوصيات و بعض التدابير لمواجهة المشاكل وتحديد الوسائل والطرق للتغلب عليها (Rahim, 2012: 386). إذ ان السبب الجوهرى وراء قيام المصارف وخاصة المؤسسات المالية بتقييم الأداء ، يرجع الى كونه قوة اقتصاد أي بلد ، إذ يعتمد ذلك على قوة وكفاءة النظام المالي السليم ، وهو أمر ضروريا لبناء اقتصاد فعال وحيوي، ويعد المكون الحاسم للنظام المالي وهو أحد الركائز المالية المهمة للنظام المالي الذي يؤدي دوراً حيوياً في نجاح أو فشل الاقتصاد، لكون المصارف لها دور مهم في تعبئة الودائع وصرف القروض لمختلف قطاعات الاقتصاد (Malhotra & Aspal, 2013: 73). ومن وجهة نظر المنشأة فان ادارة الاداء الناجح هي المفتاح الرئيسي لتحقيق اهدافها ، وان تقييم الاداء عنصر اساسي في ادارة الاداء وبالتالي فهو مهم للمصرف، لان الغرض الرئيس من التقييم هو تحقيق اهداف المنشأة ، ووفق وجهه النظر هذه فإن تقييم الاداء يعد ضروري

لتلبية الاحتياجات التنظيمية ولجميع اصحاب المصلحة وايضا من اهداف التقييم التزام المنشأة اتجاه اصحاب المصلحة (22 : 2009 , Monney).

تري الباحثة ان تقييم الاداء هو مقياس لمدى نجاح المصارف عن طريق سعيها لمواصلة نشاطها لغرض تحقيق اهدافها، حيث يوفر المعلومات لمختلف المستويات المصرف لغرض اجراءات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات السليمة، و عن طريق عملية تقييم الاداء تستطيع المصارف التأكد من توفر السيولة الكافية ومعرفة تحقيق الارباح ، وكذلك معرفة مستوى انجاز المصرف للأهداف المخطط لها مسبقا ، والكشف عن مواطن الضعف في الانشطة المصرفية واجراء تحليل شامل لها وتوضيح الاسباب وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وارشاد المنفذين الى طرق تلافيها، عن طريق عملية تقييم الاداء يتم ربط جميع الاجهزة الادارية بالوسائل التي تجعلها قادرة على قياس الاداء واتخاذ القرارات المستندة الى حقائق علمية .

الحادي عشر : مقومات تقييم الاداء المصرفي

ان عملية تقييم الأداء الناجحة تأخذ بنظر الاعتبار ثلاث ركائز أساسية هي :

١- الكفاءة

تعرف الكفاءة بأنها القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد بشكل يساعد في تحقيق النتائج المخطط لها ،اذ هي كمية المدخلات من الموارد المستخدمة لإنتاج وحدة واحدة من المخرجات، وتركز الكفاءة على العلاقة بين المدخلات والمخرجات سواء أكانت بشكل كمي أم معنوي ،اي انها تعني العمل بطريقة صحيحة بغض النظر عن القيمة التي يقدمها المصرف للعملاء، وتأخذ الكفاءة احد الشكليات :

أ- الكفاءة المتعلقة بالمدخلات :وتتحقق من خلال الحفاظ على نفس المستوى من المخرجات مع تخفيض حجم المدخلات المستخدمة.

ب- الكفاءة المتعلقة بالمخرجات: ويمكن تحقيقها من خلال استخدام نفس المستوى من المدخلات مع زيادة حجم المخرجات (Roghanian, 2012:553).

ويمكن للكفاءة ان تعكس مدى نجاح المصرف في استخدام أقل قدر من المدخلات لإنتاج أكبر كمية من المخرجات (Hodge and Anthony, 2002: 296).

ترى الباحثة ان المصرف الكفوء هو الذي يستخدم كمية معينة من المدخلات لإنتاج امثل المخرجات ويحقق مستوى عالي من الاداء وقد تكون هذه المدخلات متكونة من الموارد والبيانات والمعلومات وتعد الكفاءة من اهم مقومات الاداء المصرفي .

٢- الفاعلية

تركز الفاعلية على تحقيق اهداف المصرف وتعبير عن رضا العملاء على الخدمات المقدمة لهم وعن اسلوب تعامل الادارة معهم ، وان المصرف الفعال هو الذي يتسم بالوعي والقدرة على التفاعل مع التغيرات البيئية ، ويختلف مفهوم الفاعلية باختلاف الاهداف والبيئة التنظيمية ، وتعد الفاعلية مؤشر مهم لقياس الاداء (Farahbakhsh ,2007:34) . وتعرف الفاعلية بأنها قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف واستغلال الفرص المتاحة لها في البيئة بما يضمن بقاءها واستمرارها وإشباع الحاجات العامة (Johnson and Scholes, 2002: 168).

ترى الباحثة انه يمكن تقدير فاعلية الاداء من وضع مجموعة من الاجراءات يتم المقارنة بها بين النتائج الفعلية للنشاط المصرفي مع المخطط له لمعرفة مدى انسجام النتائج مع الاهداف الموضوعية .

٣- الاقتصاد في استخدام الموارد

لأجل تحسين اداء المصرف يمكن استخدام نظام التكاليف اذ الأنشطة التي لا تضيف قيمة لمخرجات المصرف يتم التخلص منها لغرض خفض التكاليف وزيادة الربحية ، وان نظام التكاليف يساعد في زيادة جودة المعلومات بما يؤثر على عملية صنع القرار وتحسين الاداء المالي (Sarokolaei and et al ,2012:11223). وبسبب سرعة التطورات البيئية حصلت تغيرات كبيرة في الأنشطة المصرفية وطرق ادائها وكذلك في هيكل تمويلها وطرق الرقابة عليها ، واثرت هذه التغيرات على اسعار وتكاليف المنتجات والخدمات ، ويجب على المصرف البحث عن اساليب حديثة تساعد في خفض التكاليف دون ان يأت ذلك على تحقيق

الأرباح وجودة الخدمات (Perica,2017:46). وتعرف التكاليف على أنها نظام لقياس تكاليف و أداء المصرف عن طريق تحميل وحدات التكلفة على الأنشطة وتكون زيادة التكاليف وانخفاضها متعلقة بنوع الأنشطة المصرفية (O'Leary ,2005:75) .

تري الباحثة عن طريق المفاهيم السابقة ان الاقتصاد في استخدام الموارد هو قدرة المصرف بالحصول على الموارد الجيدة بأقل تكلفة ويمكن معرفة قوة ورصانة الاداء المصرفي عن طريق التكاليف التي يتعرض لها المصرف ، وكذلك يعني كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق اكبر عائد و باقل تكاليف وبنوعية جيدة .

الثاني عشر : معوقات تقييم الاداء المصرفي

يتعرض النظام المصرفي الى العديد من السلبيات والمشاكل التي تؤثر على تقييم الاداء المصرفي من خلال التحليل المالي ، ومن اهم المشكلات التي تواجه نظم تقييم الأداء يمكن توضيحها بالنقاط التالية (Brigham & Ehrhardt, 2010: 109) :

١- ان تغير المقاييس المحاسبية تجعل التحليل المالي غير قادر على تقييم اداء المصارف التجارية وذلك بسبب عدم الثبات على مبدأ موحد في اعداد القوائم المالية ،اذ يكون من الصعوبة المقارنة مع بقية المصارف .

٢- يآثر التضخم على تحميل الاندثار والتكاليف ،وكذلك يؤثر على الارباح اذ يجب تحليل النسب للمصارف بصورة مستمرة .

٣- يآثر التضخم على القوائم المالية للميزانية حيث يكون هناك اختلاف بين القيمة الحقيقية والقيمة المسجلة في القوائم المالية .

٤- تعرض المصارف الى الاحتيال المحاسبي وذلك عن طريق التلاعب في دخل القروض واحتسابها سيولة نقدية، اذ يجعل قائمة الميزانية العمومية نهاية السنة المالية تبدو اقوى عن طريق تحسن نسبة السيولة السريعة ونسبة التداول، الا ان هذا التحسن كان عبارة عن ارقام ليس لها وجود .

المبحث الثاني

مفاهيم عامة حول التحليل المالي

اولا : مفهوم التحليل المالي

ان التحليل المالي في الوقت الحالي من اهم أدوات الإدارة المالية، اذ يمثل تقييم الوضع المالي والأداء التشغيلي للمصارف كافة سواء أكانت تجارية أم صناعية أم مالية، فضلا عن التنبؤ بالوضع المستقبلي والأداء المالي، كما يعد وسيلة لدراسة المخاطرة والعائد المتوقع ، فقد تأتي البيانات للتحليل المالي من داخل المنشأة، مثل اقسام التسويق والإنتاج، او من البيانات المحاسبية الخاصة المصرف، أو من خارج المنشأة مثلا الوكالات الحكومية (Fabozzi & Peterson,2003: 5) ، وينبغي استخدام جميع مؤشرات التحليل المالي لتحديد الوضع المالي العام، اذ لا يوجد مؤشر واحد من مؤشرات التحليل المالي يدعم النتائج الإجمالية أو يخدم جميع أنواع المستخدمين ، وان تحليل البيانات المالية هو عملية استخراج القرار المالي ، و يمثل أحد الأهداف الأساسية في تحديد التغييرات الرئيسية (نقاط التحول) في الاتجاهات والمبالغ والعلاقات والتحقيق في الأسباب الكامنة وراء هذه التغييرات، ففي كثير من الأحيان قد تشير نقطة التحول إلى تحذير مبكر لتحول كبير في نجاح أو فشل العمل في المستقبل، و يمكن تحسين عملية الحكم عن طريق الخبرة وباستخدام الأدوات التحليل المالي (Gibson,2013:199) .

و يعرف التحليل المالي على انه عملية اختيار وتقييم وتناسق البيانات المالية مع المعلومات المتعلقة بأهداف المنشأة والمنظمة والمصرف لمساعدة متخذي القرارات المالية والاستثمارية على تطبيق الخطط الموضوعة (Drake,2009:1)، ويمكن تعريف التحليل المالي ايضا بانه عملية تحديد العمليات التشغيلية والمالية و الخصائص المميزة للمصرف من البيانات المالية والمحاسبية، و الهدف من هذا التحليل هو تحديد كفاءة وأداء إدارة المصرف، كما وردت في السجلات والتقارير والقوائم المالية (Bhunia et al , 2011: 269).

وكما هو معروف أن من أهم الأعمال التي تقوم بها المصارف التجارية هو عمليات الاستثمار و عندما يتعلق الأمر بالاستثمار ، يعدّ تحليل معلومات القوائم المالية (المعروف أيضا باسم التحليل الكمي) أحد العناصر الأكثر أهمية في عملية التحليل الأساسي ، فقد يكون الكم الهائل من الأرقام في البيانات المالية للشركة محيراً ومخيفاً للعديد من المستثمرين ، ومع ذلك من خلال تحليل النسب المالية ، قد يكون المحلل المالي قادراً على التعامل مع هذه الأرقام بطريقة منظمة، وتحليل النسب هو أداة تشخيصية تساعد في تحديد التحديات والفرص داخل المصرف (Lessambo,2018:207) ، وتتم عملية التحليل المالي عن طريق ما يعرف بالنسب المالية باعتبارها احد أدوات التحليل المالي وتقوم على أساس مجموعة من العلاقات المنطقية بين متغيرين لتشكيل رأي بخصوص قيمة المصرف (pilbeam,2007:188) ، ويمكن ان يعرف تحليل القوائم المالية او التحليل المالي بانه فن تحويل البيانات من القوائم المالية إلى معلومات مفيدة لاتخاذ القرار المناسب الذي يسهم في نجاح قرارات الادارة في العمل المصرفي (Horne & Wachowicz, 2009 : 128).

تري الباحثة من المفاهيم السابقة ان التحليل المالي من اهم الادوات التي يستعين بها متخذي القرارات المالية واي طرف يتعامل مع المصرف ، اذ انه يمثل دراسة انتقادية للقوائم المالية التي يطرحها المصرف ، وللحصول على نتائج سليمة يعتمد ذلك على صحة بيانات القوائم المالية التي هي مخرجات النظام المحاسبي ، ويقوم المحلل المالي بتحليل وتفسير البيانات المالية وعرض المعلومات التي ستساعد رجال الأعمال والمستثمرين والدائنين، اذ يجب أن يكون المحلل على دراية بتفاصيل خطوات المحاسبة المختلفة ، بحيث يكون لديه فهم كامل لأهمية ومعنى المصطلحات الفنية وكذلك التفسير الصحيح للبيانات المالية، كما يجب أن تتوافق البيانات المالية مع مبادئ المحاسبة السليمة وإعدادها بطريقة تحقق أقصى فائدة لتحليل وتفسير الظروف المالية ونتائج التشغيل، لذلك يجب على المحلل المالي أن يأخذ في الاعتبار إعداد البيانات المالية وتحليلها وتفسيرها في نفس الوقت و وضوح التعبير له أهمية كبيرة في عرض البيانات المالية. ويتطلب تحليل وتفسير البيانات المالية فهما شاملاً لطبيعتها وقيودها فضلا عن تحديد التقييم النقدي للبنود.

ثانياً: أهمية التحليل المالي

يعد تحليل البيانات المالية وتفسيرها محاولة لتحديد أهمية ومعنى البيانات المالية بحيث يمكن إجراء توقع حول آفاق الأرباح المستقبلية والقدرة على دفع الفوائد والديون عند الاستحقاقات (مختلفة الآجال) والوصول الى سياسة توزيع أرباح سليمة، ان الغرض الرئيسي من اعداد القوائم المالية هو الاحتفاظ بسجل لجميع المعاملات المالية التي تؤثر على الأصول ومطالبات الدائنين وحقوق المالكين والإيرادات والتكاليف، ومن هذه المعلومات يمكن للمحلل المتمرس إعداد بيانات مالية توضح المركز المالي ونتائج النشاط المصرفي (Chowdhry,2007:195) ، كما ان للتحليل المالي استخدامات عديدة اذ يمكن مقارنة اداء المصرف مع غيره من المصارف في نفس القطاع وكذلك تقييم المركز المالي للمصرف، فضلا عن استخدام المقرضين والدائنين التحليل المالي من اجل دراسة التدفقات النقدية المستقبلية للمصرف للوقوف على مدى قدرته على سداد التزاماته الخارجية او ما يسمى بالجدارة الائتمانية، بينما يقوم الملاك بتقييم أداء إدارة المصرف والتنبؤ بالأرباح في المستقبل وارباح الاسهم والتدفق النقدي الحر من خلال التحليل المالي، كما أن المستثمرين يستندون الى التحليل المالي لتقييم معدل ربحية الاسهم (Ehrhardt, 2011: 88 & Brigham).

و تعتمد ادارة المصرف في عمليات المصرف التشغيلية على ادوات التحليل المالي لتقييم الاداء المصرفي وتمثل هذه المقاييس الجانب الاخر من نتائج قياس الاداء التشغيلي للمصارف التجارية، والذي يهدف الى توظيف استراتيجيات المصرف لمعرفة مدى تحقيق الأهداف ويعكس هذا الجانب الشكل المالي لمخرجات عملية قياس الاداء المالي للمصارف التجارية (Sinkey,2008:153).

ومن اهم مقاييس الأداء والتحليل المالي هي الاستخدام الامثل لموارد المصرف لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح ، والعمليات المالية النقدية التي يقوم بها المحلل المالي بشكل دوري واعتماد البيانات من الحسابات والقوائم المالية والأرباح والخسائر أو الميزانية العمومية للمصارف هي لقياس مدى نجاح المصرف (Obuya,2017:222) ، ويعتبر قياس الاداء المصرفي طريقة للتقييم المالي وهذا يعني ان هذه العملية لها ادوات مستخدمة لتحقيق عملية

القياس والتي تسمى مقاييس تقييم الاداء (المؤشرات المالية) تتم عملية التقييم من خلال مقارنة الاداء الفعلي للمصرف بالأداء المخطط له ضمن نطاق معين وان الانحراف عما مخطط له يعكس خلل اداء المصرف (Egos,2005:16).

ترى الباحثة أن أهمية التحليل المالي تأتي من أهمية ما يقدمه من معلومات لأداره المصرف والتي يساعدها في اتخاذ القرارات المالية ويمكن توضيح أهمية التحليل المالي بالنقاط التالية :

- ١- يعد التحليل المالي اداة فعالة في عمليات التدقيق والمقارنة من لدن المدقق المالي .
- ٢- المساعدة في تحديد مدى نجاح ادارة المصرف في تحقيق الاهداف.
- ٣- يساعد الزبائن والممولين وجميع المتعاملين مع المصرف في اتخاذ القرارات السليمة .
- ٤- يهتم موظفي المصرف بالتحليل المالي ليطمئنوا على استقرارهم الوظيفي الذي يرتبط باستمرار عمل المصرف ، وما يحققه من ارباح اذ يؤثر ذلك على اجور العاملين ومكافأتهم .

ثالثا: اهداف التحليل المالي

يتم الاهتمام بالتحليل المالي للاستفادة من جملة من الاهداف التي يحققها وان هدف التحليل المالي الاساسي هو توضيح الامور الرئيسية المتعلقة بأداء ادارة المصرف وكفاءتها ، ومن أهداف التحليل ايضا هي الحصول على المعلومات الموجودة في البيانات المالية بهدف معرفة نقاط الضعف ونقاط القوة للمصرف وتقديم توقعات حول الخطط المستقبلية لعمليات المصرف المالية والاستثمارية ، وبالتالي يمكن للمحليلين من اتخاذ القرارات ومواصلة الاستثمار في المصرف ، اذ هنالك مجموعة من الاهداف للتحليل المالي يمكن تلخيصها بالاتي : (Dufera, 2010: 19)

- ١- تقييم الوضع المالي وربحية المصرف والكفاءة التشغيلية وتحديد مركزه التنافسي والائتماني.

- ٢- تحديد الهيكل التمويلي الامثل والتأكد من الأهمية النسبية للمكونات المالية المختلفة للمصرف .
- ٣- التعرف على أسباب التغير في الربحية وتحديد الاتجاهات التي يتخذها اداء المصرف .
- ٤- تحديد قدرة المصرف على سداد الديون وتقييم الوضع المالي على المدى القصير وكذلك وضع السيولة على المدى الطويل للمصرف.
- ٥- توفير المعلومات والمؤشرات التي تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل .

ترى الباحثة مما سبق ان الهدف الرئيس للتحليل المالي هو التعرف على الوضع المالي للمصرف الذي من خلاله يمكن معرفة السياسة المناسبة لإدارة المصرف التي تخلق التوازن المالي ، وتقييم مستوى الانظمة المتبعة واكتشاف بعض الاقتراحات والحلول وذلك لتيسير العملية المالية .

رابعاً: مراحل عمل التحليل المالي

عند قيام ادارة المصرف بأجراء التحليل المالي فإنها تقوم بالخطوات التالية
(Brigham& Ehrhardt,2021:102-103):

١- جمع البيانات

ان عملية جمع البيانات هي الخطوة الاولى في التحليل المالي ويمكن الحصول على تلك البيانات من القوائم المالية للمصارف التجارية المتمثلة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية والايضاحات المرفقة بتلك القوائم ويتوقف مدى اعتماد البيانات بحسب طبيعة اغراض عملية التحليل المالي والمؤشرات المالية المطلوبة .

٢- اختبار قائمة التدفقات النقدية

يمكن اجراء التحليل المالي بالنظر الى كشف التدفقات النقدية وبالأخص التدفق النقدي التشغيلي (صافي النقد من الانشطة التشغيلية) ، حيث يشير التدفق النقدي الصافي المنخفض (السالب) من العمليات الى وجود مشكلة مالية، وان كشف التدفقات النقدية يوضح الانشطة المصرفية التي تقوم بها الادارة، اذ انه يعطي نظرة سريعة وشاملة لأنشطة التمويل ولا سيما عند مقارنته بصافي التدفقات النقدية للسنوات السابقة .

٣- حساب العائد على رأس المال المستثمر والتدفق النقدي الحر واختباره

بعد القيام باختبار قائمة التدفقات النقدية كما موضح في الخطوة السابقة تقوم ادارة المصرف بحساب صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب واجمالي صافي رأس المال التشغيلي ومن خلال هذه المقاييس يمكن حساب نسبة الربحية التشغيلية ونسبة متطلبات رأس المال ونسبة العائد على رأس المال المستثمر والتدفق النقدي الحر، ويعد العائد على رأس المال المستثمر مقياس مهم للأداء المالي للمصرف ، فاذا كان العائد على رأس المال المستثمر اكبر من متوسط تكلفة رأس المال المرجح للمصرف (المعدل الموزون) فهذا يضيف قيمة للمصرف ، اما اذا كان العائد على رأس المال المستثمر اقل من المعدل الموزون فهذا يعني ان المصرف يعاني من مشاكل كبيرة .

٤- تحليل النسب المالية

ان النسب المالية مصممة لاستخراج المعلومات المهمة التي قد تكون غير واضحة بمجرد فحص الكشوفات المالية للمصرف ، إذ إنه ليس من الممكن معرفة اي من المصارف هو في وضع مالي اقوى الا في حالة توحيد الديون الى اجمالي الموجودات والارباح لكل مصرف ، حيث يمكن اجراء المقارنات عن طريق تحليل النسب المالية للمصارف .

ترى الباحثة مما سبق ان عملية التحليل المالي تحتاج الى عدة خطوات لغرض الحصول على افضل النتائج من اجل تحقيق الاهداف التي تسعى اليها ادارة المصرف ، فان الخطوة الاولى وهي عملية جمع البيانات تعد خطوة مهمه جدا فيتم اختيارها من كم هائل من البيانات التي تطرحها المصارف حيث نجمع البيانات التي نحتاجها في التحليل المالي ، ومن ثم يتم اختبار وحساب تلك البيانات من اجل التأكد من صحتها قبل البدء بعملية التحليل المالي ، والجدير بالذكر ان البيانات المحاسبية تعد المرآة العاكسة للوضع المالي للمصارف اذ تستخدم تلك البيانات من اجل تحقيق الهدف الرئيس وهو تعظيم ثروة المساهمين .

خامسا :مصادر الحصول على البيانات اللازمة للتحليل المالي

يتطلب من المصارف التجارية بصورة عامة اصدار اربعة قوائم مالية وهي الميزانية العمومية وقائمة كشف الدخل وبيان التدفقات النقدية ومعلومات القوائم المالية الاخرى وتوفر هذه القوائم البيانات اللازمة للمستثمرين والدائنين صورة مفصلة عن الاداء المالي للمصرف ويمكن توضيح تلك القوائم بالأقسام الآتية :

١- الميزانية العمومية

هي قائمة بموجودات المصرف ومطلوباته في ساعة اعداد تلك القائمة ، حيث تتمثل موجودات المصرف بالموجودات المتداولة والموجودات الثابتة وتتضمن الموجودات المتداولة النقد وحسابات القبض والمخزون والموجودات الاخرى التي يتم تحويلها الى نقد في غضون سنة واحدة ، اما قائمة الموجودات طويلة الاجل (الموجودات الثابتة)تشمل الموجودات الملموسة منها المباني والمعدات والآلات وات وغيرها ، والموجودات غير الملموسة مثل الاسم التجاري والخبرة ، لكن المحاسبين يترددون في ادراج الموجودات الغير ملموسة في الميزانية العمومية لصعوبة تقييمها .

أما مطلوبات المصرف فتقسم إلى المطلوبات قصيرة الاجل (المطلوبات المتداولة) والمطلوبات طويلة الاجل، حيث تشمل المطلوبات قصيرة الاجل الحسابات الدائنة والاوراق النقدية المستحقة والايرادات المؤجلة او الغير مكتسبة والديون المستحقة عبر سنة واحدة ، يلي ذلك المطلوبات طويلة الاجل وتشمل الديون طويلة الاجل التي تزيد مدة استحقاقها عن السنة ، عقود الايجار الرأس مالي والضرائب المؤجلة المستحقة والتي لم يتم دفعها ، وان الفرق بين الموجودات والمطلوبات هو حقوق المساهمين ، وهو يمثل صافي قيمة المصرف ويشمل ملكية حملة الاسهم ورأس المال المدفوع والارباح المحتجزة (Bodeis ,2014 :637).

٢- قائمة كشف الدخل

وتعد هذه القائمة مقياس لربحية المصرف عبر مدة زمنية قد تكون سنة، اذا تعرض الایرادات والمصروفات المتولدة في مدة التشغيل ويطلق عليها احيانا باسم بيان الربح والخسارة ، وتتكون هذه القائمة من الایرادات التي تنقسم الى الایرادات التشغيلية والایرادات الغير تشغيلية ، والارباح وكذلك تتكون من المصاريف التي تنقسم بدورها الى المصاريف

التشغيلية والمصاريف غير التشغيلية وتضاف الى هذه القائمة ايضا الخسائر (Gibson 2011:141).

٣- قائمة التدفقات النقدية

ان قائمة الدخل والميزانية العمومية تستند الى طرق محاسبية على اساس الاستحقاق هذا يعني انه يعترف بالإيرادات والمصروفات وقت البيع حتى وان لم يتم تبادل النقد ، بينما قائمة التدفقات النقدية توضح العمليات النقدية ، وتنقسم قائمة التدفقات النقدية على ثلاثة اقسام رئيسية وهي الانشطة التشغيلية والانشطة الاستثمارية والانشطة التمويلية ، حيث يبدأ القسم الاول نشاط التشغيل بصافي الدخل من قائمة كشف الدخل ثم يقوم بتعديل هذا الرقم عن طريق اعادة جمع المدخلات غير النقدية المتعلقة بأنشطة تشغيل المصرف ، والقسم الثاني النشاط الاستثماري يسرد النقد المستخدم في العمليات الاستثمارية ، أما القسم الثالث النشاط التمويلي فهو يوضح تدفق النقد بين المصرف والمستثمرين (Mahmoud & Adnan, 2003, 104) .

٤- معلومات القوائم المالية الاخرى

إن أهم عناصر البيانات المالية للمصارف هي الميزانية العمومية وقائمة كشف الدخل وقائمة التدفقات النقدية ، وقد تتطلب العديد من المعلومات الاخرى الواردة في البيانات المالية ذكرا موجزا ومن القوائم المالية الاخرى ما يأتي (Berk & Demarzo ,2013:34) :

أ- بيان حقوق المساهمين

يقسم حقوق المساهمين المحسوبة في الميزانية العمومية الى المبلغ الذي يأتي من اصدار الاسهم (القيمة الاسمية يضاف اليها راس المال المدفوع) مقابل الارباح المحتجزة لان القيمة الدفترية لحقوق المساهمين ليست تقييما مفيدا للأغراض المالية لذلك يستخدم المدرون الماليون بيان حقوق المساهمين بشكل المصرف غير منتظم .

ب- مناقشات الادارة والتحليل

هي بيان الحالة المالية التي تناقش فيها ادارة المصرف بيانات السنة الاخيرة او الربع ، وتوفر خلفية عن الشركة واي احداث مهمة قد تكون حدثت ، وتناقش الادارة ايضا العام المقبل وتضع الخطوط العريضة للأهداف والمشاريع الجديدة والخطط المستقبلية ، ويجب على الادارة ايضا مناقشة اي مخاطر مهمة يواجهها المصرف او العمليات التي تؤثر على سيولة الشركة او مردوداتها ، والكشف عن اي معاملات قد تحدث خارج الميزانية العمومية التي يكون لها تأثير مادي على أداء المصرف المستقبلي ولم تظهر في الميزانية العمومية .

ت- الايضاحات

فضلاً عن القوائم المالية تقدم المصارف ملاحظات موسعة ومفصلة حول المعلومات الواردة في القوائم المالية وغالباً ما يقدمون معلومات خاصة بفروع المصرف وخطوط الانتاج المنفصلة ، وتكون المعلومات الواردة في الملاحظات مهمة جداً لتفسير البيانات المالية للمصرف بالكامل .

ترى الباحثة انه يتم الحصول على البيانات عن طريق عملية جمع البيانات ، اذ يتم الحصول على هذه البيانات من القوائم المالية التي تعدها المصارف وتكون بصورة سجلات توضح الانشطة المالية التي يقوم بها المصرف ، وهذه البيانات تدقق من قبل المحاسبين وادارة المصرف وكذلك من لدن الجهات الحكومية ، وان كل مصرف يخضع للقانون المحاسبي يترتب عليه اعداد قوائم مالية عند انتهاء الدورة المحاسبية ، و يستخدم هذه القوائم المستثمرين والمحللين الماليين والدائنين لكونها مهمة في تحليل الاداء المصرفي .

سادساً: آلية استخدام التحليل المالي

لتقييم الاداء المالي للمصرف يحتاج المحلل المالي الى اجراءات مختلفة من فحص وتحليل وتفسير الجوانب المالية للمصرف، وان الاداة المستخدمة بشكل متكرر اثناء هذه الفحوصات هي النسب المالية ، والتي تحدد العلاقة بين بندين او اكثر من البيانات المالية عن طريق قسمة قيمة معينة على الاخرى ، وان السبب الرئيس للاهتمام في النسب المالية وعدم النظر الى الارقام الاولية في التحليل المالي لكون النسب المالية تعطي مقارنات اكثر دقة وفائدة من الارقام الاولية في حد ذاتها ، ويتضمن تحليل النسب المالية نوعين من المقارنات :

١- مقارنات داخلية : حيث يمكن للمحلل المالي مقارنة النسبة الحالية بالنسب السابقة والمستقبلية المتوقعة لنفس المصرف ، ويتم ترتيب النسب المالية على مدى سنوات حيث يمكن للمحلل المالي دراسة تركيبة التغيير وتحديد ما اذا كان هناك تحسن او تدهور في الحالة المالية للمصرف وادائه بمرور الوقت ، هذا يعني انه لا يتم الاعتماد على نسبة واحدة في وقت واحد .

٢- مقارنات خارجية ومصادر نسب الصناعة : وهذه الطريقة تتضمن مقارنة نسب المصرف بنسب المصارف المماثلة او مع معيار الصناعة في المدة الزمنية نفسها ، تعطي هذه المقارنة نظرة واضحة للوضع المالي النسبي والاداء المصرفي كما انه يساعد في تحديد الانحرافات الكبيرة عن متوسط الصناعة (معيار الصناعة) وان نسب معيار يتم تحديدها من قبل الوكالات العامة ولكن لا يجب جعل معيار الصناعة هدف لايد الوصول اليه ، اذ انه يقدم ارشادات عامة .

ويجب على المحلل المالي ان يكون دقيقا وحذرا في اختيار وتحليل النسب المالية ، وينبغي عليه تجنب استخدام المعايير العامة بشكل عشوائي ، وكذلك ينبغي ان يكون التحليل المالي مرتبطا بنوع العمل الذي يعمل فيه المصرف ، وايضا ينبغي توحيد البيانات المحاسبية وتعديلها لكي تصبح قابلة للتحليل المالي (Horne &Wacuowicz, 2005:135-136) .

ترى الباحثة من المفاهيم السابقة ان النسب المالية هي المؤشر الاساسي في عملية التحليلي المالي اذ انها تستخدم بشكل متكرر لكونها تعطي مقارنات دقيقة للبيانات المالية التي تم تحليلها ومن خلال هذه المقارنات تستطيع المصارف تحديد موقفها التنافسي ضمن القطاع المصرفي حيث يقوم المحلل المالي بمقارنة تلك النسب بالسنوات السابقة لنفس المصرف لغرض قياس كفاءة الادارة او مقارنتها بنسب الصناعة والمصارف المماثلة ، وهنا تعتمد دقة البيانات على خبرة وكفاءة المحلل المالي .

سابعا: مقاييس الأداء المالي

وبالنظر لان قياس الأداء المالي يعد موضوعا واسعا ، وقد يعتمد الى متغيرات عديدة بحسب نوع النشاط الاقتصادي للشركات والأفراد (Miller, 2005:71) ، يجب أن يكون مقياس التقييم الجذاب سهل الاستخدام ومفهوما ويساعد المستخدم على أداء تقديرات أفضل

(Plenborg, 2002:303). كما تعد المقاييس المحاسبية اساس مرجعي يمكن الرجوع اليها لمعرفة دقة الاداء ، فهي تقدير للإنجاز من قبل الإدارة وتقيس مدى كفاءة المدير في استخدام الموارد لإنتاج المخرجات وخلق قيمة للمساهمين. اذ تعدّ الإجراءات الاقتصادية خطة مستقبلية لتقييم ما تهدف إليه الإدارة (Lanfeng et al ,2004:389). ويمكن قياس الاداء المالي عن طريق النسب المالية المعتمدة في المحاسبة المالية والتي لها العديد من المزايا ومن ابرزها ما يأتي (Voulgaris & Doumpos ,2000:127):

- ١- شائعة الاستخدام.
 - ٢- إنها مفيدة وذات مغزى.
 - ٣- تكشف هذه النسب عن تمثيل كمي غير متحيز لنتائج القرارات الداخلية والخارجية.
 - ٤- تعتبر أداة لتحديد المخالفات في السلوك الإداري وفرص الشركة .
- ان تحليل النسب المالية يساعد ادارة المصرف على فهم النتائج المالية وتحديد اتجاهاتها على مرور الوقت، وتوفر المؤشرات الاساسية لتقييم الاداء ، اذ يستخدم المدراء تحليل النسب المالية لمعرفة نقاط القوة والضعف لتحديد الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها الوصول الى الاهداف المخطط لها سابقا من قبل ادارة المصرف ، وكذلك يمكن استخدام تحليل النسب المالية لقياس النتائج الخاصة بفعالية ادارة المصرف (Poznanski etal,2013:1).

وان المؤشرات المالية مهمة جدا في عملية تقييم الاداء المالي في المصارف اذ يعتمد نجاح عملية تقييم الاداء على وضوح المؤشرات المالية وقابليتها على القياس ، وبسبب تعدد النسب المالية فإنها تستعمل كمقياس اساسي لتقييم الاداء المصرفي (Roes,2002:153) ، اذ تقيس نسب السيولة والنشاط والمديونية المخاطر التي يتعرض لها المصرف بينما تقيس نسب الربحية والسوق العائد نسب لها اهمية كبيرة لكونها تزود ادارة المصرف بالمعلومات المالية (Besley,2000:95) .

ترى الباحثة من المفاهيم السابقة ان النسب المالية من اهم ادوات التحليل المالي ، اذ تعني التبسيط والتوضيح للبيانات المالية المبهمة ولكي تكون هذه البيانات بشكل اوضح وادق فيتم مقارنتها لمعرفة ما اذا كان وضع المصرف جيد ام لا، وان تحليل النسب المالية يساعد على فهم طبيعة الاداء المصرفي عن طريق توفير المعلومات للعملاء وادارة المصرف ، وان

مؤشر النسب المالية يساهم في تطوير العمل المصرفي من خلال دراسة البيانات التي تم استنتاجها من النسب المالية .

١- نسب الربحية

تعرف الربحية على انها المؤشر الذي يحدد المركز التنافسي للمصرف ضمن القطاع المصرفي حيث تسمح للمصرف بالاحتفاظ بمخاطرة معينة ، وكذلك توفر غطاء امان لتلك المخاطرة التي يتعرض لها المصرف ، وتتكون الربحية من الارباح المحتجزة او احد المصادر الاساسية لتوليد راس المال (Bratanovic,2009:101) ، وان نسب الربحية لها اهمية كبيرة في تقييم اداء المصارف من حيث الارباح ، فعندما تكون نسبة ربحية المصرف اعلى نسبيا من ربحية المصارف المنافسة في القطاع المصرفي او اعلى من ربحية متوسط الصناعة فهذا يعني ان المصرف يمتاز بكفاءة ومستوى عالي من الاداء (Dufera, 2010:27) ، ويعد تحقيق الربحية من اهم اهداف وتوجهات المصرف في تحديد الاداء المالي وذلك لكون الارباح تعد المصدر الرئيسي لتحقيق العائد المناسب للمساهمين (Atikogullari, 2009:212) ، وعندما تكون ربحية المصرف قوية فهي تستطيع ان تدعم عمليات المصرف الحالية والمستقبلية بشكل ايجابي ، وهذا يعني قدرة المصرف على تحمل الخسائر عن طريق تكوين قاعدة راس مال كافية لدفع ارباح المساهمين وتمويلها للتوسع في العمل المصرفي (Desta,2016:5)، وأهم هذه النسب :

أ- معدل العائد على حق الملكية

ويعرف معدل العائد على حق الملكية على انه نسبة العائد الذي يحصل عليه المساهمين من خلال استثمار اموالهم في المصرف ،ويدل ارتفاع هذه النسبة على كفاءة الادارة في استغلال اموال المالكين (Keown etal ,2011:99) ، وهي احد نسب الربحية التي تستخدم على مدى واسع لقياس ربحية المساهمين في المصرف (Kieso etal,2008:711) ، وتقاس هذه النسبة معدل العائد على حقوق المساهمين في المصرف وتعطي مؤشرا واضحا على ما تحصل عليه المصارف من استثمارات اموال المساهمين ويمكن حسابها عن طريق قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على اجمالي رأس المال (حقوق الملكية) التي تشمل الاسهم

المشتركة والممتازة والفائض والاحتياطيات (Bentum,2012:13)، ويمكن قياسها وفق الصيغة الآتية (Lashor,2008:90) :

$$\text{صافي الربح بعد الضريبة} \\ \text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100\% \dots \text{معادلة (1)}$$

ب- معدل العائد على الموجودات

تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على توليد الأرباح لمقدمي رأس المال من خلال مؤشرات الربحية (Rosenbaum & Pearl, 2013:58)، وتعد نسبة العائد على الموجودات مقياس شامل لربحية المصرف، وتوضح على أنها نسبة صافي الدخل بعد الضرائب مقسوما على إجمالي الموجودات، إذ تصور هذه النسبة كفاءة إدارة المصرف ومدى فعاليتها وقدرتها على تحويل الموجودات إلى أرباح وكما كانت هذه النسبة عالية كلنا ازدادت فاعلية الأداء المصرفي، حيث يمكن مقارنة ربحية المصرف مع القطاع المصرفي من خلال هذه النسبة (Bentum,2012:13)، إذ يمكن القول على أن نسبة العائد على الموجودات تعني قدرة المصرف باستخدام موجوداته في تحقيق الأرباح، وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة المصرف في توظيف موجوداته بشكل صحيح ويمكن قياس هذه النسبة على وفق المعادلة الآتية (Pennan,2010:369) :

$$\text{صافي الربح بعد الضريبة} \\ \text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\% \dots \text{معادلة (2)}$$

ت- معدل العائد على الودائع

ان هذه النسبة توضح قدرة المصرف على المنافسة في الحصول على الاموال ويمكن اعتبارها كلفة جذب الودائع اذ يصبح المصرف اكثر كفاءة في جذب الودائع وتحويلها الى استثمارات مربحة (Al Harbi,2019:126) ، ويمكن حساب معدل العائد على الودائع من خلال قسمة صافي الربح بعد الضرائب على اجمالي الودائع (Adam ,2014:171) ، وتعد هذه النسبة من اهم مقاييس اداء ربحية المصرف اذ توضح قدرة المصارف على الاستفادة من ودائع العملاء لغرض تحقيق الارباح ويمكن قياسها بالمعادلة الاتية (Dufera, 2010:29) :

صافي الربح بعد الضريبة

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\% \dots \text{معادلة (٣)}$$

إجمالي الودائع

ث- نسبة هامش الفائدة الصافية

اذ تقيس هذه النسبة كفاءة المصارف في ادارة مطلوباتها وموجوداتها في تحقيق افضل عائد مما يؤدي الى زيادة ربحية المصرف وتقاس بالمعادلة الاتية (Rose & Hudgins, 2010:151) :

دخل الفائدة - مصاريف الفائدة

$$\text{هامش الفائدة الصافية} = \frac{\text{دخل الفائدة - مصاريف الفائدة}}{\text{الموجودات المربحة}} \times 100\% \dots \text{معادلة (٤)}$$

الموجودات المربحة

ج- نسبة ربحية السهم

وتقيس هذه النسبة ربحية اسهم المساهمين اي حصة كل سهم من الارباح المتحققة ، وبما ان المصارف تسعى الى تعظيم قيمة ثروة المساهمين فهي تهدف الى زيادة هذه النسبة التي تعني زيادة ربحية السهم وتقاس هذه النسبة بالمعادلة التالية (Megginson, 2010: 46) :

$$\text{نسبة ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{عدد الاسهم}} \times 100\% \dots \text{معادلة (٥)}$$

٢- نسب السيولة

وتعرف السيولة على انها المخاطرة التي يتعرض لها المصرف نتيجة زيادة السحب المفاجئة على المطلوبات والتي قد ترغم المصرف على تصفية الموجودات بأسرع وقت وبخسارة ملحوظة ، اذ تقوم المصارف بمواجهة ازمة السيولة عن طريق قبول الودائع لتلبية السحوبات النقدية اما في اوقات الازمات قد تحقق خسارة على بيع موجوداتها (Saunders, 2012:579) ، ويمكن القول بان السيولة هي قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل ، اذ تعني ان آلية العمل المصرفي لها القدرة على تحويل الموجودات المعدة للاستثمار الى نقد سائل بأسرع وقت واقل خسارة (Nicolae & Maria, 2014:136) ، وان اي موجود غير سائل قد تكون له قيمة كبيرة لكن تحويله الى نقد يحتاج الى وقت وجهد ، اذ ان الاوراق المالية والودائع المصرفية تكون قابلة للتسويق ويمكن تحويلها الى سيولة نقدية بسعر السوق ، اما الموجودات التي تستخدم في الانتاج مثل العقارات والآلات فهي غير سائلة ويصعب تحويلها الى نقد (Brigham, 2010:89) ، ان مدراء المصارف يقومون بدفع المستحقات المالية بأسرع ما يمكن لغرض ائصال معلومة للسوق بأن المصرف لديه السيولة الكافية وذلك لتعزيز سمعة المصرف لكون السيولة من العوامل المهمة التي تؤثر على قرارات المصرف (Mikeadams, 2003:595) ومن اهم نسب السيولة :

أ- نسبة التداول (السيولة الحالية)

وتعد هذه النسبة من اهم النسب المالية لقياس سيولة المصرف اذ تقيس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل وان ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشر جيد لسيولة المصرف ، اذ تعني قدرة الموجودات المتداولة على تغطية المطلوبات المتداولة فهي مؤشر الامان للمصرف (Mayes, 2001:89) ، ويمكن تعريفها على انها قدرة المصرف على تسديد الديون في المدى القصير وتقاس هذه النسبة وفق المعادلة التالية (Halsey etal ,2007:502) :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100\% \dots \text{معادلة (٦)}$$

ب- نسبة السيولة السريعة

وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على سداد الديون من الموجودات ذات السيولة العالية منها النقد والاوراق المالية والذمم المدينة ، اذ تستبعد هذه النسبة الموجودات الاقل سيولة منها المصاريف المدفوعة مقدما والمخزون (Olds etal, 2008:578) ، ويمكن قياس هذه النسبة وفق المعادلة التالية (Lasher, 2008:84) :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{النقدية + الاوراق المالية + الذمم المدينة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100\% \dots \text{معادلة (٧)}$$

ت- نسبة السيولة النقدية الى اجمالي الودائع

وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المستحقة خلال سنة ، اذ تعني تحويل جميع الموجودات المتداولة الى سيولة نقدية لمقابلة الالتزامات وكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على ان المصرف يتمتع بقدرة عالية على الوفاء بالتزاماته ويمكن حساب هذه النسبة بالمعادلة التالية (Ross etal, 2006:49) :

السيولة النقدية

$$\text{نسبة السيولة النقدية الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{السيولة النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\% \text{...معادلة (٨)}$$

ث- نسبة الرصيد النقدي

وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحديد الارصدة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى المصارف الاخرى على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجب تسديدها في مدة استحقاقها ، وتشمل الودائع وما في حكمها جميع بنود المطلوبات باستثناء راس المال الممتلك وتقاس نسبة الرصيد النقدي بالمعادلة التالية (Block & Hirt , 2000 : 56) :

النقد في الصندوق ولدى المصارف الاخرى

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق ولدى المصارف الاخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\% \text{...معادلة (٩)}$$

ج- نسبة السيولة

وتقيس هذه النسبة قدرة المقترضين على سداد التزاماتهم قصيرة الاجل بما يتوفر لديهم من نقدية موجودات سائلة يمكن تحويلها الى نقد بسهولة وبدون خسائر وتقاس بالمعادلة التالية (Brealey, 2008: 64):

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{نقدية} + \text{استثمارات قصيرة الاجل} + \text{مدينون} + \text{اوراق قبض}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100\% \dots \text{معادلة (10)}$$

ح - نسبة التوظيف

وتوضح هذه النسبة قدرة المصرف على توظيف الودائع وما في حكمها في تحديد حجم الاموال التي يمنحها المصرف على شكل قروض وسلف ، وأن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن المصرف يقوم بتوظيف أمواله بأفضل شكل ، إذ إن هذه النسبة ترتبط بعلاقة عكسية مع نسبة السيولة وتقاس هذه النسبة بالمعادلة التالية (Wild , 2007: 32) :

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{اجمالي القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\% \dots \text{معادلة (11)}$$

٣- نسب الرفع المالية (المديونية)

ان نسب الرفع المالي من أهم النسب المالية من وجهة نظر المقرضين والمستثمرين وكذلك ادارة المصرف ، إذ إن هذه النسب تبين مدى مساهمة الديون الممثلة في بالالتزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في تمويل موجودات المصرف مقارنة بأموال المساهمين ، وعن طريق نسب الرفع المالي نستطيع معرفة نسبة حقوق المساهمين وكذلك نسبة القروض أو الديون الخارجية ، وتستخدم هذه النسب من اجل توضيح العلاقة بين أموال المساهمين والأموال المقدمة من قبل المقرضين ومدى التوازن بينهما (Harrington , 2013:193)، وارتفاع هذه النسبة يعني اعتماد المصرف بشكل كبير على التمويل المقرض وتكون نسبة راس المال قليلة جدا (Kling, 2012:231) ، وان زيادة التمويل بالدين تؤدي الى انخفاض توزيعات الارباح لكون المصرف يكون لديه التزام بسداد تلك الديون (Khan & Ahmad,2017:6) ،ومن اهم تلك النسب ما يأتي :

أ- نسبة الدين إلى حقوق الملكية

لتقييم مدى استخدام الشركة للأموال المقرضة ، قد نستخدم العديد من نسب الدين المختلفة ، ويتم حساب نسبة الدين إلى حقوق الملكية ببساطة عن طريق قسمة إجمالي دين المصرف (بما في ذلك المطلوبات المتداولة) على حقوق المساهمين وفق المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة الدين الى حق الملكية} = \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{حق الملكية}} \times 100\% \dots \text{معادلة (١٢)}$$

اذ يفضل الدائنون انخفاض هذه النسبة فكلما انخفضت كلما ارتفع مستوى تمويل المصرف الذي يقدمه المساهمون ، إذ يعدّ حقوق المساهمين وسادة امان للدائنين (هامش الامان)، وتختلف نسبة الدين الى حقوق الملكية وفقا لطبيعة العمل وتنوع التدفقات النقدية ، حيث تعطينا مقارنة نسبة الدين الى حق الملكية لمصرف معين مع المصارف المماثلة مؤشرا عاما على الجدارة الائتمانية والمخاطر المالية للمصرف .

ب- نسبة الديون طويلة الاجل

فضلاً عن نسب الدين السابقة قد ترغب المصارف في حساب النسبة التالية التي تتعامل فقط مع الديون طويلة الأجل والتي تقاس بالمعادلة التالية :

$$\text{الدين طويل الاجل} \\ \text{نسبة الديون طويلة الاجل} = \frac{\text{حق الملكية}}{100\% \dots \text{معادلة (13)}} \\ \text{حق الملكية}$$

حيث يمثل مقام هذه النسبة هيكل راس مال المصرف والتي يتم احتسابها عن طريق طرح المطلوبات الكلية من الموجودات الكلية ، وتوضح نسبة الدين طويل الاجل الى حق الملكية المدى الذي يستخدم فيه الدين طويل الاجل (السندات والرهن العقاري) للتمويل الدائم او الرفع المالي للمصرف ، وتستند هذه النسبة الى الارقام المحاسبية والقيمة الدفترية واحيانا يمكن احتسابها باستخدام قيم السوق ، ويمكن القول ان هذه النسبة تخبرنا بمدى مساهمة راس المال من قبل الدائنين والمالكين (Horne &Wacuowicz, 2005:140-141) .

ت- نسبة المديونية

وتعد هذه النسبة مقياس للمخاطر التي تواجه الدائنين على المدى الطويل، إذ تقيس هذه النسبة الموجودات التي تم تمويلها بالدين (من اموال الدائنين) وتحسب هذه النسبة وفق المعادلة التالية (Carcello etal, 2006: 680):

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\% \text{...معادلة (١٤)}$$

ث- عدد مرات تغطية الفائدة

وهي احد نسب الرافعة المالية التي تقيس قدرة المصرف على دفع فوائد القروض من الارباح التي يحققها ، وان ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشرا على قدرة المصرف بالوفاء بالتزاماته بدفع فوائد القروض مما يزيد ثقة المصرف لدى الدائنين ويمكن حساب هذه النسبة بالمعادلة التالية (Brealey & Myers, 2000:825) :

$$\text{عدد مرات تغطية الفائدة} = \frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد السنوية المدفوعة}} \times 100\% \text{...معادلة (١٥)}$$

٤- نسب السوق

هي مجموعة من النسب المالية التي تعطي صورة للمستثمرين عن وضع المصرف، وتعتبر نسب السوق من اهم النسب المالية التي يعتمد عليها المستثمرون لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية في بيع وشراء الاسهم ، اذ انها تعطي مؤشر لتقييم اداء المصرف في الماضي وخطته في المستقبل وان نسب السوق هي اكثر النسب المالية تأثيرا في القرارات المالية للمستثمرين في عملية البيع والشراء او الاحتفاظ بالسهم (Brigham & Ehrhardt,2005:454)، ومن اهم تلك النسب ما يأتي :

أ- نسبة سعر السهم الى عائدة

وتقيس هذه النسبة العلاقة بين سعر السهم السوقي والعائد المتحقق من ذلك السهم وتقاس هذه النسبة وفق المعادلة الاتية (Meigs etal , 2002: 610) :

$$\text{نسبة سعر السهم الى عائده} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{العائد المحقق على السهم}} \times 100\% \dots \text{معادلة (١٦)}$$

وان هذه النسبة توضح تقييم المستثمرين للأرباح المستقبلية للمصرف ، إذ إنها تقيس المبلغ الذي يرغب المستثمر في دفعة لكل دينار من الربح المتحقق من كل سهم (Kieso etal , 2008 : 713).

ب - نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية

وتقيس هذه النسبة مقدار الزيادة او الانخفاض في القيمة الدفترية للسهم مقارنة بالقيمة السوقية له وتقاس بالمعادلة الاتية :

$$\text{نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية} = \frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}} \times 100\% \dots \text{معادلة (١٧)}$$

ث- نسبة القيمة السوقية الى القيمة الاسمية

وتقيس هذه النسبة تكلفة الاسهم التاريخية وتقارن بقيمة السهم السوقية وعندما تكون هذه النسبة اكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني ان المصرف يحقق قيمة اضافية لحملة الاسهم وتقاس بالمعادلة الاتية (Ross,2009:91) :

$$\text{نسبة القيمة السوقية الى القيمة الاسمية} = \frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{القيمة الاسمية للسهم}} \times 100\% \dots \text{معادلة (١٨)}$$

٥- نسب النشاط

تقيس نسب النشاط مدى كفاءة الإدارة في استخدام مواردها المتاحة، وإن ارتفاع هذه النسب يدل على سرعة دوران المنتجات ونجاح المشروع وهذا يعطي المستثمر مؤشر على معرفة كفاءة استخدام الموجودات في توليد إيرادات التشغيل ومن ثم إلى سيولة نقدية حيث إن من مهام إدارة المصرف هي الموازنة بين السيولة والربحية والمخاطرة وتشمل هذه النسب ما يلي (Blok, 2007:199):

أ- معدل دوران المخزون

وتقيس هذه النسبة كفاءة المصرف في إدارة المخزون فهي تقيس عدد مرات دوران (بيع) المخزون خلال الفترة المالية في كل مرة يتم فيها تحقيق الربح وكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على كفاءة إدارة المصرف وتقاس بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}} \times 100\% \dots \text{معادلة (١٩)}$$

ب- معدل دوران الموجودات

تقيس هذه النسبة قدرة إدارة المصرف في استخدام الموجودات (الثابتة والمتداولة) في زيادة حجم المبيعات لأجل تحقيق الأرباح وتقاس بالمعادلة الآتية :

$$\text{معدل دوران الموجودات} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100\% \dots \text{معادلة (٢٠)}$$

ت- معدل دوران الموجودات المتداولة

تقيس هذه النسبة قدرة المصرف في ادارة الموجودات المتداولة من اجل الحصول على المبيعات وتقاس هذه النسبة بالمعادلة الآتية :

$$\text{معدل دوران الموجودات المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{اجمالي الموجودات المتداولة}} \times 100\% \text{...معادلة (٢١)}$$

ث- معدل دوران الموجودات الثابتة

وتقيس هذه النسبة مقدار الربح الذي يولده المصرف من مبيعات استثمارات الموجودات الثابتة ويمكن قياسها بالمعادلة التالية (Lippy , etal , 2008:604) :

$$\text{معدل دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الموجودات الثابتة}} \times 100\% \text{...معادلة (٢٢)}$$

ج- دوران الحسابات المدينة

وتقيس هذه النسبة عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة عبر السنة ، وارتفاع هذه النسبة يدل على ان ادارة المصرف لها القدرة على تحويل الحسابات المدينة الى نقد ، وهذا يؤشر الى ان المصرف متشدد في استخدامه للسياسة الائتمانية وتحسب هذه النسبة وفق المعادلة الآتية : (Nofsinger etal , 2009: 73)

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{الحسابات المدينة}} \times 100\% \text{...معادلة (٢٣)}$$

ترى الباحثة ان التحليل المالي يعتمد على مجموعة من النسب المالية ، واهمها نسب الربحية والسيولة ونسبة الرافعة المالية ونسب النشاط ونسب السوق ولكل نسبة اهمية كبيرة حيث تقيس كل نسبة ما يأتي :

- تقيس نسب السيولة قدرة المصرف على سداد التزاماته قصيرة الاجل، قد تشمل النسب التي تقيس كفاءة استخدام الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة .
- ونسب المديونية والتي تقيس مدى اعتماد المصرف على الاموال المقترضة في التمويل ودرجة حماية موردي الأموال طويلة الأجل .
- ونسب السوق التي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم المالية
- نسب الربحية تقيس قدرة المصرف على تحقيق العائد .
- ونسب النشاط التي تقيس مدى كفاءة المصرف في استخدام الموجودات المختلفة وتحويلها الى مبيعات والحصول على السيولة المالية .

يمكن حساب النسبة المالية من زوج من الأرقام المستخرجة من القوائم المالية بالنظر إلى الكمية الكبيرة من المتغيرات المدرجة في البيانات المالية ، يمكن اشتقاق مجموعة كبيرة جدا من النسب ذات المغزى، ولا توجد مجموعة قياسية للنسب أو الحساب القياسي لها، يستخدم كل مؤلف ومصدر في التحليل المالي قائمة مختلفة وغالبا ما يستخدم حسابا مختلفا بنفس النسبة.

ثامنا : تحليل الاتجاه (التحليل الأفقي)

يدرس تحليل الاتجاه التاريخ المالي للمصرف من اجل المقارنة ، وعن طريق النظر في اتجاه نسبة معينة يرى المحلل المالي ما إذا كانت هذه النسبة تنخفض أم ترتفع أم تبقى ثابتة نسبيا، وهذا يساعد في الكشف عن المشاكل التي تواجه عمل المصرف أو مراقبة الإدارة الجيدة (Gibson,2013:208)، فالتحليل الأفقي عبارة عن تحليل يعتمد على الاتجاه ليوضح التغيرات التي تحدث للبنود في القوائم المالية ومقارنتها لعدة فترات مالية، وان استعمال هذا الأسلوب يتطلب توفر قوائم مالية لسنوات عدة مع تحديد سنة أساس غالبا ما تكون السنة الأولى لمعرفة التغيرات الحاصلة للسنوات اللاحقة (Paramasivan&Subramanian,2009:14).

تاسعا: تحليل الحجم المشترك (التحليل العمودي)

هو طريقة لتقييم المعلومات المالية من خلال حركة نسبة البند الى مجموعته لنفس الفترة الزمنية، ويستخدم المحللون الماليون بيانات الحجم المشترك (التحليل العمودي) للمساعدة في تحديد التغييرات في هيكل تكلفة المصرف وأداءه، وان التحليل العمودي يعيد صياغة كل عنصر كنسبة مئوية لبنود قائمة المركز المالي اذ يوضح العديد من الجوانب المثيرة للاهتمام لأداء أرباح المصرف (Revsine etal ,2012:246).

وعند استخدام التحليل العمودي لقائمة المركز المالي يتم حساب نسبة كل بند الى اجمالي المجموعة التي ينتمي اليها البند لمعرفة الاهمية النسبية للبند بالنسبة الي المجموعة مثل نسبة الودائع الى اجمالي المطلوبات (Clauss,2010:36)، بالطريقة نفسها يتم تحليل بنود كشف الدخل نسبة الى اجمالي الإيرادات، وعادة ما يطلق على النسب المئوية بالوزن النسبي لبنود قائمة المركز المالي وبالرغم من أن أداة التحليل النسبي مقيدة بقائمة مالية واحدة الا انها تعدّ أكثر دلالة وأفضلية في حالة استعمالها للمقارنة بين قائمتين، اذ انها أداة للتحليل النسبي تقارن بين مفردات قوائم مالية مختلفة في مدة زمنية مقابل قائمة مالية أخرى تمثل الاساس ويطلق على هيكل هذه النسب بالتركيب او التوزيع النسبي لبنود قائمة المركز المالي، اذ ان مجموع النسب المئوية يجب ان يعادل ١٠٠% واذ تم التحليل العمودي من زاوية اي بند من البنود يجب ان يساوي مجموع تلك البنود ١٠٠% (Norton & Porter, 2009: 616).

ترى الباحثة ان تحليل الاتجاه والتحليل العمودي من ادوات التحليل المالي التي لا تقل اهميتها عن تحليل النسب المالية اذ انها مكملة لها، وان الفرق الاساسي بين التحليل الاتجاه والتحليل العمودي هو ان تحليل الاتجاه هو احد اجراءات التحليل المالي حيث يتم مقارنة البيانات باتجاه نسبة معينة تسمى سنة الاساس ويكون من فترة مالية الى اخرى ، بينما التحليل العمودي فهو طريقة تحليل البيانات المالية حيث يتم سرد نسبة كل بند الى اجمالي المجموعة التي يعود اليها وتكون لنفس الفترة الزمنية .

عاشرا: اسباب استخدام ادوات التحليل المالي في قياس وتحليل الاداء المالي

ان تعدد الازمات المالية، ولا سيما التي حدثت في سبعينيات القرن الماضي والتي ادت الى انهيار العديد من المصارف التجارية وهذا يستدعي ضرورة الفحص المصرفي بشكل مستمر، وهناك العديد من المعايير التي تقيس مدى سلامة الاداء المصرفي واهمها ادوات التحليل المالي التي تستخدم كمؤشرات لتقييم اداء المصرف واكتشاف الانحرافات وتصحيحها في وقت مبكر (Kenneth&Adeniui,2014:2)، لقد أدت التغيرات الكبيرة التي حدثت في الصناعة المصرفية والمالية وفي جميع الاقتصادات المتقدمة إلى زيادة أهمية تحليل الأداء للمصارف الحديثة ، تتميز بيئة التشغيل الجديدة بمنافسة أكثر حدة وحركة باتجاه الأنظمة المصرفية الموجهة نحو السوق بشكل متزايد ، وفي العديد من البلدان تعرضت المصارف التجارية للهجوم من قبل العولمة والمنافسة من المؤسسات المالية غير المصرفية والضغط الديناميكية للسوق المتقلبة، وأصبح هدف تعظيم ثروة المساهمين (تعظيم عائدات المستثمرين الذين يمتلكون أسهما في المصرف) أولوية في القيود التنظيمية الاحترازية ، اذ أن المخاطر المتزايدة للبيئة التي تعمل فيها المصارف التجارية قد زادت من الحاجة إلى التنظيم الاحترازي، ويعد تحليل الأداء أداة مهمة يستخدمها العديد من الوكلاء الذين يعملون إما داخل المصرف أو الذين يشكلون جزءا من بيئة التشغيل الخارجية للمصرف (Casu, 2006: 212). (et al .

تعرضت المصارف التجارية الى العديد من التطورات في الاعمال المصرفية ويتوقف نجاح الاداء المالي في المصرف على صحة استخدام المصارف للاستراتيجيات والانظمة ذات الكفاءة والفاعلية لإدارة اموالها بما يتوافق مع المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي واستخدام افضل الموجودات ذات المخاطر المنخفضة ، اذ يتبع المصرف الالية المناسبة للإدارة بما يتوافق مع المعايير الدولية وبطريقة تجعله قادر على تحقيق اهدافه (Gaoual& Geryville, 2021:213).

و لقد ادت زيادة المنافسة في القطاع المصرفي الى محاولة تقديم المصارف افضل ما لديها من خدمات لعملائها لنيل رضاهم وضمان استمرارية تعاملهم والحفاظ على ما تحققه من ربحية (Uppal,2010:40)، وذلك يحتاج الى ادارة جيدة للقيام بتلك المهام وان نجاح عمل الادارة من اهم اساسيات العمل المصرفي الجيد وتعد اساس للقوة والنمو واستقرار للمصرف ، ولا تعتمد الادارة الجيدة فقط على الاداء المالي الحالي للمصرف او على مؤشر معين بل تستند الى مجموعة كبيرة من المؤشرات وكذلك تأخذ بنظر الاعتبار مستوى التعليم والخبرة ومدى التزام الادارة بالمعايير والخطط والاستجابة للتغيرات (Vankatesh& Suresh,2014: 11).

ترى الباحثة ان بسبب التطورات الحاصلة والتقدم التكنولوجي وتسارع عصر العولمة ادى الى زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية في تقديم الخدمات المالية ، وذلك يستدعي ان تقوم المصارف التجارية بتطوير خدماتها لمواكبة تلك التطورات والحفاظ على مركزها التنافسي وقيمتها السوقية وتقديم الخدمات التي يحتاجها عملائهم ، فيجب على ادارة المصرف استخدام افضل السبل لقياس اداءها بما يتوافق مع تسعى اليه وان استخدام ادوات التحليل المالي تساعد المحلل المالي بتوفير المعلومات اللازمة للإدارة في اتخاذ قراراتها .

الحادي عشر : معايير استخدام التحليل المالي بما يتوافق مع الاداء المالي

ان البيانات المالية في حد ذاتها لا تؤثر في الكثير من الأفكار حول مدى جودة أداء المصرف من عام لآخر أو بالمقارنة مع المصارف الأخرى، وأحد أسباب صعوبة إجراء المقارنات هو أن المصارف نادرا ما تحصل على نفس الإيرادات، وسبب آخر هو أن المصارف لديها هياكل تمويل مختلفة، وتم تطوير النسب ومقاييس الأداء الأخرى لجعل المعلومات المالية قابلة للمقارنة من مصرف إلى آخر ، ولإنشاء معايير لتحديد مجالات الأداء.

و تنقسم هذه المقاييس إلى ثلاث فئات رئيسية: الأداء التشغيلي ، والأداء المالي ، والمخاطر المالية، اذ يتعامل أداء التشغيل مع كفاءة الإدارة، مقاييس مثل العائد على الموجودات تقيس مدى جودة استخدام الإدارة للموجودات التي تم منحها لها. هامش الربح هو مقياس لعلاقة الإيرادات بالمصروفات. تشمل المقاييس الأخرى لكفاءة التشغيل مثل الإيرادات لكل موظف (Vance ,2003:48).

ويتعامل الأداء المالي مع القضايا المتعلقة بالهيكل المالي للمصرف، العائد على حقوق الملكية ، والذي يُطلق عليه أيضًا اسم العائد على الأسهم العادية ، يتناول ما إذا كان يتم استخدام حقوق المساهمين بشكل فعال ام غير فعال، كما أنه يوضح فيما اذا كانت أرباح السهم تنمو أو تتدهور مع تغير الهيكل المالي للمصرف، يعد تحليل المخاطر المالية للشركة أمرا مهما للبنوك والموردين والمستثمرين. تتناول المقاييس قصيرة الأجل للمخاطر المالية مثل النسبة الحالية والنسبة السريعة وهل بإمكان الشركة دفع فواتيرها عند استحقاقها (Rohit,2014:153).

و تقدم النسب في حد ذاتها معلومات مبدئية يمكن استخدام ادوات التحليل المالي الاخرى لإتمام عملية التحليل، وتوفر هذه النسب أساسا لتحديد ما إذا كانت الشركة ضعيفة الأداء أو قوية الأداء أو تلبّي توقعات الصناعة، ويمكن أيضًا استخدام التحليل المالي كمعيار لقياس الأداء ، وتتضمن المقارنة المعيارية تحليل البيانات المالية لأفضل الشركات في الصناعة واستخدام نسبها المالية كأساس لتقييم أداء المصارف (Ross ,2008: 55).

الثاني عشر: الجهات التي تستخدم التحليل المالي في قياس وتحليل الاداء المالي المصرف

يمكن تقييم صحة الاقتصاد عن طريق دراسة الأداء المالي للمصارف اذ تحاول المصارف إيجاد طريقة جديدة لتحسين خدماتها لفهم الأداء المتفوق والعمل من أجله (Haque & Sharma,2011:78)، وهناك العديد من الجهات التي تستخدم التحليل المالي من داخل وخارج المصرف لأجل تقييم الاداء المصرفي واهم تلك الجهات ما يأتي (213 : 2006 , Casu et al):

- ١- المساهمون وحملة السندات: يهتم المستثمرون من حملة الاسهم والسندات بالموقف المالي ومستوى الاداء في المصارف التجارية وذلك من اجل التنبؤ بالتطورات المستقبلية لأسعار الاسهم والسندات .
- ٢- المنافسون: اذ انهم يقارنون تحليل ربحية المصرف مع ربحية المؤسسات المصرفية المماثلة العاملة في بيئات تشغيل مماثلة، فالتحليل المالي يساعد المنافسون بتلك المقارنات اذ يسمح تجانس المجموعات التي يتم تحليلها باستخدام تقنيات إحصائية متطورة.
- ٣- المشاركون الآخرون في السوق: المنافسون (أو الشركات الأخرى) الذين يمثلون احتمالات الاستحواذ أو الاندماج المحتملة سيعتمدون على تحليل النسبة المالية لتقييم جدوى نشاط الاندماج والاستحواذ المحتمل ولتقييم التأزر الاقتصادي المحتمل.
- ٤- الأسواق المالية: يستخدم المشاركون في الأسواق المالية تحليل النسبة لمراقبة أداء المصرفي، ويحتاج المشاركون في الاسواق المالية وخاصة أولئك الذين يشاركون في الإقراض إلى تقييم الجدارة الائتمانية للمصارف التي يقرضونها، وقد يؤدي تدهور أداء المصرف إلى زيادة مخاطر الائتمان ، وبالتالي فإن المقرضين سوف يطلبون عوائد أعلى على قروضهم، ويستخدم المشاركون والمحللون في سوق رأس المال أيضا تحليل النسبة لتقييم أداء المصرفي حيث أن التغيير في أداء المصرف يمكن أن يغير تقييم السندات طويلة الأجل والأسهم التي تصدرها المصارف ، على سبيل المثال ، سيعتمد حاملو السندات المحتملون على اتجاهات الأداء كدليل لاستثماراتهم.
- ٥- المنظمون: تهتم السلطات التنظيمية المحلية والدولية أيضا بأداء المؤسسات المصرفية، على سبيل المثال ، يحتاج المنظمون الماليون إلى تقييم الملاءة المالية والسيولة والأداء العام للشركات المصرفية لقياس احتمالية حدوث مشاكل محتملة، تقوم سلطات المنافسة أيضا بالتحقيق في مؤشرات أداء المصارف لتحليل ما إذا كانت تحقق أرباحا زائدة او تتصرف بطريقة غير تنافسية.
- ٦- المودعون: يعتبر الأداء الجيد للمصارف ذا قيمة للمودعين الذين يثقون في أن مصرفهم سيظل مربحا ولن يعرض نفسه لمخاطر كبيرة.

٧- تقوم شركات التصنيف الائتماني وابرزها موديز وستاندرد اند بورز وفيتش بتحليل معلومات الأداء لتجميع تحليلات وتصنيفات المصارف العاملة في بلد معين أو مجموعة من البلدان.

ترى الباحثة ان هذه الاطراف تهتم لنتائج التحليل المالي بشكل كبير لغرض اتخاذ القرارات لتقييم الموقف الاقتصادي للمصرف، وتسعى كل فئة الى الحصول على معلومات تختلف عما تحتاجه الفئات الاخرى وذلك بما يتوافق مع اهدافها، وان تنوع اغراض استخدامهم لتلك المعلومات يعود لتنوع علاقاتهم بالمصرف وكذلك لتنوع القرارات التي هم بحاجة اليها.

الفصل الثالث : الجانب التطبيقي للدراسة
قياس وتحليل الاداء المالي للمصارف التجارية

الفصل الثالث : الجانب التطبيقي للدراسة

قياس وتحليل الاداء المالي للمصارف التجارية

نبذة مختصرة عن المصارف التجارية عينة الدراسة

احتل الجهاز المصرفي منذ مدة طويلة اهمية كبيرة في مختلف الانظمة المالية، ويسهم الجهاز المصرفي وخصوصا المصارف التجارية في تنشيط البيئة الاستثمارية وتحقيق التطور والتنمية في الاقتصاد العراقي ، وتقوم المصارف التجارية بممارسة الاعمال المصرفية كقبول الودائع وفتح التسهيلات المصرفية او تقديم قروض متوسطة وطويلة الاجل او السلف واصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية للاستيراد والتصدير واجراء الحوالات وبيع وشراء العملات الاجنبية وبيع وشراء الاسهم عن طريق سوق العراق للأوراق المالية وكذلك تمويل المشاريع الاقتصادية وادارة المحافظ الاستثمارية .

يستعرض هذا الفصل التحليل المالي (تحليل الاتجاه للنسب المالية) لمتغيرات الدراسة، وتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، حيث اعتمدت الباحثة عينة مكونة من عشرة مصارف تجارية عراقية مدرجة في سوق العراق لأوراق المالية هي (سومر التجاري ، الخليج التجاري ، الشرق الاوسط ، التجاري العراقي ، الاستثمار العراقي ، الاهلي العراقي ، الموصل للتنمية والاستثمار ، بغداد ، الائتمان العراقي ، الاتحاد العراقي) للمدة ٢٠١١- ٢٠٢٠ وتم قياس كل من مؤشرات الربحية ، والسيولة ، والمديونية، والنشاط ، ومن ثم اجراء تحليل الاتجاه لتلك المؤشرات ، والجدول (١) يبين نبذة مختصرة للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة

الجدول (١) المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (مليون دينار)

المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال عند التأسيس	تاريخ الإدراج	رأس المال عند الإدراج	رأس المال الحالي
سومر التجاري	07/08/1999	400	04/09/2004	6,000	250,000
الخليج التجاري	20/10/1999	600	25/07/2004	4,120	300,000
الشرق الاوسط	07/07/1993	400	08/07/2004	7,500	250,000
التجاري العراقي	11/02/1992	150	25/07/2004	4,000	250,000
الاستثمار العراقي	13/07/1993	100	15/06/2004	5,760	250,000
الاهلي العراقي	02/01/1995	400	08/07/2004	1,143	250,000
الموصل للتنمية والاستثمار	23/08/2001	1,000	01/09/2005	10,000	252,500
بغداد	18/02/1992	100	15/06/2004	5,280	250,000
الائتمان العراقي	25/07/1998	200	08/07/2004	1,600	250,000
الاتحاد العراقي	23/09/2002	2,000	30/10/2006	4,000	252,000

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على دليل الشركات في سوق العراق للأوراق المالية للمصارف التجارية.

قياس وتحليل الاداء المالي للمصارف التجارية

من اجل قياس وتحليل الاداء المالي للمصارف التجارية تم استخدام ادوات التحليل المالي منها النسب المالية وتشمل (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب المديونية، ونسب النشاط)، واستخدمت هذه النتائج كمدخلات لتحليل الاتجاه بالاستناد الى سنة اساس، وتم اعتماد سنة (٢٠١١) كسنة اساس لغرض متابعة التغير النسبي للسنوات اللاحقة للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة .

اولا : التحليل المالي لنسب الربحية

إن نسب الربحية تستخدم لقياس فاعلية ادارة المصرف، وتقيس نسب الربحية صافي الربح والنجاح التشغيلي للمصرف .

١- التحليل المالي لنسبة صافي الربح الى حق الملكية

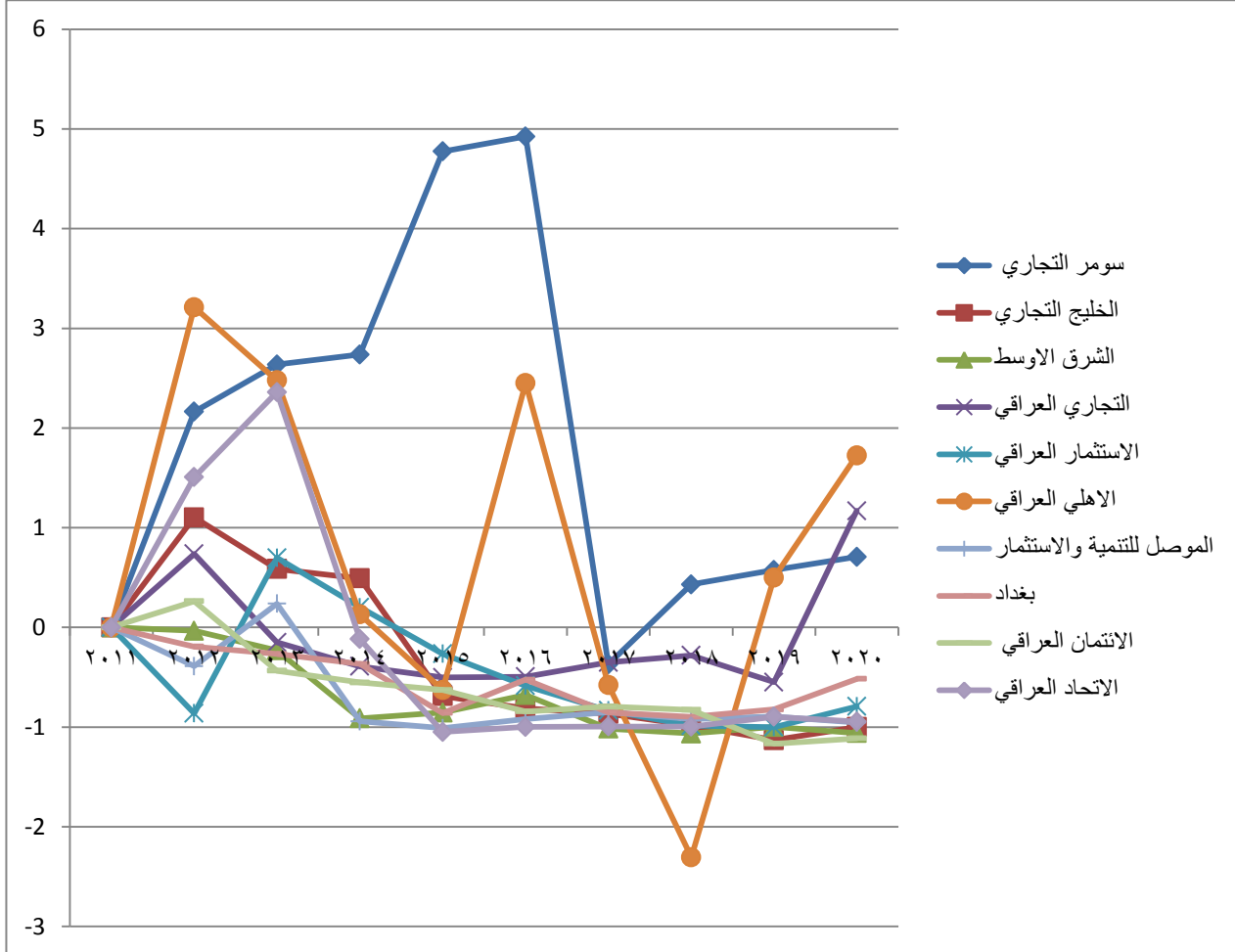
إن هذه النسبة تم تحليلها بناء على المعادلة (١)، وتقيس هذه النسبة الربحية من وجهة نظر المساهمين، وان ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشر ايجابي للمصرف .

الجدول (٢) التحليل المالي لنسبة صافي الربح الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان	الاتحاد
2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	216.42%	110.28%	-3.35%	73.75%	86.23%	321.09%	-38.94%	19.32%	26.26%	150.65%
2013	263.61%	58.60%	-23.07%	-14.99%	69.81%	247.78%	23.76%	26.66%	-43.48%	236.04%
2014	273.65%	49.30%	-91.23%	-39.00%	20.16%	13.07%	-94.22%	36.71%	-55.25%	-11.65%
2015	477.39%	-68.85%	-85.37%	-50.26%	26.54%	-62.76%	101.06%	85.82%	-62.75%	104.77%
2016	492.37%	-81.23%	-67.73%	-49.40%	58.53%	245.07%	-91.95%	52.31%	-84.33%	-99.87%
2017	-36.97%	-86.61%	101.60%	-35.11%	83.33%	-57.74%	-84.89%	85.27%	-79.46%	-99.37%
2018	43.13%	-98.09%	106.41%	-27.97%	98.59%	230.53%	-91.88%	89.63%	-82.75%	-99.57%
2019	57.54%	113.02%	-99.78%	-54.93%	99.92%	50.09%	-89.36%	82.23%	116.65%	-89.57%
2020	70.75%	100.00%	105.91%	116.89%	79.20%	172.59%	-95.50%	51.67%	111.27%	-94.55%

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠) وباستخدام مخرجات برنامج الاكسل.

الشكل (٢) التحليل المالي لنسبة صافي الربح الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (٢)

أ- مصرف سومر التجاري

نلاحظ من خلال الجدول (٢) المبني على الملحق (١) ان هنالك تغير في اتجاه النسبة عن سنة الأساس في السنوات اللاحقة لمصرف سومر التجاري باستثناء سنة ٢٠١٧ إذ حققت نسبة التغير قيمة سالبة (٣٦,٩٧%) ثم عادت النسبة بالتعافي في السنوات التي تليها ، ويعود سبب ذلك الى انخفاض صافي ربح المصرف نظرا لمطالبة دائرة تسجيل الشركات وهيئة الأوراق المالية بتحميل قائمة الدخل المبالغ النقدية المسروقة في سنة ٢٠١٤ واخذ مخصص بها مما أدى الى انخفاض صافي الربح حسب ما تم توضيحه في تقرير ادارة المصرف .

ب- مصرف الخليج التجاري

نلاحظ من الجدول (٢) المبني على الملحق (١) ان اداء المصرف كان جيدا في السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ عند المقارنة في سنة الاساس، اما من سنة (٢٠١٥ - ٢٠٢٠) نلاحظ انخفاض النسبة وذلك بسبب انخفاض صافي الربح نتيجة انخفاض ايراد العمليات المصرفية والايرادات الاخرى وايرادات الاستثمار ، كما اشارت ادارة المصرف الى وجود حالة اختلاس في احد فروع المصرف في ٢٠١٤ وتم تحميلها على السنة اللاحقة ، وفي سنة ٢٠١٩ حقق المصرف خسارة في صافي الربح اذ ان ايرادات المصرف لم تستطع تغطية المصروفات مما ادى الى انخفاض كبير في نسبة الاتجاه مقارنة في سنة الاساس اذ بلغت النسبة (١١٣,٠٢-%) كما موضح في الجدول (٢)، وفي سنة ٢٠٢٠ حقق المصرف ربحا بقيمة ضئيلة جدا اذ انها لم تستطع تغطية ضريبة الدخل فاصبح صافي الربح بعد الضريبة سالبا كما موضح في كشف الارباح والخسائر، واكدت ادارة المصرف ان سبب انخفاض الايرادات وضيهور نتيجة سالبة في صافي الربح يعود الى الانعكاسات السلبية التي شهدتها البلد في ضل ازمة كورونا وعدم التزام المدينين بتسديد التزاماتهم وكذلك التحفظ في التعامل من قبل البنوك المراسلة بالمعاملات التعهدية الدولية .

ت- مصرف الشرق الاوسط

نلاحظ من الجدول (٢) المبني على الملحق (١) ان تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى حق الملكية في انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة ، ويعود سبب ذلك الى ارتفاع حق الملكية عن طريق زيادة راس المال المدفوع في السنوات ٢٠١٢ - ٢٠١٤ على الرغم من ذلك حقق المصرف ربحا عاليا يفوق الربح المحقق في سنة الاساس الا انه لم يتناسب مع الزيادة الحاصلة في حق الملكية، وفي سنة ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠٢٠ حقق المصرف خسارة في صافي الربح ، اذ كانت هناك مصارف كبيرة لم تستطع الايرادات تغطيتها ، ويعود سبب ذلك الى ان اغلب فروع المصرف حققت خسائر كبيرة كما موضح في كشف الارباح والخسائر والايضاحات الخاصة في كل بند.

ث- المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (٢) المبني على الملحق (١) ان المصرف حقق قيم سالبة لتحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى حق الملكية مقارنة في سنة الاساس باستثناء سنة ٢٠١٢ و ٢٠٢٠، اذ بلغت اعلى نسبة في سنة ٢٠٢٠ (١١٦,٨٩%) و في سنة ٢٠١٢ (٧٣,٧٥%) كما في الجدول (١)، بسبب ارتفاع قيمة صافي الربح، في سنة ٢٠١٢ كان هناك زيادة في قيمة ايرادات النشاط الجاري المتمثلة بشكل رئيسي في ايراد ايجار الموجودات الثابتة كما موضح في كشف الارباح والخسائر ، اما في سنة ٢٠٢٠ حقق المصرف اعلى قيمة في صافي الربح وذلك من خلال حصوله على ارباح فروقات تحويل العملات الاجنبية بمبلغ ٤٠ مليار دينار عراقي بسبب تغيير سعر الصرف في تلك السنة كما اوضحت ادارة المصرف.

ج- مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من الجدول (٢) المبني على الملحق (١) ان مصرف الاستثمار العراقي حقق نتائج ايجابية في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى حق الملكية لسنة ٢٠١٣ و ٢٠١٤، ويعود ذلك الى ارتفاع صافي الربح الذي حققه المصرف في تلك المدة ، اما في باقي السنوات حقق المصرف نسب سالبة، وان المصرف حقق اقل قيمة لصافي الربح في سنة ٢٠١٩ وذلك بسبب استخدامه لسياسة التحوط في الانشطة المصرفية بسبب الاوضاع الاقتصادية التي يمر بها البلد كما اوضحت ادارة المصرف .

ح- المصرف الاهلي العراقي

نلاحظ من الجدول (٢) المبني على الملحق (١) ان المصرف حقق نتائج متذبذبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى حق الملكية، وذلك لتفاوت قيم صافي الربح وحق الملكية بالانخفاض والارتفاع ، اذ حقق المصرف اقل نسبة لتحليل الاتجاه في سنة ٢٠١٨ لكونه حقق قيمة سالبة في صافي الربح ، وان سبب انخفاض ربحية المصرف في سنة ٢٠١٨ ناتجة من اعادة تقييم مركز العملات الاجنبية نظرا لتحسن قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي بالإضافة الى الغرامات المتعلقة بمزاد العملة للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤ ، الا ان المصرف استطاع عن طريق اعتماده على الانشطة المصرفية المتنوعة بالاستمرار في تحقيق نتائج تشغيلية مرضية ، اذ قامت ادارة المصرف بأنشاء فروع جديدة لتوسيع عمليات المصرف على نطاق جغرافي واسع وتوقع ان يكون هناك تغير ملموس في السنوات اللاحقة وهذا ما نلاحظه

في ارتفاع صافي الربح للسنوات اللاحقة اذ حقق المصرف قيمة مرتفعة في صافي الربح لسنة ٢٠٢٠ وهذا ما انعكس على تحسن نسبة الاتجاه هذا كما اشارت اليه ادارة المصرف.

خ- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (٢) المبني على الملحق (١) ان المصرف حقق نتيجة موجبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى حق الملكية في سنة ٢٠١٣ وهي افضل نسبة حققها المصرف عبر سنوات الدراسة، ويعود سبب ارتفاعها الى ان المصرف حقق ارتفاعا في قيمة ايرادات النشاط الجاري كما موضح في كشف الدخل ، ونلاحظ من الجدول (٢) ان المصرف حقق اقل نسبة في سنة ٢٠١٥ ، اذ حقق المصرف خسارة في صافي الربح في تلك السنة ، واوضحت الادارة بأن المصرف تعرض الى اضرار مادية كبيرة نتيجة العمليات الارهابية التي واجهها البلد مما ادى الى عدم ممارسة فروع محافظة نينوى وفرع تكريت نشاطها المصرفي فانخفضت ايرادات المصرف اضافة الى كثرة السحوبات النقدية التي تعرض لها المصرف .

د- مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (٢) المبني على الملحق (١) ان مصرف بغداد حقق نتائج سالبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى حق الملكية طيلة سنوات الدراسة ، وذلك نتيجة انخفاض صافي الربح مقابل ارتفاع اجمالي الودائع مقارنة بسنة الاساس ، وهذا يبين ان المصرف لم يستطع تحقق مستوى الارباح الذي حققه في سنة الاساس من خلال الاستغلال الامثل للأموال المملوكة .

ذ- مصرف الائتمان العراقي

نلاحظ من الجدول (٢) المبني على الملحق (١) ان المصرف حقق نتيجة موجبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى حق الملكية في سنة ٢٠١٢ ، ويعود سبب ذلك الى ان المصرف حقق مبلغ ٩ مليار من الايرادات التحويلية، وهذا يوضح ان المصرف حقق اداء افضل مما كان عليه في سنة الاساس الى انه عاد بالانخفاض في السنوات اللاحقة ، وحقق المصرف اقل نسبة في السنوات ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ، وجاء ذلك لانخفاض صافي الربح لتلك السنوات نتيجة انخفاض الايرادات وارتفاع المصاريف، وذلك لتعرض المصرف الى فرض

غرامة من لدن البنك المركزي العراقي والتي تخص نافذة مزاد العملة عن تصاريح كمركية تخص سنة ٢٠١٢ وتم تقسيط مبلغ الغرامة الاجمالي بواقع ٤٨ قسط شهري ، بالإضافة الى ذلك ان المصرف قام بدفع فرق ضريبة عن الموظفين ،وان الانخفاض المستمر في صافي الربح يعد مؤشر غير جيد على اداء المصرف .

ر- مصرف الاتحاد العراقي

نلاحظ من الجدول (٢) المبني على الملحق (١) ان المصرف حقق نتائج موجبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى حق الملكية في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٣ ، اما في السنوات اللاحقة حقق المصرف نتائج سالبة بسبب تدني ارباح المصرف، إذ حقق المصرف قيمة سالبة في صافي الربح بعد الضريبة لسنة ٢٠١٥ بسبب تحمل المصرف خسائر ائتمان محملة بمبلغ ٥مليار دينار عراقي كما اشارت ادارة المصرف الى ذلك ،اما السنوات المتبقية كان هنالك ربحا ايجابيا لكن بقيم متدنية عما هو عليه في سنة الاساس كما موضح في كشف الدخل.

وبالنظر الى الشكل (٢) نلاحظ أن المصارف عينة الدراسة كانت متقاربة في الأداء في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى حق الملكية باستثناء مصرف سومر التجاري والمصرف الاهلي العراقي إذ حققا نسباً مرتفعة في اغلب سنوات الدراسة مقارنة بالمصارف الاخرى وهذا يعدّ مؤشر جيد لأداء المصرفين .

٢- التحليل المالي لنسبة صافي الربح الى الموجودات

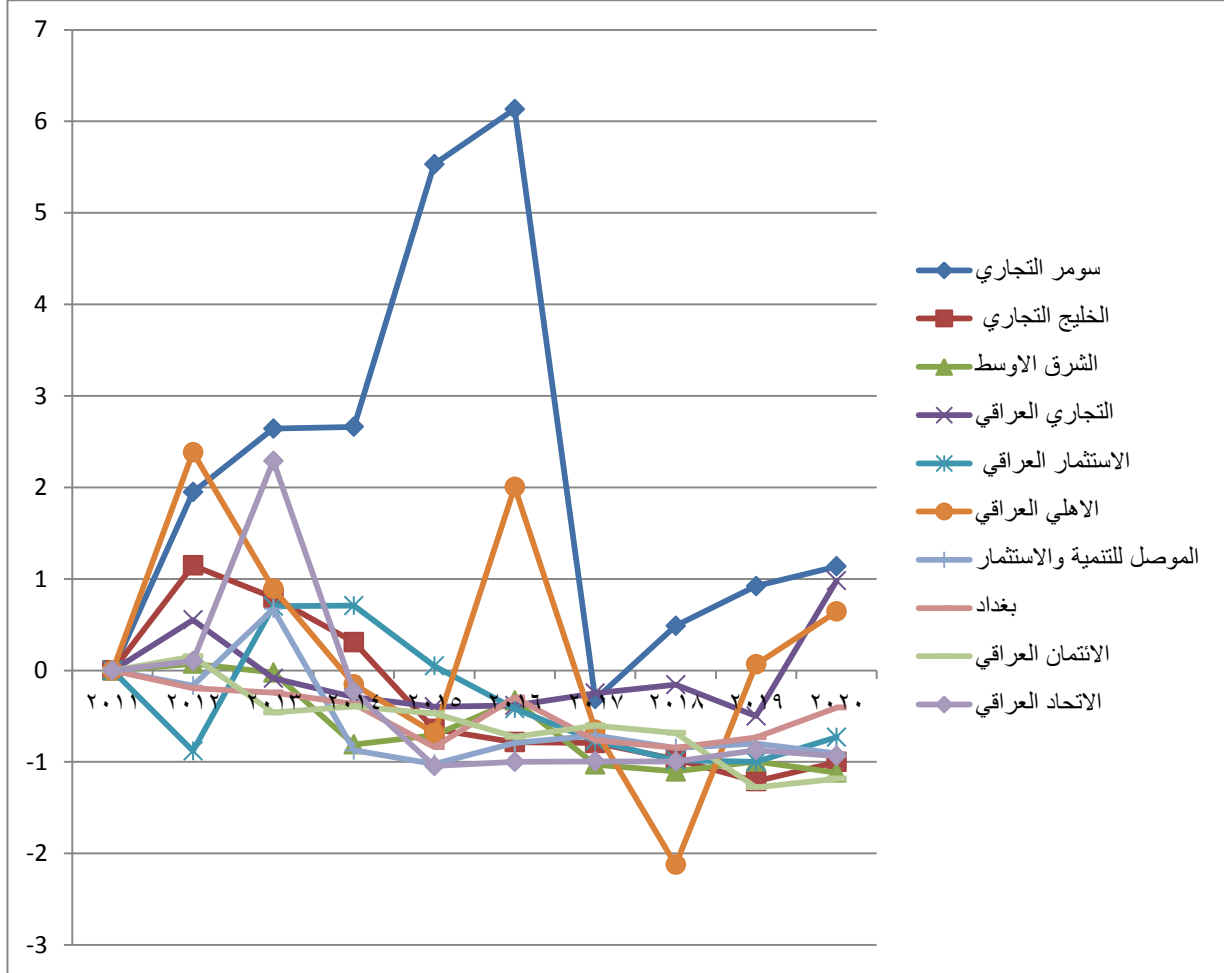
ان هذه النسبة تم تحليلها بناء على المعادلة (٢)، وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الربح من خلال الاستغلال الامثل للموجودات المتاحة لديه.

الجدول (٣) التحليل المالي لنسبة صافي الربح الى اجمالي الموجودات للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الانتمان	الاتحاد
2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	194.80%	114.71%	7.33%	55.21%	87.98%	238.28%	-16.70%	19.41%	15.35%	10.21%
2013	264.26%	79.46%	-2.39%	-8.65%	70.11%	89.29%	67.13%	24.12%	-46.01%	228.87%
2014	266.07%	30.85%	-80.89%	29.32%	70.79%	-15.19%	-87.33%	36.51%	-39.30%	-23.14%
2015	553.10%	-64.07%	-70.93%	39.83%	4.79%	-68.29%	102.20%	83.86%	-46.88%	104.43%
2016	613.39%	-78.37%	-32.89%	38.39%	41.80%	200.47%	-79.19%	29.57%	-72.64%	-99.88%
2017	-31.47%	-79.28%	102.81%	24.83%	76.99%	-64.98%	-71.03%	76.55%	-60.27%	-99.38%
2018	48.77%	-96.98%	110.38%	15.67%	98.16%	212.32%	-84.72%	84.43%	-68.25%	-99.54%
2019	92.13%	121.16%	-99.57%	49.95%	99.89%	6.63%	-79.81%	73.09%	127.67%	-87.17%
2020	113.70%	100.01%	111.71%	98.04%	72.98%	64.28%	-90.73%	40.57%	118.36%	-93.42%

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠) وباستخدام مخرجات برنامج الاكسل.

الشكل (٣) التحليل المالي لنسبة صافي الربح الى اجمالي الموجودات للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (٣)

أ- مصرف سومر التجاري

نلاحظ من الجدول (٣) المبني على الملحق (٢) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى اجمالي الموجودات طيلة سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٧ اذ حقق المصرف نسبة سالبة، و اوضحت ادارة المصرف ان سبب ذلك الاخفاق يعود الى ان المصرف حقق ربحا منخفضا في تلك السنة مقارنة بسنة الاساس بسبب تحميل المصرف المبالغ النقدية المسروقة في السنوات السابقة .

ب- مصرف الخليج التجاري

نلاحظ من الجدول (٣) المبني على الملحق (٢) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى اجمالي الموجودات في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٤ لحصوله على مبالغ كبيرة من ايرادات الانشطة المصرفية ، اما في السنوات اللاحقة بدأ الانخفاض التدريجي بسبب تدني قيمة صافي الربح ، اذ اوعز المصرف ان سبب ذلك هو تعرض المصرف الى غرامات من قبل البنك المركزي بسبب عدم اكمال التصاريح الكمركية المتعلقة بالمبالغ المحولة للخارج بعملة الدولار الامريكي، وكذلك بسبب التفاوت وعدم الاستقرار في البلد من الجانب الامني وانتشار الوباء في السنوات الاخيرة مما ادى الى اختلال في الانشطة المصرفية .

ت- مصرف الشرق الاوسط

نلاحظ من الجدول (٣) المبني على الملحق (٢) ان المصرف حقق نتيجة موجبة لتحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى اجمالي الموجودات لسنة ٢٠١٢ ، وذلك لارتفاع قيمة صافي الربح بنسبة اكبر من ارتفاع قيمة الموجودات في تلك السنة ، وفي السنوات اللاحقة كان هنالك تغير مستمر في صافي الربح ما بين ارتفاع وانخفاض اذ حقق اقل نسبة في السنوات ٢٠١٧ و٢٠١٨ و٢٠٢٠ نتيجة حصول المصرف على عجز في صافي الربح ، اما الموجودات فكان هنالك تفاوت في قيمتها ، وان سبب ذلك العجز بسبب خسائر فروع المصرف المتواجدة في المناطق الساخنة هذا كما اشارت اليه ادارة المصرف.

ث- المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (٣) المبني على الملحق (٢) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى اجمالي الموجودات في سنة ٢٠١٢ وسنة ٢٠٢٠ ، لكون المصرف حقق ربحا كبيرا في تلك السنوات عن طريق استغلال موجوداته بالشكل الامثل، اذ ان السبب الرئيسي لارتفاع صافي الربح في سنة ٢٠١٢ لكون المصرف حصل على ايرادات عالية عن طريق ايجار الموجودات الثابتة ، اما في سنة ٢٠٢٠ حصل المصرف على ايرادات من خلال تحويل العملات الاجنبية كما موضح في كشف الدخل والايضاحات الخاصة في كل بند.

ج- مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من الجدول (٣) المبني على الملحق (٢) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى اجمالي الموجودات في السنوات ٢٠١٣-٢٠١٥ ، اما باقي السنوات فحقق قيم سالبة، ويعود سبب ذلك الى التفاوت في قيم صافي الربح واجمالي الموجودات ما بين الارتفاع والانخفاض، ومن اهم الاسباب التي ادت الى انخفاض صافي الربح هو الوضع الاقتصادي الذي يمر فيه البلد اذ يرغم المصرف على التحوط في الانشطة المصرفية، وكذلك انخفاض ارباح فروع المصرف اثرت على صافي الربح الاجمالي كما اشارت ادارة المصرف الى ذلك.

ح- المصرف الاهلي العراقي

نلاحظ من الجدول (٣) المبني على الملحق (٢) ان هنالك تذبذب في قيم تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى اجمالي الموجودات عبر سنوات الدراسة نتيجة الى تغير عنصري صافي الربح واجمالي الموجودات، إذ حقق المصرف قيمة موجبة مرتفعة لتحليل الاتجاه لنسبة صافي الربح الى حق الملكية في السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٦ و سنتي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ اذ كانت اعلى قيمة في سنة ٢٠١٢ لكون المصرف حقق ايرادات مرتفعة من العمليات المصرفية ، وفي سنة ٢٠١٦ يعود لارتفاع ايرادات العمولات ، وفي سنتي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ كان بسبب حصول المصرف على ايرادات عمولات و ارباح عملات اجنبية عززت قيمة صافي الربح كما موضح في كشف الدخل، ويتبين من الجدول (٣) ان المصرف حقق اقل نسبة في سنة ٢٠١٨ نتيجة العجز في صافي الربح بسبب تجميد عمل بعض فروع المصرف التي تتواجد في المناطق الساخنة لغرض اعادة الترميم بعد العمليات العسكرية كما اشارت ادارة المصرف الى ذلك .

خ- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (٣) المبني على الملحق (٢) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى اجمالي الموجودات باستثناء سنة ٢٠١٣ ، اذ حقق المصرف في تلك السنة ربحا مرتفعا بسبب ارتفاع ايراد النشاط الجاري للمصرف كما موضح في كشف الدخل ، ومن الجدول (٣) يتضح ان المصرف حقق نسبة سالبة في سنة ٢٠١٥ لكون

المصرف حقق عجزاً في تلك السنة، بسبب تعرض المصرف لأضرار مادية وخسائر في الفروع نتيجة زعزعة الوضع الأمني والاقتصادي كما أشارت إدارة المصرف إلى ذلك.

د- مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (٣) المبني على الملحق (٢) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات طيلة سنوات الدراسة، نتيجة انخفاض قيمة صافي الربح مقابل إجمالي الموجودات مقارنة بسنة الأساس كما موضح في كشف الدخل، وهذا يوضح ان المصرف لم يصل إلى مستوى الأداء الذي تحقق في سنة الأساس خلال سنوات الدراسة.

ذ- مصرف الائتمان العراقي

نلاحظ من الجدول (٣) المبني على الملحق (٢) ان المصرف حقق نتيجة موجبة لتحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات في سنة ٢٠١٢ ، أما في السنوات اللاحقة اخذت القيم بالتدني نتيجة انخفاض صافي الربح ، ويعود سبب ذلك إلى تعرض المصرف إلى فرض غرامات وضرائب فارتفعت المصروفات ولم تكن الإيرادات كافية على تغطيتها هذا كما أشارت إليه إدارة المصرف.

ر- مصرف الاتحاد العراقي

نلاحظ من الجدول (٣) المبني على الملحق (٢) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٣ بسبب ارتفاع قيمة صافي الربح في تلك المدة ، وهذا يشير إلى ان المصرف حقق أداء جيد في تلك السنوات افضل مما كان عليه في سنة الأساس، ومن الجدول (٣) يتبين ان المصرف حقق اقل نسبة في سنة ٢٠١٥ بسبب العجز في صافي الربح نتيجة ارتفاع مصاريف العمليات المصرفية المتمثلة بارتفاع فوائد الحسابات الجارية الدائنة وفوائد حسابات الودائع الثابتة ، وكذلك حقق المصرف انخفاضاً في الإيرادات (انخفاض إيرادات النشاط الخدمي وكذلك إيرادات بيع وشراء العملات الأجنبية) إذ لم تستطع تغطية تلك المصاريف كما موضح في كشف الدخل والإيضاحات الخاصة في كل بند.

و بالنظر الى الشكل (٣) نلاحظ ان المصارف عينة الدراسة حققت أداء متقارباً باستثناء مصرف سومر التجاري الذي حق نسب مرتفعة جداً مقارنة بالمصارف الاخرى ومن ثم يليه المصرف الاهلي العراقي .

٣- التحليل المالي لنسبة صافي الربح الى الودائع

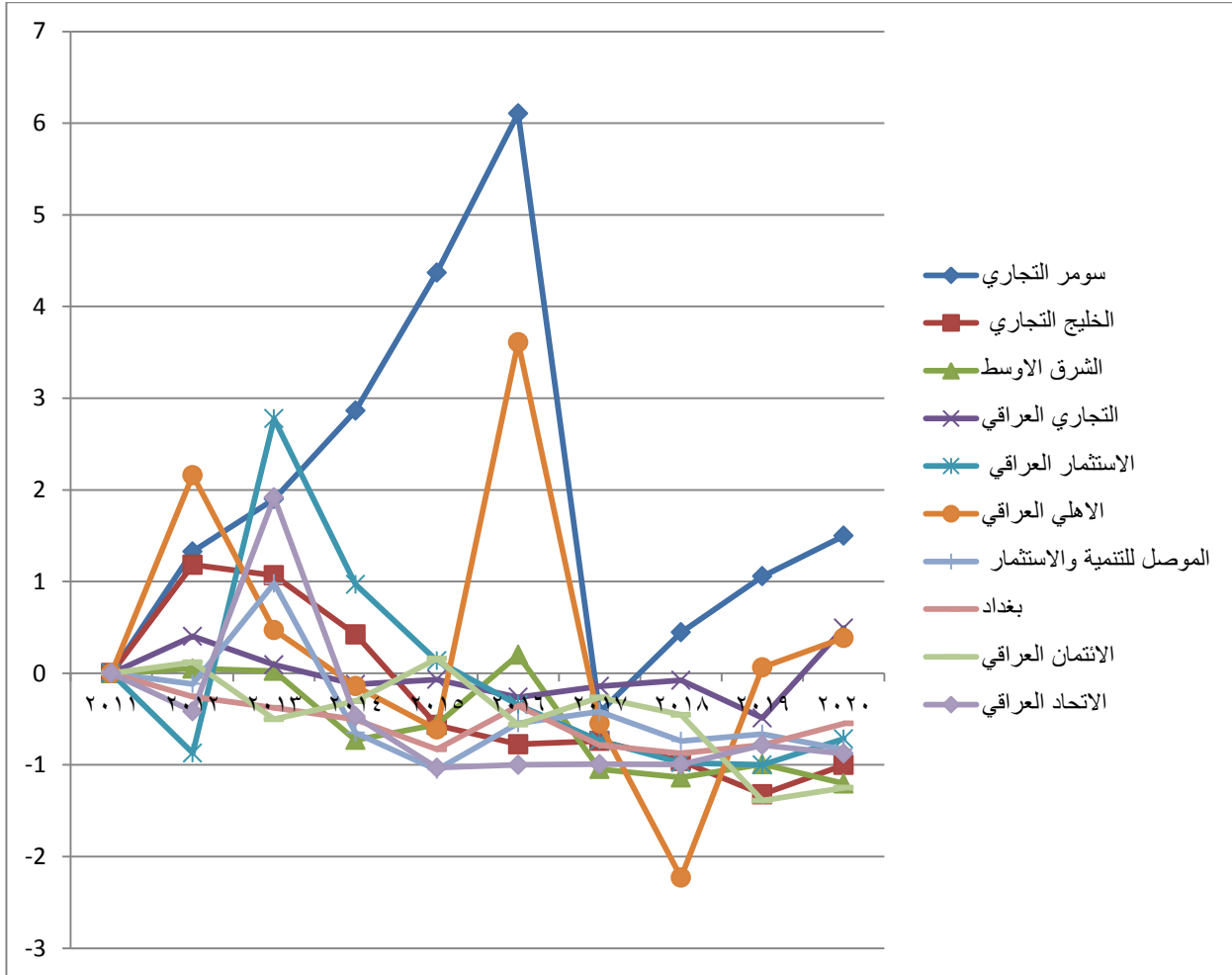
ان هذه النسبة تم تحليلها بناء على المعادلة (٣) وارتفاعها يكون مؤشر ايجابي للمصرف بينما انخفاضها يعد مؤشر سلبي .

الجدول (٤) التحليل المالي لنسبة صافي الربح الى اجمالي الودائع للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الانتمان	الاتحاد العراقي
2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	132.73%	118.25%	5.06%	40.29%	-87.14%	216.06%	-11.78%	25.58%	11.93%	-41.64%
2013	189.95%	106.77%	2.46%	9.21%	277.72%	47.13%	97.98%	37.74%	-50.19%	191.87%
2014	286.24%	42.27%	-72.73%	12.21%	96.82%	-14.15%	-64.94%	50.57%	-30.47%	-46.86%
2015	437.07%	-56.61%	-55.88%	-6.87%	13.59%	-61.31%	105.27%	82.93%	15.98%	103.03%
2016	610.70%	-77.42%	20.13%	26.12%	-34.47%	361.08%	-54.51%	35.58%	-56.06%	-99.86%
2017	-42.93%	-73.86%	104.61%	14.36%	-73.44%	-54.74%	-41.90%	78.58%	-26.35%	-99.19%
2018	44.59%	-95.83%	113.77%	-7.71%	-97.68%	222.81%	-74.11%	87.29%	-45.42%	-99.33%
2019	105.77%	132.04%	-99.25%	48.86%	-99.87%	6.47%	-66.31%	78.19%	138.91%	-78.33%
2020	149.90%	100.01%	120.23%	49.21%	-71.59%	38.61%	-83.21%	54.91%	124.94%	-87.60%

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠) وباستخدام مخرجات برنامج الاكسل.

الشكل (٤) التحليل المالي لنسبة صافي الربح الى الودائع للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (٤)

أ- مصرف سومر التجاري

نلاحظ من الجدول (٤) المبني على الملحق (٣) ان المصرف كان متمكنا في اداءه اذ انه حقق نتائج موجبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى الودائع طوال سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٧، ويعود سبب ذلك الى انخفاض صافي الربح في تلك السنة واوضحت ادارة المصرف بان ذلك نتيجة تحمل المصرف المبالغ المسروقة في السنوات السابقة.

ب- مصرف الخليج التجاري

نلاحظ من الجدول (٤) المبني على الملحق (٣) ان المصرف حقق نتائج موجبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى الودائع في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٤، لكون المصرف حقق ربحا مرتفعا مقارنة بسنة الاساس ، اما في السنوات اللاحقة بدأت النسبة بالانخفاض وهذا مؤشر غير جيد لأداء المصرف، وظهرت اقل نسبة في سنة ٢٠١٩ لان المصرف حقق عجز في صافي الربح بسبب الوضع الاقتصادي الذي يشهده البلد في ظل ازمة كورونا وعدم الالتزام في تسديد التزامات المصرف من قبل المدينين هذا كما اشارت اليه ادارة المصرف .

ت- مصرف الشرق الاوسط

نلاحظ من الجدول (٤) المبني على الملحق (٣) ان المصرف حقق نتائج موجبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى الودائع في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٣، نتيجة ارتفاع صافي الربح وكذلك تحققت نسبة موجبة في سنة ٢٠١٦ بسبب انخفاض قيمة اجمالي الودائع بالإضافة الى ارتفاع طفيف في صافي الربح وهذا كما موضح في كشف الدخل والميزانية العمومية ، اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة حقق المصرف نسب سالبة ، وهذا يدل على ان المصرف لم يستغل الودائع بالشكل الامثل الذي حققه في سنة الاساس .

ث- المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (٤) المبني على الملحق (٣) ان المصرف حقق نتائج متفاوتة عما كان عليه في سنة الاساس ما بين ارتفاع وانخفاض في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى الودائع، ونلاحظ من الجدول اعلاه ان المصرف حقق نسب موجبة في السنوات ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠٢٠ نتيجة ارتفاع صافي الربح مقابل اجمالي الودائع مقارنة في سنة الاساس .

ج- مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من الجدول (٤) المبني على الملحق (٣) ان المصرف حقق نتائج موجبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى الودائع في السنوات ٢٠١٣-٢٠١٥، لكون المصرف حقق اعلى ربحا في تلك السنوات ، اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة حقق المصرف نسب

سالبة نتيجة انخفاض صافي الربح مقابل اجمالي الودائع كما موضح في الميزانية العمومية وكشف الدخل .

ح- المصرف الاهلي العراقي

نلاحظ من الجدول (٤) المبني على الملحق (٣) أن المصرف حقق نتائج متذبذبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى الودائع عبر سنوات الدراسة ، ونلاحظ ان المصرف حقق اقل نسبة في سنة ٢٠١٨ ، نتيجة انخفاض ايرادات المصرف وتحقيق خسائر من قبل بعض فروع المصرف مما ادى الى تحقيق عجز في صافي ربح المصرف في تلك السنة كما اشارت الى ذلك ادارة المصرف .

خ- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (٤) المبني على الملحق (٣) أن المصرف حقق نتائج سالبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى الودائع خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٣ لكون المصرف حقق ايرادات مرتفعة من بيع وشراء العملات الاجنبية وكذلك العمولات كما موضح في كشف الدخل ، ونلاحظ ان المصرف حقق اقل نسبة في سنة ٢٠١٥ اذ اوضحت ادارة المصرف ان ذلك نتيجة توقف بعض فروع المصرف عن ممارسة انشطتها مما ادى الى تحقيق المصرف لعجز في الربح .

د- مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (٤) المبني على الملحق (٣) أن المصرف حقق نتائج سالبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى الودائع طيلة سنوات الدراسة ، وذلك نتيجة انخفاض صافي الربح مقابل اجمالي الودائع مقارنة بسنة الاساس ، وهذا يدل على ان المصرف لم يصل الى مستوى الاداء المطلوب ، ويعود سبب ذلك الى ان نسبة سنة الاساس هي من السنوات التي تتمتع بالاستقرار الاقتصادي .

ذ- مصرف الائتمان العراقي

نلاحظ من الجدول (٤) المبني على الملحق (٣) أن المصرف حقق نتائج موجبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى الودائع في السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٥ ، وهذا يوضح بان المصرف تفوق في ادائه على سنة الاساس في تلك السنوات ، وذلك نتيجة ارتفاع صافي

الربح في سنة ٢٠١٢ لكون المصرف حصل على ٩ مليار دينار عراقي من الايرادات التحويلية ، وفي سنة ٢٠١٥ ارتفع صافي الربح مقابل انخفاض اجمالي الودائع ، اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة حقق المصرف نسب سالبة نتيجة انخفاض صافي الربح مقابل ارتفاع اجمالي الودائع مقارنة بسنة الاساس وهذا كما موضح في الميزانية العمومية وكشف الدخل .

ر- مصرف الاتحاد العراقي

نلاحظ من الجدول (٤) المبني على الملحق (٣) ان المصرف حقق نتيجة موجبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى الودائع في سنة ٢٠١٣ ، وذلك بسبب حصول المصرف على ١٠٦ مليار دينار عراقي من ايرادات العمليات المصرفية مما انعكس بصورة جيدة على اداء المصرف في تلك السنة كما موضح في كشف الدخل ، أما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة فنلاحظ ان المصرف حقق نتائج سالبة نتيجة ارتفاع اجمالي الودائع مقابل انخفاض صافي الربح مقارنة بسنة الاساس .

نلاحظ من الشكل (٤) ان أن اعلى النسب حققها مصرف سومر التجاري ويأتي بعده من حيث افضلية الاداء المصرف الاهلي العراقي ، اما المصارف الاخرى عينة الدراسة كانت متقاربة في الاداء.

ثانيا : التحليل المالي لنسب السيولة

أن نسب السيولة تستخدم لمعرفة مدى قدرة المصرف على سداد التزاماته قصيرة الاجل .

١- التحليل المالي لنسبة التداول

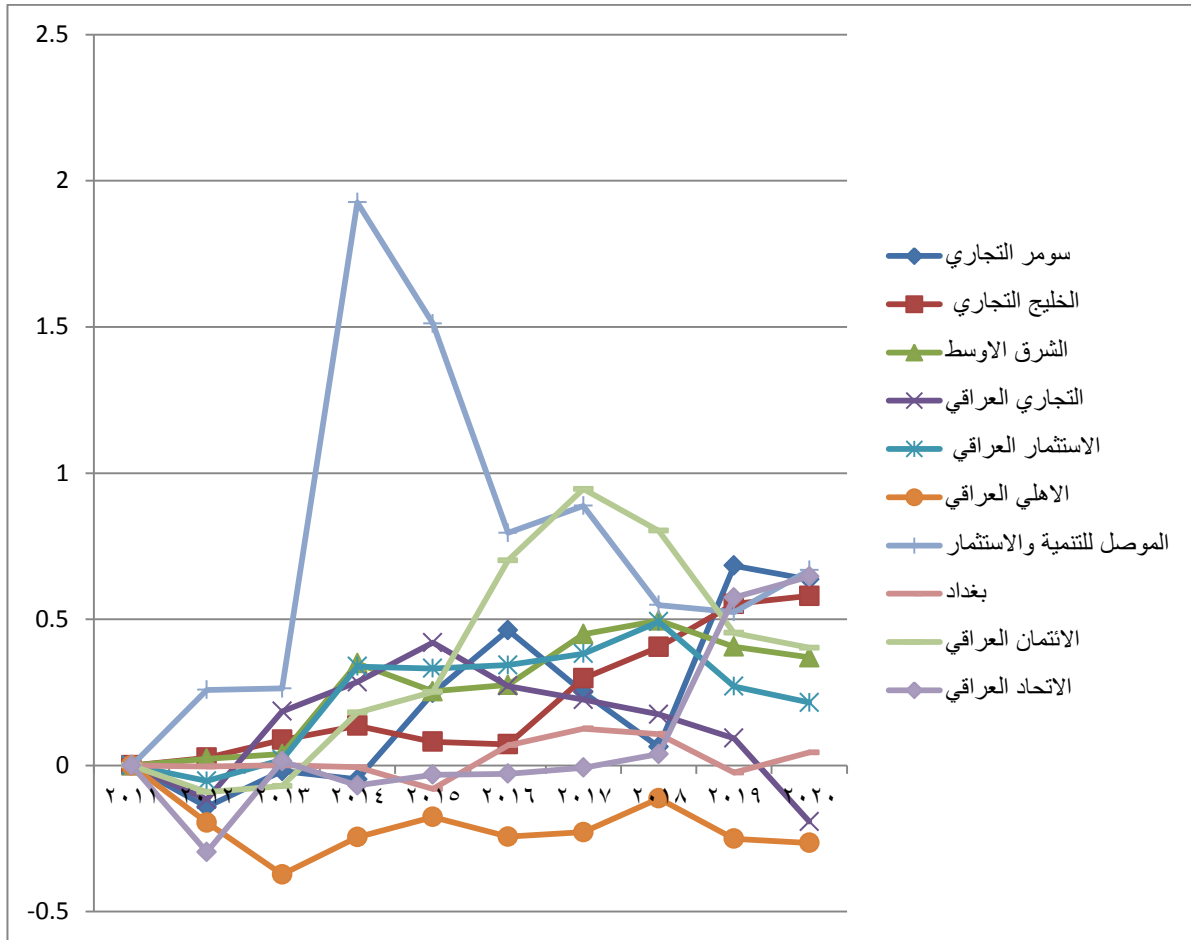
أن هذه النسبة تم تحليلها بناء على المعادلة (٦)، وارتفاعها يعد مؤشر ايجابي ويدل على أن المصرف لديه سيولة مرتفعة .

الجدول (٥) التحليل المالي لنسبة التداول للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان	الاتحاد العراقي
2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	14.19%	2.64%	2.32%	11.65%	-5.31%	19.54%	25.84%	-0.37%	-9.10%	29.59%
2013	-1.90%	8.76%	3.90%	18.49%	2.00%	37.25%	26.31%	0.10%	-7.06%	1.45%
2014	-4.76%	13.58%	34.92%	28.51%	33.82%	24.53%	192.58%	-0.58%	18.06%	-6.85%
2015	24.77%	8.11%	25.36%	42.02%	33.21%	17.64%	151.15%	-8.03%	25.12%	-3.16%
2016	46.29%	7.22%	27.52%	27.18%	34.32%	24.33%	79.58%	6.93%	70.16%	-2.83%
2017	25.09%	29.81%	44.92%	22.53%	38.24%	22.82%	88.80%	12.59%	94.54%	-0.75%
2018	6.38%	40.55%	49.53%	17.46%	49.18%	11.27%	54.86%	10.73%	80.26%	3.91%
2019	68.31%	55.23%	40.61%	9.30%	27.03%	25.08%	52.43%	-2.48%	45.36%	57.46%
2020	63.64%	57.96%	36.94%	19.24%	21.53%	26.47%	66.80%	4.43%	40.26%	64.63%

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠) وباستخدام مخرجات برنامج الاكسل.

الشكل (٥) التحليل المالي لنسبة التداول للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (٥).

أ- مصرف سومر التجاري

نلاحظ من الجدول (٥) المبني على الملحق (٤) أن المصرف حقق قيم سالبة في تحليل الاتجاه لنسبة التداول في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٤ ، بسبب ارتفاع المطلوبات المتداولة بنسبة اكبر من ارتفاع الموجودات المتداولة، أما في السنوات اللاحقة فنلاحظ أن النسبة حققت ارتفاع عن سنة الأساس وهذا يدل على أن المصرف يتمتع بسيولة عالية في تلك السنوات وهو قادر على سد الالتزامات المفاجئة .

ب- مصرف الخليج التجاري

من الجدول (٥) المبني على الملحق (٤) يتضح ان مصرف الخليج حقق نتائج موجبة لتحليل الاتجاه لنسبة التداول خلال جميع سنوات الدراسة ، وهذا مؤشر جيد لأداء المصرف، وعلى الرغم من ان النسب كانت متفاوتة من سنة الى اخرى بسبب تفاوت الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة الا ان النسب كانت متفوقة على نسبة سنة الاساس .

ت- مصرف الشرق الاوسط

نلاحظ من الجدول (٥) المستند الى الملحق (٤) ان المصرف حقق نتائج موجبة طيلة سنوات الدراسة ، وهذا يبين ان المصرف قادر على توفير السيولة اللازمة لسد السحوبات المفاجئة ، وان اقل قيمة لتحليل الاتجاه لنسبة التداول كانت في سنة ٢٠١٢ وذلك بسبب ارتفاع بند الحسابات الجارية والودائع، اما اعلى نسبة حققها المصرف في سنة ٢٠١٨ بسبب ارتفاع بند نقد وارصدة لدى البنك المركزي كما موضح في قائمة المركز المالي .

ث- المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (٥) المبني على الملحق (٤) ان المصرف حقق نتائج سالبة في تحليل الاتجاه لنسبة التداول في سنتي ٢٠١٢ و ٢٠٢٠ ، اما باقي السنوات كانت النتائج موجبة ، وان سبب الحصول على تلك النسب السالبة هو ارتفاع المطلوبات المتداولة والمتمثلة في بند حسابات جارية و ودائع بنسبة اكبر من ارتفاع الموجودات المتداولة كما موضح في قائمة المركز المالي، وهذا يوضح ان المصرف حقق نتائج موجبة في التحليل الاولي للنسبة الا انه لم يصل الى مستوى اداء سنة الاساس في تلك السنتين .

ج- مصرف الاستثمار العراقي

يتضح من الجدول (٥) المبني على الملحق (٤) ان مصرف الاستثمار العراقي حقق نتيجة سالبة في سنة ٢٠١٢ وذلك بسبب ارتفاع المطلوبات المتداولة بنسبة اكبر من ارتفاع الموجودات المتداولة ، وكما اوضحت ادارة المصرف انها استخدمت جهود مكثفة في استقطاب الودائع والتي تعد البند الاساسي في المطلوبات المتداولة ، أما في السنوات اللاحقة فنلاحظ ان جميع نتائج تحليل الاتجاه لنسبة التداول كانت موجبة وهذا مؤشر جيد لأداء المصرف، وان المصرف قادر على تسديد الديون قصيرة الاجل المترتبة عليه.

ح- المصرف الاهلي العراقي

نلاحظ من الجدول (٥) المبني على الملحق (٤) ان المصرف الاهلي العراقي حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة التداول طيلة سنوات الدراسة ، وذلك لأن المصرف في سنة الاساس كانت مطلوباته المتداولة منخفضة مقارنة بالموجودات المتداولة اما في السنوات اللاحقة لسنة الاساس كان هنالك تزايد في المطلوبات المتداولة وكما اوضحت ادارة المصرف انها تسعى الى استقطاب الودائع .

خ- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (٥) المبني على الملحق (٤) ان المصرف حقق نتائج موجبة طيلة سنوات الدراسة ، وهذا يبين ان المصرف كان يحتفظ بسيولة عالية لسد السحوبات الطارئة ، وكما اوضحت ادارة المصرف ان في سنة ٢٠١٤ اقدم الزبائن في فرع نينوى على سحب ودائعهم مما ادى الى انخفاض ارصدة الودائع ، وهذا ما يفسر ارتفاع النسبة في تلك السنة ، لكون انخفاض ارصدة الودائع كان كبير جدا مما ادى الى انخفاض المطلوبات المتداولة بنسبة اكبر من انخفاض الموجودات المتداولة ، كما نلاحظ من الجدول (٥) ان اقل نسبة حققها المصرف في سنة ٢٠١٢ وذلك بسبب ارتفاع المطلوبات المتداولة ، اذ اوضحت ادارة المصرف انها استخدمت جهود مضاعفة لاستقطاب الودائع والمدخرات .

د- مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (٥) المبني على الملحق (٤) ان مصرف بغداد حقق نتائج متذبذبة في تحليل اتجاه نسبة التداول طيلة سنوات الدراسة ، كما نلاحظ ان المصرف حقق اقل نسبة في سنة ٢٠١٥ وذلك بسبب انخفاض الموجودات المتداولة المتمثلة في كل من بند الاستثمارات وبند النقود بنسبة اكبر من انخفاض المطلوبات المتداولة كما موضح في قائمة المركز المالي والايضاحات الخاصة بكل بند، اما اعلى نسبة حققها المصرف فهي في سنة ٢٠١٧ وذلك بسبب انخفاض المطلوبات المتداولة والمتمثل في بند الحسابات الجارية نتيجة تسوية محاسبية لتعديل المبالغ المودعة في الفروع الخارجية هذا ما اوضحت ادارة المصرف .

ذ- مصرف الائتمان العراقي

من الجدول (٥) المبني على الملحق (٤) نلاحظ ان المصرف حقق قيم سالبة في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٣ ، وذلك بسبب ارتفاع المطلوبات المتداولة ، اما في السنوات اللاحقة فنلاحظ أن المصرف حقق نتائج موجبة وهذا يدل على ان المصرف استعاد عافيته في تحسن تحليل الاتجاه لنسبة التداول .

ر- مصرف الاتحاد العراقي

نلاحظ من الجدول (٥) المبني على الملحق (٤) ان مصرف الاتحاد العراقي حقق نتائج متدنية في السنوات الاولى وعاد بالاستقرار الايجابي في السنوات الاخيرة من مدة الدراسة ، ونلاحظ ان اقل نسبة حققها المصرف في سنة ٢٠١٢ وذلك بسبب ارتفاع المطلوبات المتداولة المتمثلة في بند الحسابات الجارية والودائع بنسبة اكبر من ارتفاع الموجودات المتداولة ، اما اعلى نسبة تحققت فهي في سنة ٢٠٢٠ وذلك بسبب انخفاض المطلوبات المتداولة بنسبة اكبر من الموجودات المتداولة وهذا كما موضح في كشف المركز المالي والايضاحات الخاصة في كل بند .

نلاحظ من الشكل (٥) أن هنالك تفاوت في بسيط جدا في أداء المصارف عينة الدراسة باستثناء مصرف الموصل للتنمية والاستثمار إذ حقق نسب مرتفعة لتحليل اتجاه نسبة التداول بسبب احتفاظه بسيولة عالية .

٢- التحليل المالي لنسبة الرصيد النقدي

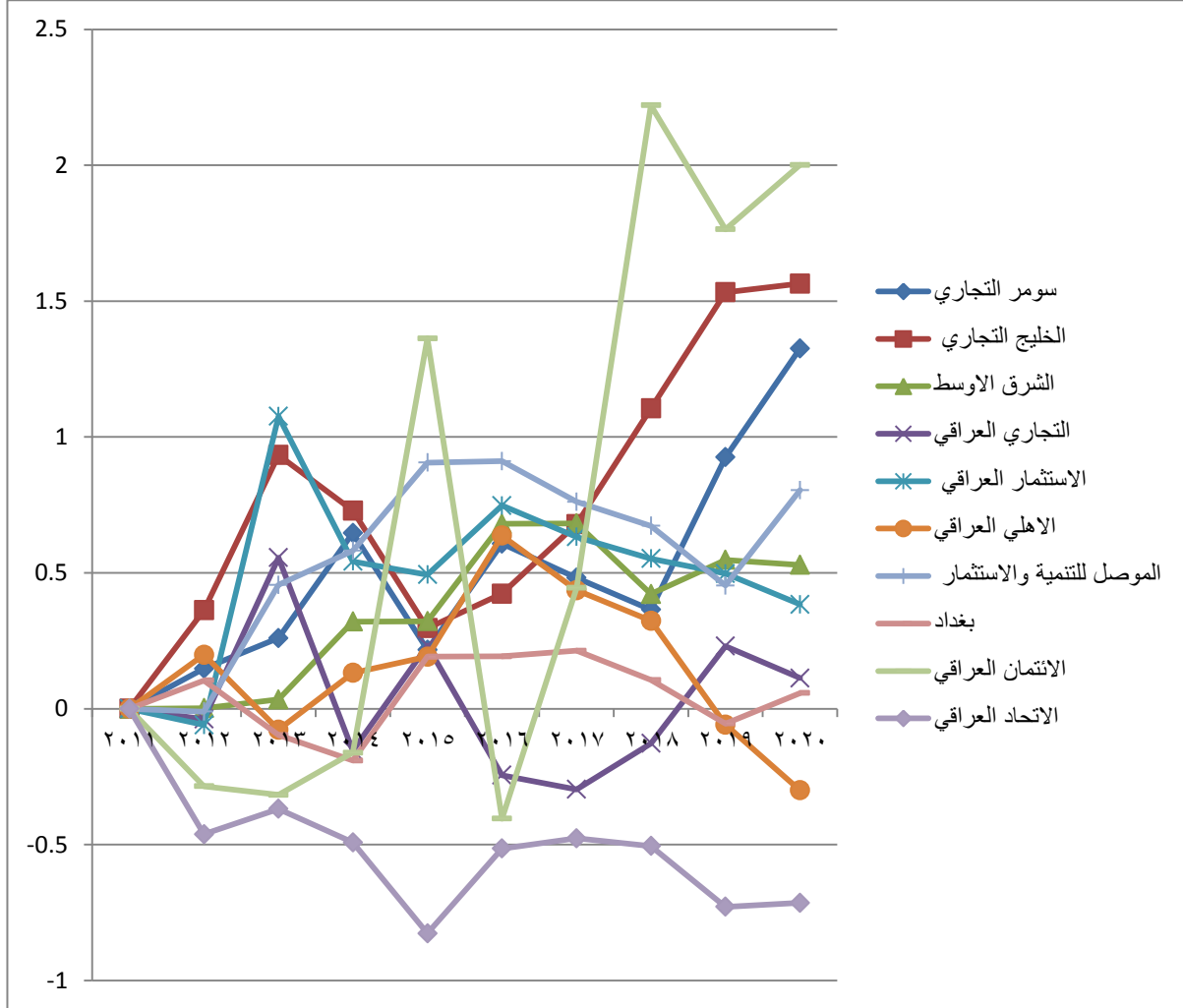
أن هذه النسبة تم تحليلها بناء على المعادلة (٩)، وارتفاعها يعد مؤشراً ايجابياً وتقيس الموجودات ذات السيولة المرتفعة .

الجدول (٦) التحليل المالي لنسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة
(٢٠٢٠-٢٠١١)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الانتمان	الاتحاد العراقي
2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	14.75%	36.21%	0.18%	-3.85%	-5.98%	19.84%	-1.09%	10.37%	-28.54%	46.21%
2013	26.00%	93.35%	3.39%	55.57%	107.62%	-7.72%	45.56%	-9.72%	-31.73%	36.88%
2014	64.68%	72.93%	32.04%	-15.46%	54.19%	13.19%	58.10%	19.09%	-16.17%	49.22%
2015	21.67%	29.61%	32.16%	23.19%	49.32%	19.15%	90.59%	19.14%	136.27%	82.66%
2016	60.71%	42.29%	68.01%	-24.44%	74.74%	63.72%	91.11%	19.29%	-40.45%	51.49%
2017	48.18%	67.94%	68.18%	-29.69%	63.24%	43.58%	76.12%	21.35%	44.43%	47.69%
2018	36.47%	110.48%	42.23%	-12.74%	55.25%	32.38%	67.27%	10.60%	222.07%	50.54%
2019	92.51%	153.23%	54.75%	23.02%	49.75%	-5.86%	45.33%	-5.47%	176.43%	72.88%
2020	132.54%	156.42%	52.90%	11.26%	38.38%	30.01%	80.45%	5.79%	200.09%	71.44%

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠) وباستخدام مخرجات برنامج الاكسل.

الشكل (٦) التحليل المالي لنسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (٦)

أ- مصرف سومر التجاري

نلاحظ من الجدول (٦) المبني على الملحق (٥) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الرصيد النقدي عبر سنوات الدراسة ، وهذا يوضح ان المصرف يتصف بقوة الاداء وهو قادر على سد السحوبات النقدية المفاجئة من حسابات الودائع بما يتوفر لديه من سيولة نقدية في الصندوق ولدى المصارف .

ب- مصرف الخليج التجاري

نلاحظ من الجدول (٦) المبني على الملحق (٥) ان مصرف الخليج التجاري حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الرصيد النقدي طيلة سنوات الدراسة ، وهذا يوضح ان المصرف يتمتع بسيولة مرتفعة ، ونلاحظ بان المصرف حقق اقل نسبة في سنة ٢٠١٥ ، وذلك نتيجة ايقاف مبالغ نقدية لدى فروع المصارف الاخرى في المناطق الساخنة كما اشارت الى ذلك ادارة المصرف .

ت- مصرف الشرق الاوسط

نلاحظ من الجدول (٦) المستند على الملحق (٥) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الرصيد النقدي عبر سنوات الدراسة ، اذ حقق المصرف اعلى نسبة في سنة ٢٠١٧ وذلك نتيجة ارتفاع النقد في الصندوق ، أما أقل نسبة حققها المصرف فهي في سنة ٢٠١٢ نتيجة ارتفاع الحسابات الجارية والودائع بنسبة اكبر من ارتفاع الموجودات وهذا كما موضح في الميزانية العمومية .

ث- المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (٦) المبني على الملحق (٥) ان المصرف حقق نتائج متذبذبة لتحليل اتجاه نسبة الرصيد النقدي عبر سنوات الدراسة ، وذلك نتيجة تذبذب قيم كل من النقدية واجمالي الودائع ، ونلاحظ ان المصرف حقق اعلى نسبة في سنة ٢٠١٣ وذلك نتيجة انخفاض قيمة اجمالي الودائع ، واقل نسبة حققها المصرف في سنة ٢٠١٧ وذلك بسبب ارتفاع اجمالي الودائع بنسبة اكبر من ارتفاع النقدية كما موضح في الميزانية العمومية .

ج- مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من الجدول (٦) المستند على الملحق (٥) ان المصرف حقق نتيجة سالبة لتحليل اتجاه نسبة الرصيد النقدي في سنة ٢٠١٢ بسبب ارتفاع اجمالي الودائع اذ اوضحت الادارة بأن المصرف استخدم جهود مكثفة لاستقطاب الودائع في تلك السنة ، وبعدها استعاد المصرف مئانته في السنوات اللاحقة ، اذ كانت جميع النسب موجبة وهذا يدل على ان المصرف حقق أداءً متميزاً عن سنة الاساس ، وذلك بسبب ارتفاع قيمة النقدية وانخفاض قيمة الودائع .

ح- المصرف الاهلي العراقي

نلاحظ من الجدول (٥) المبني على الملحق (٥) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة الرصيد النقدي في السنوات ٢٠١٣ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ، وذلك بسبب ارتفاع اجمالي الودائع بنسبة اكبر مما كان عليه في سنة الاساس ، اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة نلاحظ ان المصرف حقق نتائج موجبة وهذا يدل على ان المصرف كان اداءه جيد في تلك السنوات .

خ- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (٦) المبني على الملحق (٥) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة الرصيد النقدي في سنة ٢٠١٢ ، بسبب ارتفاع قيمة اجمالي الودائع بنسبة اكبر من ارتفاع قيمة النقدية ، أما في السنوات اللاحقة فيتضح بان المصرف حقق نتائج موجبة ، وهذا مؤشر جيد يدل على أن المصرف قادر على سد سحب الودائع من النقدية المتوفرة في الصندوق ولدى المصارف الاخرى .

د- مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (٦) المبني على الملحق (٥) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة الرصيد النقدي في السنوات ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٩ ، وذلك بسبب ارتفاع قيمة اجمالي الودائع بنسبة اكبر من ارتفاع قيمة النقدية ، اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة نلاحظ ان المصرف حقق نسب موجبة ، كما انه حقق اعلى نسبة في سنة ٢٠١٧ وذلك بسبب انخفاض قيمة اجمالي الودائع (نتيجة تسوية محاسبية لتعديل رصيد المبالغ المودعة في الفروع الخارجية) امام تزايد النقدية كما موضح في الميزانية العمومية .

ذ- مصرف الائتمان العراقي

نلاحظ من الجدول (٦) المبني على الملحق (٥) ان المصرف حقق نتائج متذبذبة لتحليل اتجاه نسبة الرصيد النقدي في السنوات الاولى من الدراسة بين ارتفاع وانخفاض مقارنة بسنة الاساس ، وذلك بسبب تذبذب قيمة كل من اجمالي الودائع والنقدية ، إذ نلاحظ أن المصرف حقق اقل قيمة في سنة ٢٠١٦ وذلك بسبب الانخفاض الكبير في النقدية إذ انخفض رصيد

حساب النقد في الصندوق ولدى المصارف وهي تمثل السيولة النقدية بالعملة المحلية والاجنبية في خزائن المصرف والمصارف المحلية والأجنبية وكذلك الودائع القانونية المحتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي هذا كما اشارت اليه ادارة المصرف، اما في السنوات الاخيرة فنلاحظ استقرار النسبة على القيم الموجبة وهذا مؤشر جيد لأداء المصرف.

ر- مصرف الاتحاد العراقي

نلاحظ من الجدول (٦) المبني على الملحق (٥) أن المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة الرصيد النقدي طوال سنوات الدراسة ، وذلك بسبب ارتفاع قيمة اجمالي الودائع والنقدية بنسبة اكبر مما كان عليه في سنة الاساس ، وهذا يدل على ان المصرف غير قادر على تحقيق الاداء الذي حققه في سنة الاساس .

نلاحظ من الشكل (٦) أن المصارف عينة الدراسة حققت نسب متفاوتة بشكل كبير ، إذ تحققت النسب الموجبة طوال سنوات الدراسة في كل من مصرف (سومر التجاري ، مصرف الخليج التجاري ، الشرق الاوسط) ، واعلى نسبة موجبة فتحققت في مصرف الائتمان العراقي في سنة ٢٠١٨ ، أما مصرف الاتحاد العراقي فكان ادائه ضعيف مقارنة بالمصارف عينة الدراسة لكونه حقق نسب سالبة في تحليل اتجاه نسبة الرصيد النقدي .

٣- التحليل المالي لنسبة التوظيف

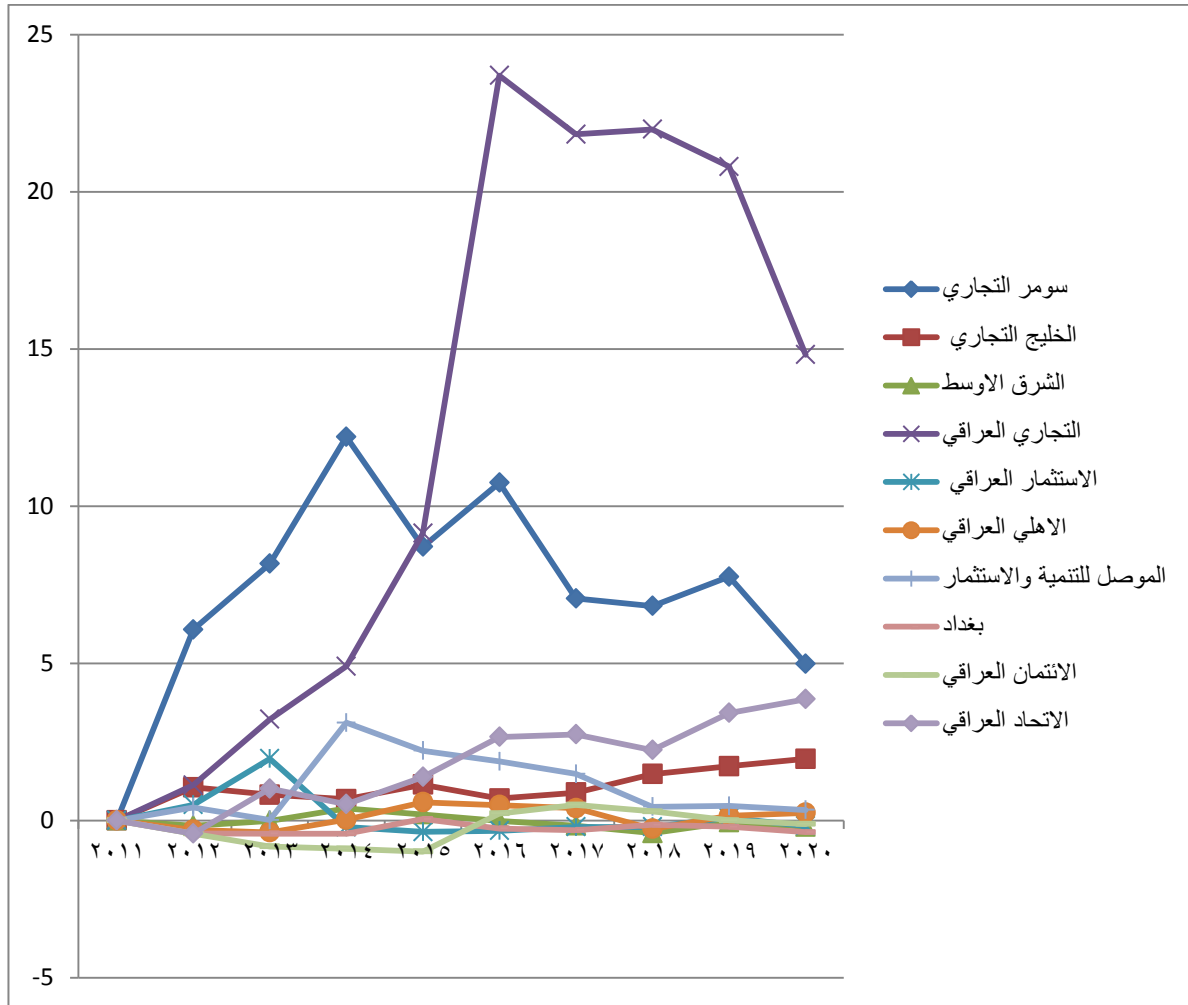
ان هذه النسبة تم تحليلها بناء على المعادلة (١١)، وارتفاعها يعد مؤشراً ايجابياً ويدلّ على أن المصرف لديه قدرة على توظيف اموال الودائع على شكل قروض وسلف لتعظيم ربحية المصرف.

الجدول (٧) التحليل المالي لنسبة التوظيف للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة
(٢٠٢٠-٢٠١١)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الانتمان	الاتحاد العراقي
2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	607.18%	105.13%	16.58%	112.45%	49.91%	29.61%	41.88%	41.44%	41.69%	-41.62%
2013	816.39%	81.98%	-0.84%	321.55%	196.68%	37.68%	1.48%	41.84%	82.56%	101.27%
2014	1220.28%	67.41%	38.84%	490.35%	-21.02%	2.40%	311.22%	41.96%	89.63%	51.69%
2015	870.70%	113.88%	19.23%	913.28%	-36.06%	57.80%	221.83%	4.50%	98.91%	138.37%
2016	1074.28%	69.55%	-1.58%	2369.22%	-32.72%	48.81%	187.72%	25.57%	22.43%	265.90%
2017	706.02%	88.29%	16.36%	2182.65%	-20.56%	38.94%	147.94%	30.73%	49.84%	273.74%
2018	682.27%	147.67%	40.22%	2198.35%	-20.29%	26.66%	43.75%	13.99%	28.75%	223.87%
2019	775.49%	172.54%	-5.48%	2079.94%	8.49%	15.36%	46.18%	20.11%	0.33%	342.30%
2020	498.46%	196.12%	19.80%	1481.27%	-17.23%	24.35%	33.35%	37.07%	11.13%	386.12%

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠) وباستخدام مخرجات برنامج الأكسل.

الشكل (٧) التحليل المالي لنسبة التوظيف للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (٧)

أ- مصرف سومر التجاري

نلاحظ من الجدول (٧) المبني على الملحق (٦) ان مصرف سومر حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة التوظيف طيلة سنوات الدراسة، وهذه مؤشر جيد لأداء المصرف، وأن ارتفاع هذه النسبة يبين أن المصرف قادر على توظيف اموال الودائع على شكل قروض وسلف تلبية لطلبات زبائنه، ونلاحظ اعلى نسبة حققها المصرف في سنة ٢٠١٤ بسبب ارتفاع القروض والتسليفات بنسبة اكبر من ارتفاع الودائع، اما أقل نسبة فتحققت في سنة ٢٠١٢ بسبب ارتفاع قيمة الودائع امام القروض .

ب- مصرف الخليج التجاري

نلاحظ من الجدول (٧) المبني على الملحق (٦) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة التوظيف حقق نتائج موجبة عبر سنوات الدراسة ، وهذا يدل على ان المصرف تفوق في أداءه على أداء سنة الاساس ، إذ أنه قادر على توظيف اموال الودائع التي بحوزته على شكل قروض وسلف ، حقق المصرف اعلى نسبة في سنة ٢٠٢٠ نتيجة انخفاض ودائع العملاء ، أما اقل نسبة تحققت نتيجة ارتفاع حسابات التوفير وكذلك لم يمنح المصرف القروض قصيرة الأجل للقطاع الخاص بالدولار في تلك السنة وهذا كما موضح في الميزانية العمومية والايضاحات الخاصة في كل بند .

ت- مصرف الشرق الأوسط

نلاحظ من الجدول (٧) المبني على الملحق (٦) أن المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة التوظيف في سنة ٢٠١٤ - ٢٠١٥ ، وذلك بسبب انخفاض قيمة الودائع في تلك السنوات ، أما في السنوات المتبقية من هذه الدراسة فنلاحظ أن المصرف حقق نتائج سالبة ، وذلك بسبب انخفاض القروض والتسليفات في تلك السنوات ، وهذا مؤشر غير جيد لأداء المصرف لكونه لم يصل الى أداء سنة الاساس ، وهذا يؤثر على تلبية احتياجات عملائه من منح القروض والسلف ، اذ ينعكس ذلك على إيرادات المصرف .

ث- المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (٧) المبني على الملحق (٦) ان المصرف التجاري العراقي حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة التوظيف طيلة سنوات الدراسة ، وأن ارتفاع النسبة عما كانت عليه في سنة الاساس يبين أن المصرف قادر على توظيف اموال الودائع على شكل قروض وسلف تلبية لطلبات زبائنه .

ج- مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من الجدول (٧) المبني على الملحق (٦) ان مصرف الاستثمار العراقي حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة التوظيف في السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٩ ، وذلك لارتفاع قيمة القروض والتسليفات مقابل انخفاض قيمة اجمالي الودائع ، اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة فنلاحظ أن النسب كانت سالبة ، وذلك بسبب ارتفاع قيمة اجمالي الودائع بنسبة اكبر من ارتفاع القروض والتسليفات كما موضح في الميزانية العمومية .

ح- المصرف الاهلي العراقي

نلاحظ من الجدول (٧) المبني على الملحق (٦) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة التوظيف في السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٨، وذلك بسبب ارتفاع قيمة اجمالي الودائع بنسبة اكبر من ارتفاع القروض والتسليفات ، إذ أوضحت ادارة المصرف بأن ارتفاع الودائع في سنة ٢٠١٨ نتيجة اعادة تصنيف مبالغ التأمينات النقدية لغرض دخول العملاء الى مزاد العملة لتصبح من ضمن الحسابات الجارية وتحت الطلب بدلا من تصنيفها ضمن تأمينات العملاء ، اما في السنوات المتبقية من الدراسة فنلاحظ ان المصرف حقق نسب موجبة وهو مؤشر جيد لأداء المصرف.

خ- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (٧) المبني على الملحق (٦) ان مصرف الموصل للتنمية والاستثمار حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة التوظيف طوال سنوات الدراسة ، اذ حقق المصرف اعلى نسبة في سنة ٢٠١٤ نتيجة انخفاض قيمة اجمالي الودائع امام القروض والسلف وكما اوضحت ادارة المصرف ان نتيجة الظروف التي مرت بها محافظة نينوى اقدم الزبائن الى سحب وداائعهم من ذلك الفرع .

د- مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (٧) المبني على الملحق (٦) ان المصرف حقق نتيجة موجبة لتحليل اتجاه نسبة التوظيف في سنة ٢٠١٥ ، وذلك لارتفاع قيمة القروض والتسليفات في تلك السنة ، اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة نلاحظ ان جميع النسب كانت سالبة ، وهذا يدل على أن المصرف لم يصل إلى مستوى أداء سنة الاساس في تلك السنوات .

ذ- مصرف الائتمان العراقي

نلاحظ من الجدول (٧) المبني على الملحق (٦) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة التوظيف خلال السنوات ٢٠١٦-٢٠١٩ ، وذلك لارتفاع القروض والتسليفات بنسبة اكبر من ارتفاع الودائع ، أما السنوات المتبقية من مدة الدراسة فكانت النسب سالبة نتيجة ارتفاع اجمالي الودائع أمام القروض والتسليفات مقارنة بسنة الاساس ، أذ يتضح من الجدول (٧) ان المصرف حقق نسب سالبة في بداية مدة الدراسة ثم استعاد ادائه وعاد بالانخفاض في السنة الاخيرة .

ر- مصرف الاتحاد العراقي

نلاحظ من الجدول (٧) المبني على الملحق (٦) ان المصرف حقق نتيجة سالبة لتحليل اتجاه نسبة التوظيف في سنة ٢٠١٢ ، وذلك لارتفاع قيمة اجمالي الودائع ، أما في السنوات اللاحقة فنلاحظ أن المصرف حقق نسب موجبة وذلك لارتفاع قيمة القروض والتسليفات ، وهذا مؤشر جيد لأداء المصرف لكونه قادر على منح القروض والتسليفات وتشغيل الاموال المتوفرة لديه .

نلاحظ من الشكل (٧) ان المصارف عينة الدراسة كانت متقاربة في الاداء باستثناء مصرف (سومر التجاري ، التجاري العراقي) إذ حققا نسب موجبة مرتفعة مقارنة بالمصارف الاخرى عينة الدراسة .

ثالثاً: التحليل المالي لنسب الرافعة المالية (المديونية)

ان نسب المديونية توضح مدى مساهمة الديون الممثلة في بالالتزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في تمويل موجودات المصرف مقارنة بأموال المساهمين ، وارتفاع هذه النسبة يعني اعتماد المصرف بشكل كبير على التمويل المقترض ، وان التمويل المقترض يكون اقل كلفة من التمويل بحق الملكية .

١- التحليل المالي لنسبة الدين الى حق الملكية

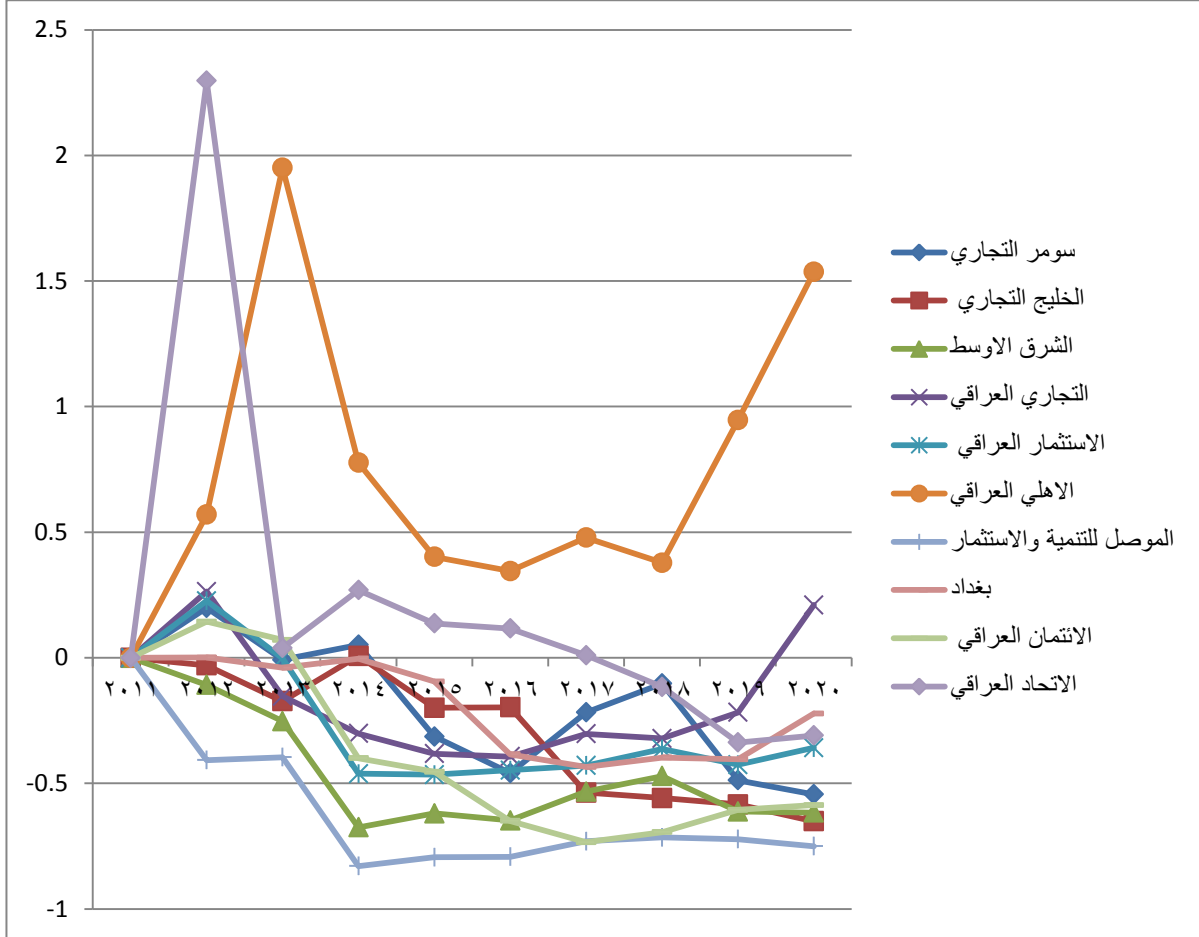
ان هذه النسبة تم تحليلها بناء على المعادلة (١٢)، وتستخدم هذه النسب من اجل توضيح العلاقة بين أموال المساهمين والأموال المقدمة من قبل المقرضين ومدى التوازن بينهما ، وان ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشراً ايجابياً لإدارة المصرف، لكونها توضح بأن المصرف يتمتع بجدارة ائتمانية عالية .

الجدول (٨) التحليل المالي لنسبة الدين الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الانتمان	الاتحاد العراقي
2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	19.85%	-3.03%	10.81%	26.34%	22.66%	57.04%	40.73%	0.13%	14.38%	229.72%
2013	-0.76%	-17.28%	25.25%	15.30%	-0.27%	195.12%	39.60%	-3.97%	7.13%	3.93%
2014	5.17%	0.73 %	67.52%	30.18%	46.13%	77.65%	82.95%	-0.37%	39.95%	26.94%
2015	31.37%	-19.87%	61.96%	38.22%	46.53%	40.21%	79.39%	-9.44%	45.42%	13.71%
2016	45.92%	-19.73%	64.73%	39.33%	44.73%	34.54%	79.22%	38.42%	64.98%	11.66%
2017	21.73%	-53.65%	53.27%	30.28%	42.92%	47.82%	73.02%	43.51%	73.42%	1.01%
2018	10.26%	-55.81%	47.11%	32.15%	36.37%	37.84%	71.50%	39.75%	69.44%	-11.59%
2019	48.74%	-58.37%	61.20%	21.72%	42.57%	94.64%	72.23%	40.41%	60.54%	-33.70%
2020	54.40%	-65.09%	61.65%	20.98%	35.82%	153.63%	75.05%	22.22%	58.67%	-30.94%

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠) وباستخدام مخرجات برنامج الاكسل.

الشكل (٨) التحليل المالي لنسبة الدين الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (٨)

أ- مصرف سومر التجاري

نلاحظ من الجدول (٨) المبني على الملحق (٧) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية عبر سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٢ و ٢٠١٤، اذ حقق المصرف نسب موجبة في تلك السنتين نتيجة ارتفاع اجمالي المطلوبات مقابل حق الملكية ، اذ نلاحظ من الجدول (٨) ان المصرف حقق اعلى نسبة في سنة ٢٠١٢ ، وكان ذلك نتيجة ارتفاع مبلغ الودائع والحسابات الجارية كما موضح في الميزانية العمومية ، وهذا يدل على ان المصرف استخدم جهوده في استقطاب الاموال المقترضة لتمويل الموجودات لغرض تحقيق

افضل ربحية ، أما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة فتحققت النتائج السالبة نتيجة اعتماد المصرف على التمويل الممّلك .

ب- مصرف الخليج التجاري

من الجدول (٨) المبني على الملحق (٧) نلاحظ ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٤، وكان ذلك نتيجة ارتفاع اجمالي المطلوبات والذي تمثل في بند حسابات التوفير مقارنة بحق الملكية كما موضح في الميزانية العمومية ، اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة كانت نسبة التمويل بحق الملكية اكبر من التمويل المقترض .

ت- مصرف الشرق الاوسط

نلاحظ من الجدول (٨) المبني على الملحق (٧) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية طيلة سنوات الدراسة ، نتيجة انخفاض اجمالي المطلوبات مقارنة بحق الملكية ، وهذا يبين ان المصرف يعتمد على التمويل الممّلك بنسبة اكبر من التمويل بالدين ، ويكون هذا مؤشر جيد بالنسبة للدائنين لكون حق الملكية وسادة امان لهم ، أما ادارة المصرف تفضل ارتفاع النسبة لكون ذلك يعظم الربحية .

ث- المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (٨) المبني على الملحق (٧) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية في السنوات ٢٠١٢ و ٢٠٢٠ ، نتيجة ارتفاع المطلوبات المتداولة ، أما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة فكانت النسب منخفضة مقارنة بسنة الاساس نتيجة ارتفاع التمويل بحق الملكية .

ج- مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من الجدول (٨) المبني على الملحق (٧) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية عبر سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٢، اذ حقق المصرف نسبة موجبة في تلك السنة وكما اوضحت الادارة بان المصرف استخدم جهود مكثفة لاستقطاب الودائع ، اما في السنوات اللاحقة انخفضت النسبة عما كانت عليه في سنة الاساس وذلك نتيجة ارتفاع حق الملكية .

ح- المصرف الاهلي العراقي

نلاحظ من الجدول (٨) المبني على الملحق (٧) ان المصرف الاهلي العراقي حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية طيلة سنوات الدراسة، وهذا يوضح بان المصرف يعتمد بشكل كبير على التمويل المقترض ، اذ نلاحظ ان المصرف حقق افضل نسبة في سنة ٢٠١٢ و ٢٠٢٠ وذلك نتيجة تركيز المصرف على استقطاب الودائع وزيادة قاعدة عملاءه كما اشارت ادارة المصرف الى ذلك.

خ- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (٨) المبني على الملحق (٧) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية خلال سنوات الدراسة، وهذا يدل على ان المصرف لم يصل الى مستوى الاداء الذي حققه في سنة الاساس في الحصول على التمويل المقترض، وانه يعتمد بشكل رئيسي على التمويل بحق الملكية .

د- مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (٨) المبني على الملحق (٧) أن المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية عبر سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٢، اذ حقق المصرف نسبة موجبة في تلك السنة نتيجة ارتفاع المطلوبات وتمثل في بند الودائع والحسابات الجارية كما موضح في الميزانية العمومية ، اما في السنوات اللاحقة فانخفضت النسبة عما كانت عليه في سنة الاساس وذلك نتيجة ارتفاع التمويل بحق الملكية .

ذ- مصرف الائتمان العراقي

نلاحظ من الجدول (٨) المبني على الملحق (٧) أن المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٣، نتيجة ارتفاع اجمالي المطلوبات في تلك المدة ، اما في السنوات اللاحقة انخفضت النسبة مقارنة بسنة الاساس ، وذلك يدل على انخفاض التمويل بالدين مقابل ارتفاع التمويل بحق الملكية .

ر- مصرف الاتحاد العراقي

نلاحظ من الجدول (٨) المبني على الملحق (٧) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية خلال السنوات الاولى للدراسة ، نتيجة ارتفاع مصادر التمويل بالدين الحسابات الجارية والودائع كما اشارت ادارة المصرف الى ذلك ، اما في السنوات ٢٠١٨-٢٠٢٠ انخفضت النسبة مقارنة في سنة الاساس وذلك يدل على ارتفاع التمويل بحق الملكية مقابل التمويل بالدين .

نلاحظ من الشكل (٨) ان المصارف عينة الدراسة في انخفاض مستمر لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية باستثناء المصرف الاهلي العراقي الذي حقق افضل النتائج مقارنة بالمصارف الاخرى عينة الدراسة .

٢- التحليل المالي لنسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية

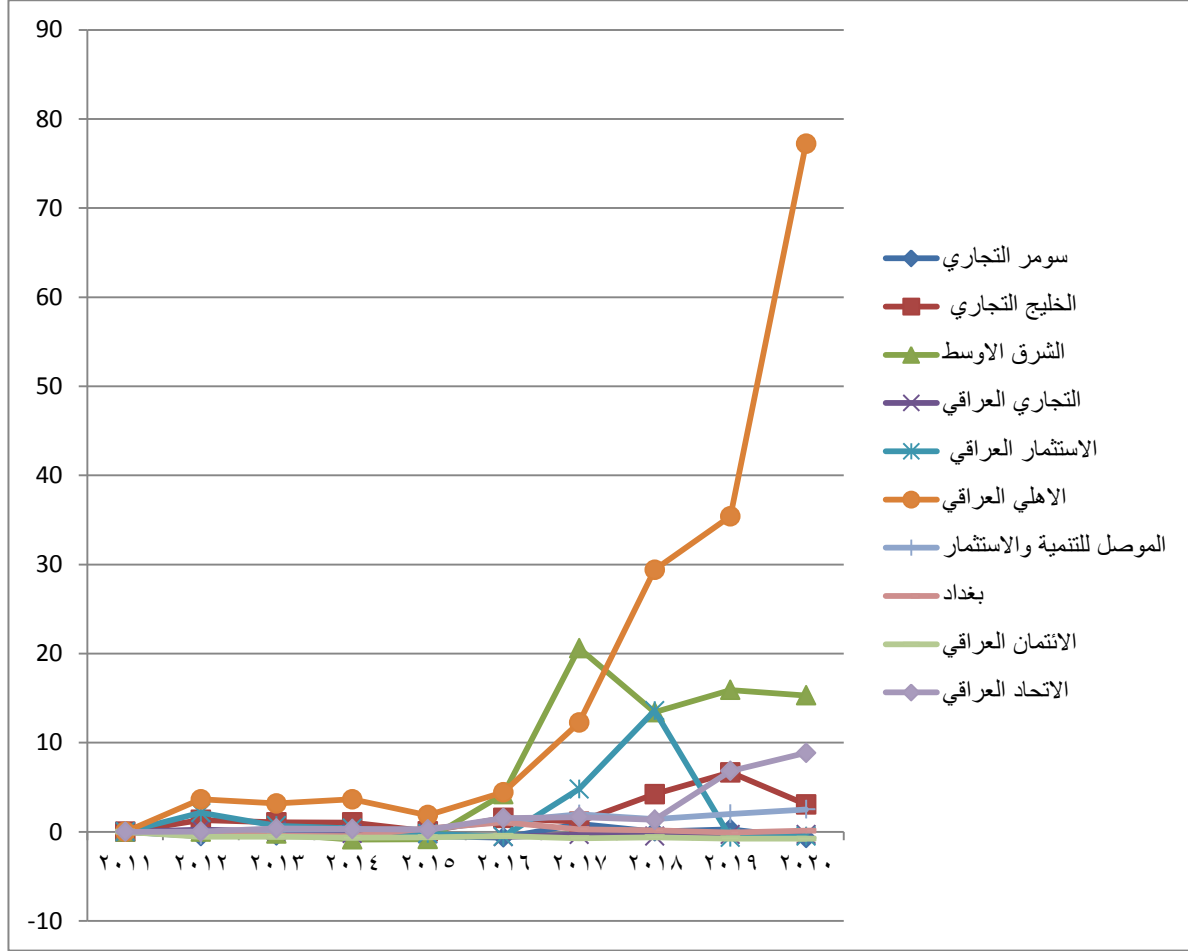
ان هذه النسبة تم تحليلها بناء على المعادلة (١٣)، وتستخدم هذه النسب من اجل معرفة مساهمة الديون طويلة الاجل في تمويل المصرف .

الجدول (٩) التحليل المالي لنسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)

الاتحاد العراقي	الانتمان	بغداد	الموصل للتنمية	الاهلي العراقي	الاستثمار العراقي	التجاري العراقي	الشرق الاوسط	الخليج التجاري	سومر التجاري	السنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2011
1.94%	53.77%	-30.99%	-38.94%	365.58%	214.88%	24.81%	0.58%	132.49%	47.63%	2012
38.80%	55.46%	-44.11%	23.76%	318.14%	69.12%	8.09%	-21.13%	105.82%	41.94%	2013
30.81%	66.92%	-47.53%	29.21%	365.56%	39.83%	20.71%	-86.12%	103.81%	36.32%	2014
24.84%	61.52%	38.90%	29.37%	187.44%	-20.38%	25.26%	-81.59%	6.09%	45.48%	2015
155.42%	45.99%	105.68%	119.18%	444.28%	-53.11%	57.32%	422.74%	154.56%	63.57%	2016
165.24%	71.04%	28.95%	197.66%	1225.56%	480.60%	30.45%	2060.94%	113.29%	88.85%	2017
135.22%	60.89%	17.09%	141.66%	2940.81%	1359.49%	47.47%	1342.84%	423.02%	3.14%	2018
682.28%	74.41%	-8.42%	202.44%	3539.77%	-62.68%	32.62%	1591.57%	667.02%	28.50%	2019
885.90%	76.13%	12.16%	251.30%	7721.58%	-49.81%	30.58%	1531.58%	306.67%	69.91%	2020

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠) وباستخدام مخرجات برنامج الاكسل.

الشكل (٩) التحليل المالي لنسبة الدين طويل الاجل الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (٩)

أ- مصرف سومر التجاري

نلاحظ من الجدول (٩) المبني على الملحق (٨) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية في السنوات ٢٠١٧-٢٠١٩، نتيجة ارتفاع بنود المطلوبات طويلة الاجل كما موضح في الميزانية العمومية ، اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة فانخفضت النسبة مقارنة بسنة الاساس ، وذلك نتيجة ارتفاع التمويل بحق الملكية مقارنة بتمويل الدين طويل الاجل .

ب- مصرف الخليج التجاري

نلاحظ من الجدول (٩) المبني على الملحق (٨) ان مصرف الخليج التجاري حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية طوال سنوات الدراسة، وذلك نتيجة ارتفاع نسبة التمويل بالدين طويل الاجل مقارنة بالتمويل بحق الملكية، وهذا يدل على ان المصرف مرفوع ماليا بشكل جيد ويتمتع بجدارة ائتمانية لاستقطاب التمويل بالدين طويل الاجل .

ت- مصرف الشرق الاوسط

نلاحظ من الجدول (٩) المبني على الملحق (٨) ان مصرف الخليج التجاري حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية خلال السنوات ٢٠١٣-٢٠١٥ ، وذلك نتيجة زيادة راس المال المدفوع وان قسم من هذه الزيادة كانت نتيجة تحويل الارباح القابلة للتوزيع الى راس مال والقسم الاخر كان نتيجة طرح اسهم زيادة راس المال للاكتتاب هذا كما اشارت اليه ادارة المصرف، اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة نلاحظ ان المصرف حقق نتائج موجبة نتيجة ارتفاع نسبة التمويل بالدين طويل الاجل .

ث- المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (٩) المبني على الملحق (٨) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٣، نتيجة ارتفاع التمويل بالدين طويل الاجل اذ حقق المصرف اعلى نسبة في سنة ٢٠١٢ وانخفضت النسبة في سنة ٢٠١٣ عن السنة السابقة نتيجة ارتفاع راس المال المدفوع من ١٠٠ مليار الى ١٥٠ مليار دينار عراقي ، وفي السنوات اللاحقة انخفضت النسبة عما كانت عليه في سنة الاساس نتيجة ارتفاع نسبة التمويل بحق الملكية اذ تم زيادة راس المال المدفوع في تلك السنوات ليصل الى ٢٥٠ مليار دينار عراقي وهذا كما موضح في الميزانية العمومية .

ج- مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من الجدول (٩) المبني على الملحق (٨) أن المصرف حقق نتائج متذبذبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية عبر سنوات الدراسة، اذ حقق المصرف نتائج سالبة في السنوات ٢٠١٥-٢٠١٦ وكذلك في ٢٠١٩-٢٠٢٠، وذلك نتيجة ارتفاع نسبة التمويل الممّلك، اما في السنوات الاخرى من مدة الدراسة حقق المصرف نتائج موجبة مقارنة بسنة الاساس وذلك نتيجة ارتفاع التمويل بالدين طويل الاجل .

ح- المصرف الاهلي العراقي

نلاحظ من الجدول (٩) المبني على الملحق (٨) أن المصرف الاهلي العراقي حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية طوال سنوات الدراسة ، وهذا يعني ان المصرف مرفوع ماليا بشكل جيد حيث نسبة التمويل المقترض بالدين طويل الاجل اكبر من نسبة التمويل بحق الملكية .

خ- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (٩) المبني على الملحق (٨) أن المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٢، نتيجة انخفاض نسبة التمويل بالدين طويل الاجل مقابل ارتفاع حقوق المساهمين نتيجة زيادة راس المال المدفوع في تلك السنة ، اما في السنوات اللاحقة نلاحظ ان المصرف حقق نتائج جيدة مقارنة بسنة الاساس .

د- مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (٩) المبني على الملحق (٨) أن المصرف حقق نتائج متذبذبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية عبر سنوات الدراسة، اذ حقق المصرف نتائج سالبة في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٤ وكذلك في سنة ٢٠١٩ وذلك نتيجة ارتفاع نسبة التمويل بالدين طويل الاجل ، اما في السنوات المتبقية فكانت النسبة جيدة مقارنة بسنة الاساس .

ذ- مصرف الائتمان العراقي

نلاحظ من الجدول (٩) المبني على الملحق (٨) أن مصرف الائتمان العراقي حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية عبر سنوات الدراسة، وهذا يدل على ان المصرف لم يصل الى مستوى الاداء الذي حققه في سنة الاساس في الحصول على التمويل المقترض طويل الاجل ، اذ انه يعتمد بشكل كبير على التمويل الممتمك.

ر- مصرف الاتحاد العراقي

نلاحظ من الجدول (٩) المبني على الملحق (٨) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية طوال سنوات الدراسة، وذلك يدل على ان المصرف يعتمد بشكل كبير على التمويل المقترض طويل الاجل، ويتمتع هذا النوع من التمويل بانه لا يحتاج الى سيولة عالية .

نلاحظ من الشكل (٩) ان المصارف عينة الدراسة كانت متقاربة في الاداء باستثناء المصرف الاهلي العراقي الذي كان في تزايد مستمر وذلك يدل على ان المصرف يعتمد بشكل كبير على التمويل بالدين طويل الاجل .

٣- التحليل المالي لنسبة المديونية

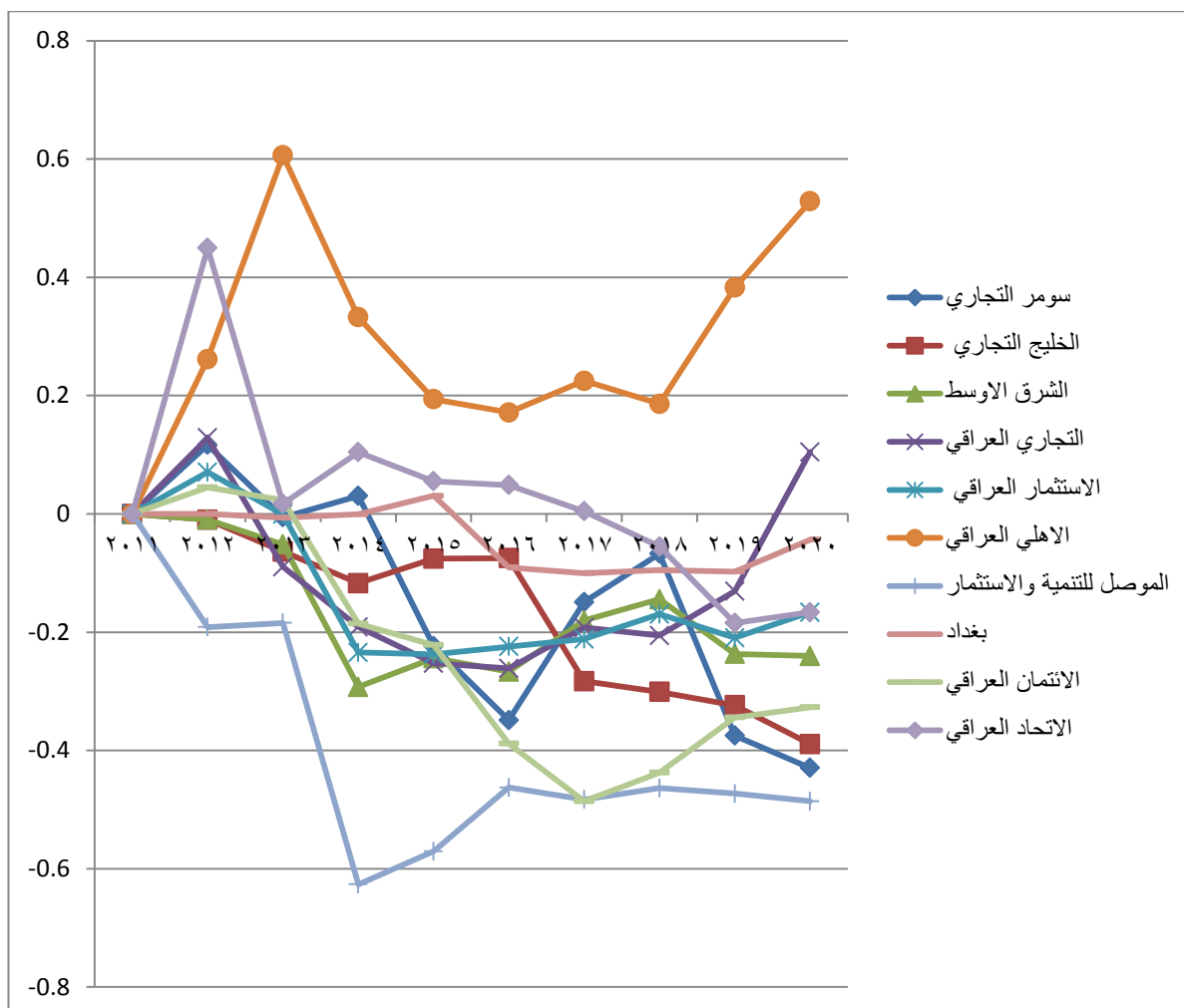
أن هذه النسبة تم تحليلها بناء على المعادلة (١٤)، وتستخدم هذه النسبة لقياس الموجودات التي تم تمويلها بالدين ، وارتفاعها يعد مؤشر ايجابي اما انخفاضها فيعد مؤشراً سلبياً .

الجدول (١٠) التحليل المالي لنسبة المديونية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة
(٢٠٢٠-٢٠١١)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الانتمان	الاتحاد العراقي
2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	11.66%	-0.99%	-0.96%	12.85%	7.07%	26.16%	19.16%	0.02%	4.50%	44.98%
2013	-0.58%	-6.39%	-5.16%	-8.98%	-0.10%	60.63%	18.44%	-0.66%	2.33%	1.71%
2014	3.04%	-11.72%	29.27%	19.10%	-23.43%	33.25%	62.65%	-0.06%	18.54%	10.44%
2015	22.37%	-7.56%	24.40%	25.26%	-23.72%	19.37%	57.04%	3.05%	22.16%	5.51%
2016	34.87%	-7.49%	26.66%	26.13%	-22.43%	17.15%	46.25%	-9.05%	38.83%	4.88%
2017	14.90%	-28.28%	18.03%	19.24%	-21.18%	22.50%	48.27%	10.03%	48.59%	0.45%
2018	-6.73%	-30.10%	14.42%	20.57%	-16.95%	18.60%	46.38%	-9.52%	43.74%	-5.52%
2019	37.48%	-32.37%	23.68%	13.08%	-20.94%	38.28%	47.27%	-9.76%	34.42%	18.45%
2020	42.93%	-38.93%	24.04%	10.47%	-16.63%	52.85%	48.57%	-4.36%	32.70%	16.63%

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠) وباستخدام مخرجات برنامج الاكسل.

الشكل (١٠) التحليل المالي لنسبة المديونية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (١٠)

أ- مصرف سومر التجاري

نلاحظ من الجدول (١٠) المستند الى الملحق (٩) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة المديونية خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٤ ، بسبب ارتفاع المطلوبات المتداولة بنسبة اكبر من ارتفاع الموجودات المتداولة ، وكان ذلك نتيجة ارتفاع مبلغ الودائع والحسابات الجارية كما موضح في الميزانية العمومية ، وهذا يدل على أن المصرف استخدم جهوده في استقطاب الاموال المقترضة لتمويل الموجودات لغرض تحقيق

افضل ربحية، اما في السنوات الاخرى من الدراسة كانت النتائج منخفضة مقارنة بسنة
الاساس نتيجة ارتفاع الموجودات بنسبة اكبر من ارتفاع المطلوبات

ب- مصرف الخليج التجاري

نلاحظ من الجدول (١٠) المبني على الملحق (٩) ان مصرف الخليج التجاري حقق
نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة المديونية طوال سنوات الدراسة، نتيجة ارتفاع الموجودات
مقابل المطلوبات مقارنة بسنة الاساس ، وهذا يدل على أن المصرف لم يستطيع ان يمول
موجوداته بالأموال المقترضة كما في سنة الاساس .

ت- مصرف الشرق الاوسط

نلاحظ من الجدول (١٠) المستند الى الملحق (٩) ان مصرف الشرق الاوسط حقق
نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة المديونية طيلة سنوات الدراسة، نتيجة ارتفاع الموجودات بنسبة
اكبر من ارتفاع المطلوبات، وحقق المصرف اعلى نسبة مقارنة في السنوات الاخرى في سنة
٢٠١٢ نتيجة ارتفاع المطلوبات اذ تمثل في بند الحسابات الجارية والودائع كما موضح في
الميزانية العمومية .

ث- المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (١٠) المستند الى الملحق (٩) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل
اتجاه نسبة المديونية خلال سنوات الدراسة باستثناء السنوات ٢٠١٢ و ٢٠٢٠، نتيجة ارتفاع
بنود المطلوبات المتداولة كما موضح في الميزانية العمومية ، أما في السنوات المتبقية من مدة
الدراسة فكانت النسب منخفضة مقارنة بسنة الاساس نتيجة ارتفاع اجمالي الموجودات مقارنة
بالمطلوبات .

ج- مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من الجدول (١٠) المبني على الملحق (٩) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه
نسبة المديونية عبر سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٢، اذ حقق المصرف نسبة موجبة في
تلك السنة و اوضحت الادارة بان المصرف استخدم جهود مكثفة لاستقطاب الودائع مما ادى
الى ارتفاع المطلوبات المتداولة واثّر ذلك على ارتفاع اجمالي المطلوبات ، اما في السنوات

اللاحقة فانخفضت النسبة عما كانت عليه في سنة الاساس وذلك نتيجة ارتفاع اجمالي الموجودات مقابل اجمالي المطلوبات .

ح- المصرف الاهلي العراقي

نلاحظ من الجدول (١٠) المبني على الملحق (٩) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة المديونية عبر سنوات الدراسة ، وهذا يوضح بأن المصرف يعتمد بشكل كبير على تمويل موجوداته بالتمويل المقترض، اذ نلاحظ أن المصرف حقق افضل نسبة في سنة ٢٠٢٠ واوضحت ادارة المصرف ان ذلك نتيجة تركيز المصرف على استقطاب الودائع وزيادة قاعدة العملاء .

خ- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (١٠) المستند الى الملحق (٩) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة المديونية طيلة سنوات الدراسة، وذلك نتيجة انخفاض نسبة اجمالي المطلوبات مقابل اجمالي الموجودات ، اذ يشير ذلك إلى أن المصرف لم يستطيع تمويل موجوداته بالأموال المقترضة كما في سنة الاساس.

د- مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (١٠) المبني على الملحق (٩) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة المديونية خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٢، إذ حقق المصرف نسبة موجبة في تلك السنة نتيجة ارتفاع المطلوبات وتمثل في بند الودائع والحسابات الجارية كما موضح في الميزانية العمومية ، أما في السنوات اللاحقة فانخفضت النسبة عما كانت عليه في سنة الاساس وذلك نتيجة ارتفاع نسبة اجمالي الموجودات مقابل اجمالي المطلوبات .

ذ- مصرف الائتمان العراقي

نلاحظ من الجدول (١٠) المبني على الملحق (٩) ان مصرف الائتمان العراقي حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة المديونية عبر السنوات ٢٠١٢-٢٠١٣، نتيجة ارتفاع اجمالي المطلوبات، اما في السنوات اللاحقة انخفضت النسبة مقارنة بسنة الاساس ، وذلك يشير الى انخفاض تمويل الموجودات بالدين في تلك المدة.

ر- مصرف الاتحاد العراقي

نلاحظ من الجدول (١٠) المبني على الملحق (٩) ان مصرف الائتمان العراقي حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة المديونية في السنوات الاولى من مدة الدراسة نتيجة ارتفاع اجمالي المطلوبات وتمثل في الحسابات الجارية والودائع كما اشارت ادارة المصرف الى ذلك ، اما في السنوات ٢٠١٨-٢٠٢٠ فانخفضت النسبة مقارنة في سنة الاساس وذلك نتيجة ارتفاع اجمالي الموجودات مقابل اجمالي المطلوبات .

نلاحظ من الشكل (١٠) ان المصارف عينة الدراسة حققت نسب سالبة وفي انخفاض مستمر باستثناء المصرف الاهلي العراقي الذي كان في تزايد مستمر لتحليل اتجاه نسبة المديونية ، أما مصرف الاتحاد العراقي فحقق نسب موجبة مرتفعة في السنوات الاولى من مدة الدراسة ثم عادت النسبة بالانخفاض في السنوات الاخيرة ، والمصرف التجاري العراقي حقق نسبة موجبة في سنة ٢٠١٢ ثم انخفضت وعادت بالارتفاع في سنة ٢٠٢٠ .

رابعاً : التحليل المالي لنسب النشاط

ان نسب النشاط تستخدم لقياس كفاءة المصرف في استخدام الموارد المتاحة لديه ، وأن ارتفاع نسب النشاط يعد مؤشر جيد لإدارة المصرف ،أي انها قادرة على تحقيق الايرادات عن طريق تشغيل الموجودات .

١- التحليل المالي لنسبة دوران الموجودات

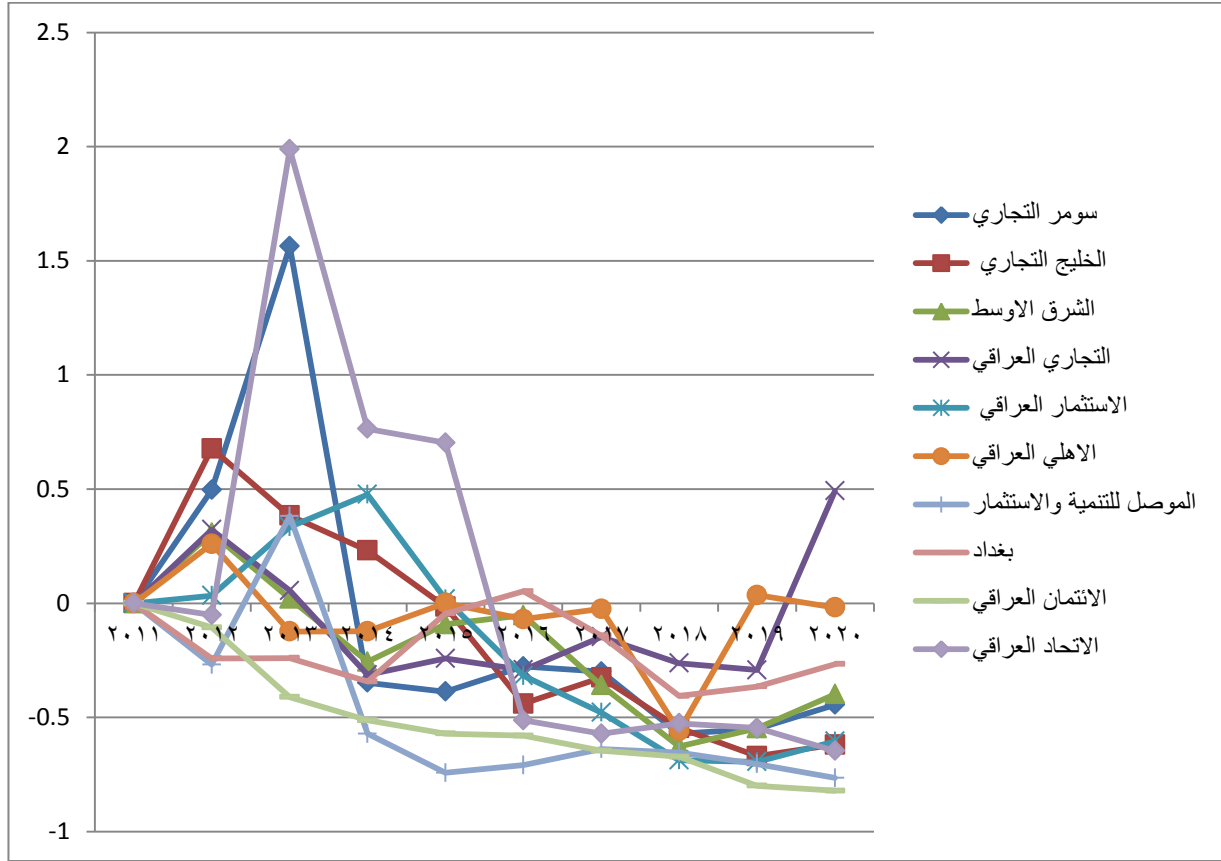
أن هذه النسبة تم تحليلها بناء على المعادلة (٢٠)، وتقيس مدى كفاءة المصرف في استخدام الموجودات التي يمتلكها في تحقيق المبيعات .

الجدول (١١) التحليل المالي لنسبة دوران الموجودات للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الانتمان	الاتحاد العراقي
2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	49.57%	67.73%	30.78%	32.20%	3.35%	25.98%	26.86%	24.11%	10.63%	-5.14%
2013	156.32%	38.36%	2.01%	5.53%	33.40%	12.34%	38.16%	23.99%	41.14%	198.85%
2014	-34.79%	23.10%	25.62%	31.40%	47.61%	12.33%	57.16%	34.34%	51.26%	76.38%
2015	-38.71%	-1.49%	-9.20%	24.23%	1.86%	0.14%	74.24%	-4.51%	57.13%	70.28%
2016	-27.73%	43.96%	-5.30%	29.16%	31.78%	-6.94%	70.91%	5.25%	58.01%	-51.26%
2017	-29.93%	32.55%	35.93%	14.72%	47.82%	-2.52%	63.83%	14.19%	64.57%	-57.17%
2018	-57.08%	54.62%	62.69%	26.23%	68.73%	55.99%	65.34%	40.64%	67.23%	-52.61%
2019	-54.96%	67.00%	54.76%	29.27%	69.44%	3.56%	70.41%	36.46%	79.94%	-54.63%
2020	-44.45%	61.92%	39.87%	49.17%	60.43%	-1.84%	76.54%	26.65%	82.12%	-64.69%

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠) وباستخدام مخرجات برنامج الاكسل.

الشكل (١١) التحليل المالي لنسبة دوران الموجودات للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (١١)

أ- مصرف سومر التجاري

نلاحظ من الجدول (١١) المبني على الملحق (١٠) ان مصرف سومر التجاري حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات في سنتي ٢٠١٢-٢٠١٣ ، وذلك يدل على تحقيق ايرادات مرتفعة مقارنة بأجمالي الموجودات في تلك المدة ، أما في السنوات اللاحقة فنلاحظ انخفاض النسبة عن سنة الاساس إذ تحققت نسب سالبة ، وهذا يدل على أن المصرف لم يحقق ايرادات مرتفعة على الموجودات المتاحة لديه كما حقق ذلك في سنة الاساس .

ب- مصرف الخليج التجاري

نلاحظ من الجدول (١١) المبني على الملحق (١٠) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات خلال السنوات ٢٠١٢-٢٠١٤ ، اما في السنوات اللاحقة فكانت النتائج سالبة ، وذلك بسبب التزايد المستمر لأجمالي الموجودات والانخفاض في صافي المبيعات ، حيث بدأ انخفاض النسبة عن سنة الاساس في سنة ٢٠١٥ ، وتمثل ذلك الانخفاض في كل من بند ايرادات العمليات المصرفية وايرادات الاستثمار كما موضح في كشف الارباح والخسائر والايضاحات الخاصة في كل بند.

ت- مصرف الشرق الاوسط

نلاحظ من الجدول (١١) المبني على الملحق (١٠) ان مصرف الشرق الاوسط حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات في سنة ٢٠١٢-٢٠١٣ ، وذلك لارتفاع صافي المبيعات بنسبة اكبر من ارتفاع اجمالي الموجودات ، اما في السنوات اللاحقة نلاحظ انخفاض النسبة عن نسبة سنة الاساس إذ حقق المصرف نتائج سالبة في تلك السنوات ، حيث بدأ الانخفاض النسبة من سنة ٢٠١٤ وكان من أهم الأسباب هو انخفاض ايرادات العمليات المصرفية نتيجة حرمان المصرف من المشاركة في مزاد العملة في البنك المركزي العراقي ، وكذلك انخفاض ايرادات الاستثمارات كما موضح في القوائم المالية .

ث- المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (١١) المستند الى الملحق (١٠) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات في السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠٢٠ ، وان سبب ذلك يعود لارتفاع صافي المبيعات نتيجة ارتفاع ايرادات النشاط الجاري والاييرادات الاخرى المتمثلة في ايجار الموجودات الثابتة كما موضح في كشف الارباح والخسائر والايضاحات الخاصة في كل بند ، وفي سنة ٢٠٢٠ كان هنالك ارتفاع كبير في الايرادات بسبب ارتفاع فروقات تحويل العملات الاجنبية نتيجة ارتفاع سعر الصرف في تلك السنة كما اشارت ادارة المصرف الى ذلك، اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة نلاحظ أن المصرف حقق نتائج سالبة نتيجة انخفاض صافي المبيعات مقابل ارتفاع اجمالي الموجودات.

ج- مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من الجدول (١١) المبني على الملحق (١٠) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات عبر السنوات ٢٠١٢-٢٠١٥ ، نتيجة ارتفاع صافي المبيعات والمتمثل في ايراد العمليات المصرفية كما موضح في كشف الدخل ، اما في السنوات اللاحقة من عينة الدراسة نلاحظ ان النتائج كانت سالبة وذلك بسبب انخفاض صافي المبيعات زيادة اجمالي الموجودات مقارنة بسنة الاساس .

ح- المصرف الاهلي العراقي

نلاحظ من الجدول (١١) المبني على الملحق (١٠) ان المصرف حقق نتائج متذبذبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات ، اذ نلاحظ ارتفاع النسبة عما كان عليه في سنة الاساس تحقق في السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٥ و ٢٠١٩ نتيجة ارتفاع صافي المبيعات بنسبة اكبر من ارتفاع اجمالي الموجودات ، اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة فحقق المصرف نسب سالبة نتيجة ارتفاع الموجودات بنسبة اكبر من ارتفاع صافي المبيعات .

خ- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (١١) المبني على الملحق (١٠) ان مصرف الموصل للتنمية والاستثمار حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات عبر سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٣ ، لكون المصرف حقق قيمة مرتفعة من صافي المبيعات في تلك السنة تفوق ارتفاع الموجودات ، وتمثل ارتفاع صافي المبيعات في ايرادات بيع وشراء العملات الاجنبية وكذلك ايرادات العمولات كما موضح في كشف الارباح والخسائر والايضاحات الخاصة في كل بند ، اما سبب الحصول على النسب السالبة كان نتيجة ارتفاع الموجودات بنسبة اكبر من ارتفاع الايرادات ، وهذا مؤشر غير جيد لإدارة المصرف لكونها لم تستغل زيادة الموجودات في التوظيف الامثل لتحقيق الايرادات .

د- مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (١١) المبني على الملحق (١٠) ان مصرف بغداد حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات طيلة سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٦، وكما اوضحت الادارة في سنة ٢٠١٦ بان المصرف حقق ايرادات ناتجة من بيع عملة الدولار الامريكي الى الزبائن بلغت ما يقارب ٣٥ مليون دينار عراقي، وذلك لغرض اصدار اعتمادات مستنديه، وتمثلت الارباح بالفرق بين اسعار الشراء والبيع، اما النسب السالبة كانت نتيجة انخفاض صافي المبيعات امام ارتفاع الموجودات.

ذ- مصرف الائتمان العراقي

من الجدول (١١) المبني على الملحق (١٠) نلاحظ أن مصرف الائتمان العراقي حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات طوال سنوات الدراسة، وذلك نتيجة انخفاض صافي المبيعات اما ارتفاع اجمالي الموجودات، وهذا يدل على ان المصرف لم يستغل الموجودات بالشكل الكفوء لتحقيق الايرادات مقارنة بسنة الاساس.

ر- مصرف الاتحاد العراقي

نلاحظ من الجدول (١١) المبني على الملحق (١٠) ان مصرف الاتحاد العراقي حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات في السنوات ٢٠١٣-٢٠١٥، اما في السنوات المتبقية كانت النسب سالبة، اذ حقق المصرف اعلى نسبة في سنة ٢٠١٣ وكما اشارت ادارة المصرف ان تلك السنة شهدت نموا واضحا في الايرادات اذ حقق المصرف ما يقارب ١٠٦ مليار دينار عراقي من ايرادات العمليات المصرفية.

نلاحظ من الشكل (١١) ان المصارف عينة الدراسة متقاربة في الاداء باستثناء مصرف سومر التجاري ومصرف الاتحاد العراقي إذ حققا نسب مرتفعة في السنوات الاولى من مدة الدراسة ومن ثم عادت النسبة بالانخفاض مقارنة بالمصارف الاخرى عينة الدراسة.

٢- التحليل المالي لنسبة دوران الموجودات المتداولة

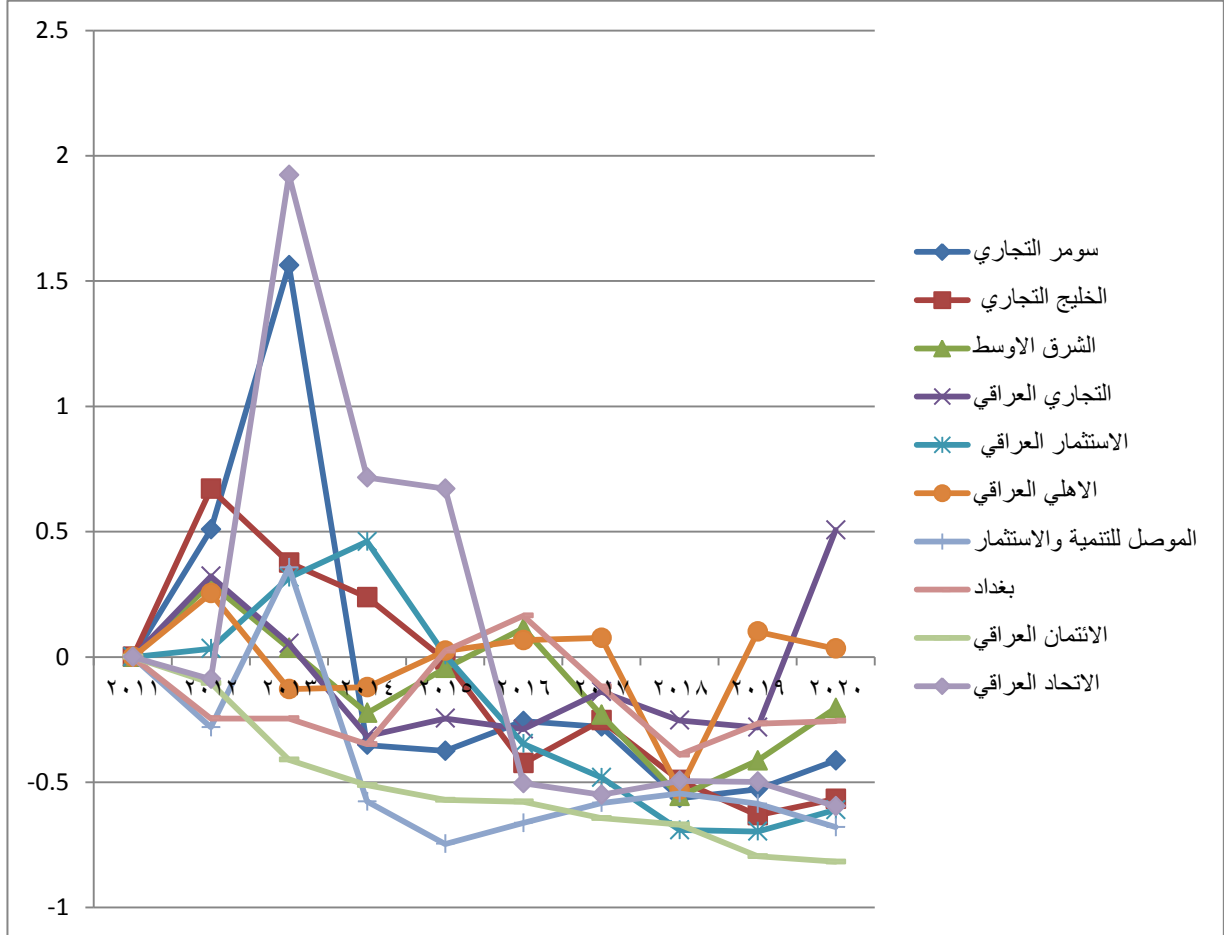
ان هذه النسبة تم تحليلها بناء على المعادلة (٢١)، وتقيس مدى كفاءة المصرف في استخدام الموجودات المتداولة في تحقيق المبيعات.

الجدول (١٢) التحليل المالي لنسبة دوران الموجودات المتداولة للمصارف التجارية العراقية
عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الانتمان	الاتحاد العراقي
2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	50.84%	67.02%	29.17%	32.18%	3.31%	25.39%	28.08%	24.55%	10.41%	-8.80%
2013	156.22%	37.62%	3.56%	5.37%	31.69%	12.84%	35.70%	24.52%	41.02%	192.31%
2014	-35.13%	23.84%	22.36%	31.61%	46.02%	12.08%	57.67%	34.84%	51.17%	71.59%
2015	-37.52%	-1.16%	-4.51%	24.53%	0.66%	2.41%	74.62%	2.40%	57.05%	67.11%
2016	-25.65%	42.45%	11.42%	28.80%	-34.61%	6.67%	66.24%	16.44%	57.73%	-50.43%
2017	-27.87%	25.29%	23.12%	13.88%	-48.10%	7.56%	58.25%	11.87%	64.30%	-55.04%
2018	-56.35%	49.17%	55.61%	25.29%	-69.04%	53.05%	54.44%	39.01%	66.91%	-49.44%
2019	-52.79%	63.18%	41.36%	28.14%	-69.66%	10.08%	58.57%	26.61%	79.56%	-49.84%
2020	-41.36%	56.64%	20.37%	50.60%	-61.02%	3.33%	67.94%	25.57%	81.71%	-59.60%

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠) وباستخدام مخرجات برنامج الاكسل.

الشكل (١٢) التحليل المالي لنسبة دوران الموجودات المتداولة للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (١٢)

أ- مصرف سومر التجاري

نلاحظ من الجدول (١٢) المبني على الملحق (١١) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات المتداولة في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٣، وذلك لكون المصرف حقق صافي مبيعات مرتفعا في تلك المدة نتيجة ارتفاع ايراد العمليات المصرفية وايرادات الاستثمار كما موضح في كشف الارباح والخسائر ، اما في السنوات اللاحقة فنلاحظ انخفاض النسبة عن سنة الاساس نتيجة انخفاض صافي المبيعات مقابل ارتفاع الموجودات المتداولة .

ب- مصرف الخليج التجاري

نلاحظ من الجدول (١٢) المبني على الملحق (١١) ان مصرف الخليج التجاري حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات المتداولة في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٤، نتيجة ارتفاع صافي المبيعات امام الموجودات المتداولة، اما في السنوات اللاحقة فنلاحظ انخفاض النسبة عما كانت عليه في سنة الاساس ، كما نلاحظ من الجدول (١٢) ان تحقيق المصرف للنسب السالبة ابتداء من سنة ٢٠١٥ ومن اهم الاسباب التي حصلت في تلك السنة والتي اشارت اليها ادارة المصرف هو احتجاز مبلغ ما يقارب ٦٠٠ مليون دينار عراقي في مصرف الرافدين فرع تكريت بخصوص تعليمات ايقاف التعامل مع فروع المناطق الساخنة نتيجة تزعزع الوضع الامني في تلك السنة ، وان هذا المبلغ لم يتم استغلاله لذا اثر بشكل مباشر على تحقيق الايرادات .

ت- مصرف الشرق الاوسط

نلاحظ من الجدول (١٢) المبني على الملحق (١١) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات المتداولة في السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٦، وذلك لارتفاع صافي المبيعات امام الموجودات المتداولة، اذا كان ارتفاع صافي المبيعات في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٣ نتيجة ارتفاع ايراد العمليات المصرفية وكذلك ايرادات الاستثمار كما موضح في كشف الارباح والخسائر، اما في سنة ٢٠١٦ فتتحقق الارتفاع عن طريق الحصول على ارباح فروقات تحويل عملات اجنبية وذلك لدخول المصرف الى مزاد العملة في البنك المركزي العراقي كما اشارت الى ذلك ادارة المصرف ، اما في السنوات المتبقية حصل المصرف على نسب سالبة نتيجة انخفاض صافي المبيعات امام الموجودات المتداولة مقارنة بسنة الاساس .

ث- المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (١٢) المبني على الملحق (١١) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات المتداولة في السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠٢٠، وذلك نتيجة ارتفاع صافي المبيعات امام الموجودات المتداولة، وحيث تمثل الارتفاع في بند ايرادات النشاط الجاري كما موضح في كشف الارباح والخسائر، اذ نلاحظ من الجدول (١٢) ان اعلى نسبة حققها المصرف في سنة ٢٠٢٠ و اوضحت الادارة بان المصرف حقق ايرادات مرتفعة

من خلال تحويل عملات اجنبية اذ حققت من ذلك ما يقارب ٤٠ مليار دينار عراقي ، اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة حقق المصرف نسب سالبية نتيجة انخفاض صافي المبيعات مقابل ارتفاع الموجودات المتداولة .

ج- مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من الجدول (١٢) المبني على الملحق (١١) ان مصرف الاستثمار العراقي حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات المتداولة في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٥ ، وذلك لكون المصرف حقق قيمة مرتفعة من صافي المبيعات في تلك السنوات ، اما في السنوات اللاحقة نلاحظ انخفاض النسبة نتيجة انخفاض صافي المبيعات امام تزايد الموجودات المتداولة .

ح- المصرف الاهلي العراقي

من الجدول (١٢) المبني على الملحق (١١) نلاحظ ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات المتداولة باستثناء سنة ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٨ ، وكان سبب انخفاض النسبة في سنة ٢٠١٣-٢٠١٤ بسبب ارتفاع الموجودات المتداولة بنسبة اكبر من ارتفاع صافي المبيعات وتمثل الارتفاع في بند النقد في الصندوق ولدى المصارف اذ احتفظ فيه المصرف كسيولة نقدية مما اثر على الايرادات ، اما في سنة ٢٠١٨ حصل انخفاض في صافي المبيعات نتيجة تجميد فرعي الموصل وراغبة خاتون ليتم اعادة النظر في موقعها الجغرافي كما اشارت الى ذلك ادارة المصرف .

خ- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (١٢) المبني على الملحق (١١) ان المصرف حقق نتائج سالبية لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات المتداولة طيلة سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٣ ، وذلك لارتفاع صافي المبيعات في تلك السنة والذي تمثل في بند ايراد العمليات المصرفية وبند ايرادات العمولات وكذلك بند ايراد بيع وشراء عملات اجنبية كما موضح في كشف الارباح والخسائر والايضاحات الخاصة في كل بند ، أما سبب انخفاض النسب المتبقية عن سنة الاساس فكان نتيجة انخفاض صافي المبيعات مقارنة في ارتفاع الموجودات المتداولة .

د- مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (١٢) المستند الى الملحق (١١) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات المتداولة باستثناء سنة ٢٠١٥-٢٠١٦ ، حيث حقق المصرف في تلك السنين صافي مبيعات مرتفعا وتمثل في ايرادات العمليات المصرفية وكذلك ايرادات بيع وشراء العملات الاجنبية كما موضح في كشف الارباح والخسائر ، اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة فكان سبب الحصول على النسب السالبة نتيجة انخفاض صافي المبيعات اما تزايد الموجودات المتداولة.

ذ- مصرف الائتمان العراقي

من الجدول (١٢) المبني على الملحق (١١) نلاحظ ان مصرف الائتمان العراقي حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات المتداولة طيلة سنوات الدراسة ، وذلك نتيجة زيادة قيمة الموجودات المتداولة ولم يقابلها زيادة في صافي المبيعات ، وهذا يدل على ان المصرف لم يستطيع استخدام موجوداته المتداولة بالكفاءة التي حققها في سنة الاساس .

ر- مصرف الاتحاد العراقي

نلاحظ من الجدول (١٢) المبني على الملحق (١١) ان مصرف الاتحاد العراقي حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات المتداولة خلال السنوات ٢٠١٣-٢٠١٥ ، وذلك نتيجة ارتفاع صافي المبيعات والذي تمثل في ايراد العمليات المصرفية وايرادات الاستثمار ، اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة فنلاحظ ان النسب كانت سالبة نتيجة انخفاض صافي المبيعات امام ارتفاع الموجودات المتداولة عما هو عليه في سنة الاساس .

نلاحظ من الشكل (١٢) ان المصارف عينة الدراسة متقاربة في الاداء باستثناء مصرف سومر التجاري ومصرف الاتحاد العراقي إذ حققا نسب مرتفعة في السنوات الاولى من مدة الدراسة ومن ثم عادت النسبة بالانخفاض مقارنة بالمصارف الاخرى عينة الدراسة ، اما المصرف التجاري العراقي والمصرف الاهلي العراقي حققا ارتفاع في النسبة في السنوات الاخيرة من مدة الدراسة .

٣- التحليل المالي لنسبة دوران الموجودات الثابتة

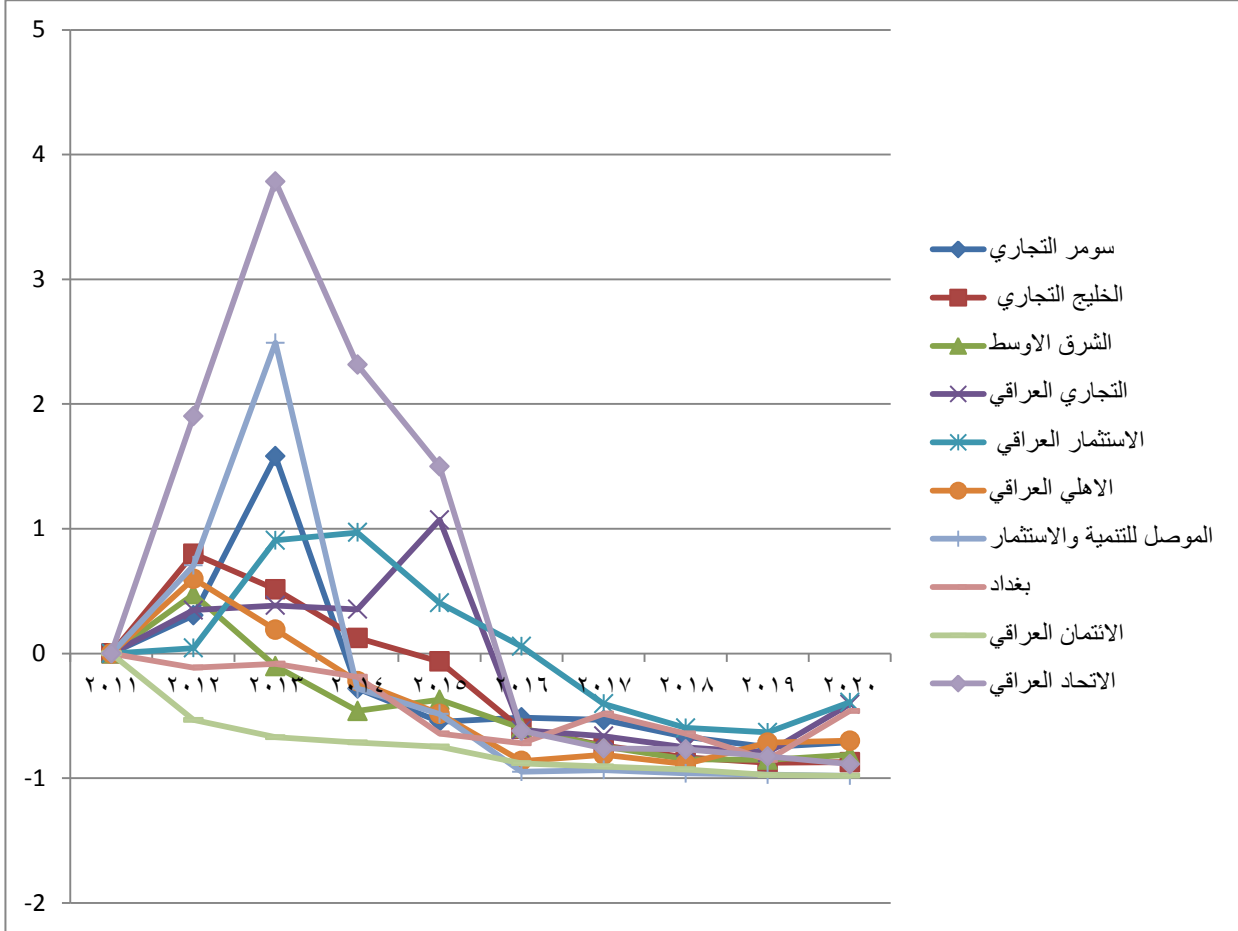
أن هذه النسبة تم تحليلها بناء على المعادلة (٢٢)، وتقاس مدى كفاءة المصرف في استخدام الموجودات الثابتة التي يمتلكها في تحقيق المبيعات .

الجدول (١٣) التحليل المالي لنسبة دوران الموجودات الثابتة للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)

الاتحاد العراقي	الانتمان	بغداد	الموصل للتنمية	الاهلي العراقي	الاستثمار العراقي	التجاري العراقي	الشرق الاطلس	الخليج التجاري	سومر التجاري	السنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2011
190.26%	53.31%	11.31%	70.63%	59.93%	4.29%	34.71%	47.49%	79.97%	30.49%	2012
378.47%	67.10%	-8.24%	249.08%	19.08%	90.67%	38.49%	10.14%	51.41%	158.03%	2013
231.48%	71.34%	18.79%	-28.09%	22.34%	97.06%	35.39%	46.12%	12.38%	-28.12%	2014
149.99%	74.72%	64.21%	-48.51%	48.37%	40.55%	107.19%	37.13%	-6.47%	-54.65%	2015
-61.98%	88.01%	72.03%	-94.86%	86.27%	5.68%	-61.43%	59.84%	60.59%	-51.29%	2016
-76.14%	90.64%	48.29%	-93.42%	81.21%	-40.29%	-66.20%	74.45%	73.68%	-53.24%	2017
-76.92%	92.90%	64.23%	-96.18%	88.54%	-59.65%	-75.35%	84.74%	83.34%	-66.86%	2018
-82.56%	97.45%	85.30%	-97.21%	71.45%	-63.29%	-79.41%	85.25%	87.65%	-75.01%	2019
-88.66%	98.07%	46.03%	-97.99%	69.97%	-39.19%	-40.69%	81.30%	87.12%	-71.06%	2020

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠) وباستخدام مخرجات برنامج الاكسل.

الشكل (١٣) التحليل المالي لنسبة دوران الموجودات الثابتة للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (١٣)

أ- مصرف سومر التجاري

نلاحظ من الجدول (١٣) المبني على الملحق (١٢) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات الثابتة للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٣، نتيجة ارتفاع صافي المبيعات المتمثل بالإيرادات، أما في السنوات اللاحقة عبر مدة الدراسة فحقق المصرف نسب سالبة، وذلك لانخفاض صافي المبيعات امام تزايد الموجودات المتداولة كما موضح في كشف الدخل وقائمة المركز المالي للمصرف .

ب- مصرف الخليج التجاري

نلاحظ من الجدول (١٣) المبني على الملحق (١٢) ان مصرف الخليج التجاري حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات الثابتة للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٤، وذلك نتيجة ارتفاع صافي المبيعات والذي تمثل في ايرادات العمليات المصرفية والايرادات الاخرى وايرادات الاستثمار كما موضح في كشف الدخل ، اما في السنوات اللاحقة انخفضت النسبة عما كانت عليه في سنة الاساس ، وذلك لانخفاض صافي المبيعات امام تزايد الموجودات المتداولة مقارنة بسنة الاساس .

ت- مصرف الشرق الاوسط

نلاحظ من الجدول (١٣) المستند الى الملحق (١٢) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات الثابتة عبر سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٢ ، نتيجة ارتفاع صافي المبيعات اذ تمثل ذلك الارتفاع في بند ايراد العمليات المصرفية كما موضح في كشف الارباح والخسائر ، اما في السنوات اللاحقة كانت النسب سالبة نتيجة انخفاض صافي المبيعات مقابل زيادة الموجودات الثابتة كما موضح في كشف الدخل وكشف المركز المالي .

ث- المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (١٣) المبني على الملحق (١٢) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات الثابتة للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٥، وكان ذلك نتيجة ارتفاع صافي المبيعات اذ تمثل ذلك الارتفاع في بند ايرادات العمليات المصرفية ، وفي سنة ٢٠١٢ كانت هنالك زيادة في الايراد نتيجة ايجار الموجودات الثابتة كما موضح في كشف الارباح والخسائر والإيضاحات الخاصة في كل بند ، أما في السنوات اللاحقة فكانت النسب سالبة نتيجة انخفاض صافي المبيعات مقابل الارتفاع في الموجودات الثابتة كما موضح في كشف الارباح والخسائر وكشف المركز المالي .

ج- مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من الجدول (١٣) المبني على الملحق (١٢) ان مصرف الاستثمار العراقي حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات الثابتة للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٦، وذلك بسبب ارتفاع صافي المبيعات والذي تمثل في كل من بند ايراد العمليات المصرفية وايرادات الاستثمار كما موضح في كشف الدخل ، اما في السنوات اللاحقة فكانت النسب سالبة وذلك لانخفاض صافي المبيعات مقابل الارتفاع في الموجودات الثابتة كما موضح في كشف الارباح والخسائر وكشف المركز المالي .

ح- المصرف الاهلي العراقي

من الجدول (١٣) المبني على الملحق (١٢) يتضح ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات الثابتة للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٣، نتيجة ارتفاع ايراد العمليات المصرفية في تلك المدة حيث تمثل ارتفاع الايرادات في سنة ٢٠١٢ في بند ايراد العملات الاجنبية وكذلك بند ايجار الموجودات الثابتة ، وفي سنة ٢٠١٣ تمثل ارتفاع الايراد في بند ايرادات القروض الداخلة والسلف وبند ايراد الاستثمار الليلي كما موضح في كشف الدخل والايضاحات الخاصة في كل بند ، اما في السنوات اللاحقة خلال مدة الدراسة حقق المصرف نتائج سالبة نتيجة ارتفاع الموجودات الثابتة بنسبة اكبر من ارتفاع صافي المبيعات .

خ- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (١٣) المبني على الملحق (١٢) ان مصرف الموصل للتنمية والاستثمار حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات الثابتة للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٣، وذلك لارتفاع صافي المبيعات والذي تمثل بايراد العمليات المصرفية، اذ حقق المصرف اعلى نسبة في سنة ٢٠١٣ نتيجة ارتفاع الايرادات عن طريق ارتفاع بند ايراد بيع وشراء العملات الاجنبية وكذلك بند ايراد العمولات كما موضح في كشف الدخل والايضاحات الخاصة في كل بند، اما في السنوات اللاحقة فانخفضت النسبة عما كانت عليه في سنة الاساس وذلك لانخفاض صافي المبيعات مقابل الزيادة في الموجودات الثابتة، اذ حقق المصرف اقل نسبة في سنة ٢٠٢٠ نتيجة انخفاض ايرادات الفوائد كما موضح في كشف الدخل .

د- مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (١٣) المستند الى الملحق (١٢) ان مصرف بغداد حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات الثابتة طوال سنوات الدراسة ، وذلك نتيجة انخفاض صافي المبيعات وارتفاع الموجودات الثابتة ، وهذا يبين ان المصرف لم يصل الى اداء سنة الاساس في تلك السنوات ، ولم يستغل الموجودات الثابتة في تحقيق اعلى قيمة من الايرادات .

ذ- مصرف الائتمان العراقي

نلاحظ من الجدول (١٣) المبني على الملحق (١٢) ان مصرف الائتمان العراقي حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات الثابتة عبر سنوات الدراسة ، وذلك نتيجة انخفاض نسبة صافي المبيعات مقابل ارتفاع الموجودات الثابتة مقارنة بسنة الاساس ، اذ حقق المصرف اعلى نسبة في سنة ٢٠١٢ لكون المصرف حصل على صافي مبيعات مرتفعا من خلال تحقيقه لايرادات تحويلية بمبلغ ٩ مليار دينار عراقي كما اشارت الى ذلك ادارة المصرف ولكن قيمة الموجودات الثابتة كانت مرتفعة .

ر- مصرف الاتحاد العراقي

من الجدول (١٣) المبني على الملحق (١٢) نلاحظ ان مصرف الاتحاد العراقي حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات الثابتة للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٥ ، وذلك نتيجة ارتفاع صافي المبيعات في تلك المدة ، اما في السنوات اللاحقة فحقق المصرف نسب سالبة وذلك بسبب انخفاض صافي المبيعات مقابل ارتفاع الموجودات الثابتة .

نلاحظ من الشكل (١٣) ان المصارف عينة الدراسة كانت متقاربة في الاداء باستثناء مصرف الاتحاد العراقي والموصل للتنمية والاستثمار ومصرف سومر التجاري إذ كانت النسب مرتفعة في السنوات الاولى من مدة الدراسة .

الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول : الاستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

المبحث الاول : الاستنتاجات

- ١- ان النسب المالية تعتمد بشكل أساسي على البيانات المالية فإن نتائجها تعتمد أيضاً على جودة هذه البيانات وتتأثر بقيود البيانات التي تستند إليها. علاوة على ذلك تتأثر هذه النسب بمشكلة التضخم والتغيرات في قيمة النقود.
- ٢- ان لتحليل المالي اهمية كبيرة في قياس وتحليل الاداء المالي ، اذ يعد التحليل المالي في المصارف التجارية وسيلة لتحويل البيانات المالية الى معلومات لغرض استخدامها في اتخاذ القرارات.
- ٣- ان قياس وتحليل الاداء المالي للمصارف في الماضي والحاضر والوقوف على مسببات المشاكل لغرض رفع مستوى الاداء المالي في المستقبل لكون القطاع المصرفي حقق نتائج متفاوتة خلال مدة الدراسة لان العينة مرت بفترات زمنية مختلفة .
- ٤- أن تحليل الاتجاه للنسب المالية يعطي قيمة واضحة لمقدار التغير في النسبة عما كانت عليه في سنة الاساس ، وهذا يوضح فيما اذا كان أداء المصرف في الاتجاه الافضل ام لا ، وان المصارف التي حققت نسب موجبة تتصف بقوة الاداء أما المصارف التي حققت نسب سالبة فأن أداءها ضعيف مقارنة بسنة الاساس وهي سنة ٢٠١١ .
- ٥- نستنتج عن طريق التحليل المالي (تحليل الاتجاه) لنسب الربحية للمصارف عينة الدراسة ان افضل اداء تحقق في مصرف سومر التجاري ، لكونه حقق نتائج موجبة للنسبة عبر سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٧ لكون المصرف حقق انخفاض في صافي الربح لتلك السنة بسبب تحمل المصرف المبالغ المسروقة في سنة ٢٠١٤ .
- ٦- ان مصرف بغداد حقق أدنى اداء لتحليل اتجاه نسب الربحية مقارنة بالمصارف عينة الدراسة لكونه حقق نسب سالبة طيلة سنوات الدراسة ، اما مصرف الشرق الأوسط فقد حقق نتائج سالبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى حق الملكية ، الا انه في سنة ٢٠١٢ ظهرت نسبة موجبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح الى

الموجودات بسبب ارتفاع صافي الربح المتحقق على اجمالي الموجودات، اما في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى الودائع فتتحقق نسب موجبة للسنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٦ وذلك بسبب ارتفاع صافي الربح مقارنة بالودائع في تلك السنوات .

٧- إن تحليل الاتجاه لنسب السيولة لمصرف (الخليج التجاري، الشرق الأوسط، الموصل) حقق نسب موجبة لتحليل اتجاه نسبة التداول عبر سنوات الدراسة ، اما في تحليل اتجاه نسبة الرصيد النقدي فتحققت نسب موجبة في مصرف (سومر التجاري، الخليج التجاري، الشرق الاوسط)، وفي تحليل اتجاه نسبة التوظيف تحققت النسب الموجبة في المصارف (سومر التجاري ، الخليج التجاري ، التجاري العراقي ، الموصل للتنمية والاستثمار) .

٨- إن المصارف التي حققت أدنى أداء لتحليل اتجاه نسب السيولة ومؤشراتها الفرعية، فان تحليل اتجاه نسبة التداول حقق نتائج سالبة طوال سنوات الدراسة في المصرف الاهلي العراقي، أما في تحليل اتجاه نسبة الرصيد النقدي فحقق مصرف الاتحاد العراقي نسب سالبة طوال سنوات الدراسة ،وفي تحليل اتجاه نسبة التوظيف حقق المصرف نسب سالبة في مصرف بغداد باستثناء سنة ٢٠١٥، ومصرف الشرق الاوسط باستثناء السنوات ٢٠١٤-٢٠١٥، وكذلك في مصرف الاستثمار العراقي باستثناء سنة ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٩، وان سبب انخفاض النسبة يعود الى انخفاض القروض والتسليفات مقابل ارتفاع اجمالي الودائع.

٩- يتضح عن طريق تحليل اتجاه نسب الرافعة المالية ان المصرف الاهلي العراقي حقق نتائج موجبة لجميع النسب طوال سنوات الدراسة وهذا يدل على ان المصرف يعتمد بشكل كبير على التمويل المقترض وان مطلوباته قادرة على تمويل الموجودات، وفي نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية نلاحظ ان مصرف الخليج التجاري ومصرف الاتحاد العراقي حققا نسب موجبة ايضا .

١٠- نستنتج ان مصرف الشرق الاوسط حقق نتائج سالبة في تحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية، ومصرف الائتمان لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية ، أما في تحليل الاتجاه لنسبة المديونية فظهرت نسب سالبة في

المصارف (الخليج التجاري ، والشرق الاوسط ، الموصل للتنمية والاستثمار) ،
ان هذه المصارف تعتمد على التمويل الممترك بنسبة اكبر من التمويل المقترض
وان موجوداتها غير ممولة بشكل جيد من الديون .

١١- نستنتج عن طريق تحليل اتجاه نسب النشاط ان افضل اداء تحقق في مصرف
الاستثمار العراقي اذ انه حقق نتائج موجبة باستثناء السنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠ وفي
نسبة دوران الموجودات الثابتة حققت سنة ٢٠١٦ نسبة موجبة ايضا بسبب عدم
الاستقرار السياسي والاقتصادي مما انعكس على توافر الفرص الاستثمارية.

١٢- اظهرت النتائج ان مصرف الائتمان حقق نتائج سالبة في تحليل اتجاه نسب
النشاط طيلة سنوات الدراسة، وكذلك حقق مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
نتائج سالبة في تحليل اتجاه نسبة دوران الموجودات المتداولة عبر سنوات
الدراسة، اما مصرف بغداد فحقق نتائج سالبة في تحليل اتجاه نسبة دوران
الموجودات الثابتة خلال سنوات الدراسة .

١٣- أن المصارف التي حققت نسب مرتفعة في السيولة لأي سنة يقابلها انخفاض
في نسبة الربحية ، وهذا ما نلاحظه بشكل واضح في مصرف الخليج التجاري
والمصرف الاهلي العراقي ، وذلك بسبب تراكم رؤوس الاموال وحجبها عن
الاستثمار مما يؤثر على انخفاض ايرادات المصرف .

المبحث الثاني : التوصيات

- ١- على المصارف التجارية الاهتمام باستخدام ادوات التحليل المالي واعداد قاعدة بيانات تفصيلية عن النسب المكونة لها إذ عن طريقها يمكن معرفة الوضع المالي للمصارف.
- ٢- ضرورة اهتمام المصارف بمختلف ادوات التحليل المالي ويفضل استخدام اكثر من اداة ، وذلك لأن كل منها يعطي صورة تفصيلية و واضحة في قياس وتحليل الاداء المالي في المصارف.
- ٣- على المصارف التجارية الافصاح عن جميع المعلومات بصدق وشفافية في القوائم المالية بالشكل الذي يمكن مستخدمي تلك القوائم بأجراء التحليل السليم والحكم على الاداء المصرفي لتلك المصارف .
- ٤- على ادارة المصارف التجارية الموازنة في توظيف كل من السيولة والربحية وعدم ترك نقدية عاطلة في الصندوق تفوق احتياجات السيولة لكون ذلك يؤثر على انخفاض ربحية المصرف .
- ٥- ضرورة اعتماد المصارف التجارية على دراسات تحليلية شاملة تضم جميع المتغيرات البيئية الاستثمارية التي تعمل فيها والظروف والمتغيرات التي تحيط بها .
- ٦- توجيه المصارف التجارية باستخدام اساليب حديثة لمواكبة التطورات الاقتصادية ، والتركيز على الانشطة المدرة للإيراد والاستثمار في المشاريع التي تحقق اقل المخاطر و افضل الارباح لغرض تعظيم ربحية المصرف .
- ٧- ضرورة قيام المصارف بالاستفادة من البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة باستخدام التحليل المالي في تقييم الاداء المصرفي من اجل تطوير القدرات والمهارات الادارية العاملة في المصارف التجارية .
- ٨- على المصارف تحجيم مصروفاتها بما يتناسب مع الانشطة المصرفية ، وتجنب المصروفات التي تؤدي الى تآكل الايرادات دون ان تضيف مميزات لأداء المصرف.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

*القرآن الكريم

سورة القصص الآية ٨٠

أ- سوق العراق للأوراق المالية ٢٠١١-٢٠٢٠

<http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html>

- ١- القوائم المالية لمصرف سومر التجاري للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠ .
- ٢- القوائم المالية لمصرف الخليج التجاري للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠ .
- ٣- القوائم المالية لمصرف الشرق الاوسط للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠ .
- ٤- القوائم المالية لمصرف التجاري العراقي للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠ .
- ٥- القوائم المالية لمصرف الاستثمار العراقي للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠ .
- ٦- القوائم المالية للمصرف الاهلي العراقي للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠ .
- ٧- القوائم المالية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠ .
- ٨- القوائم المالية لمصرف بغداد للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠ .
- ٩- القوائم المالية لمصرف الائتمان للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠ .
- ١٠- القوائم المالية لمصرف الاتحاد العراقي للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠ .

ب- الرسائل والاطاريح

- ١- الجبوري ، زهراء خيون عاشور، قياس وتقويم القدرة الائتمانية وتأثيرها في الاداء المالي للمصارف التجاري، رسالة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٢٠.
- ٢- الضرب ، حسين عبد الحسن علي، المبادلة بين العائد والمخاطرة في قرار الاستثمار وانعكاسها على الاداء المالي، رسالة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٧.
- ٣- الطيب، افراح حمد النيل، دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الاداء المالي للمصارف التجارية ، رسالة مقدمة الى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، ٢٠١٠.
- ٤- سامي ، لزعر محمد ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، رسالة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلو التيسير ، ٢٠١٢.

- ٥- كاظم، حوراء زكي حميد ، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين سمعة المصرف عبر مؤشرات الأداء المالي، اطروحة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٢٢.
- ت- المجلات والدوريات العربية
- ١- السبعاوي، مشتاق محمود، عبد الرحمن ، تانيا قادر، تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام التحليل المالي ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (١) العدد (٢) ٢٠١١.
- ٢- اللحام، محمود عزت ، عزريل ، ايمن هاشم ، دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد٤٩، ٢٠١٦.

ثانياً: المصادر الاجنبية

A- Book الكتب

- 1- Berk, Jonathon, et al. Fundamentals of corporate finance. Pearson Higher Education AU, 2013.
- 2- Block. B.S., and Hirt, A.G., foundations of financial management, Michael W. Junior, Eighth edition(2007).
- 3- Block , Stanley B. & Hirt , Geoffrey A. ((Foundations Of Financial Management)) , 9th . ed , McGraw-Hill Companies , Inc , 2000 .
- 4- Bodie, Zvi, Alex Kane, and Alan Marcus. EBOOK: Investments- Global edition. McGraw Hill, 2014.
- 5- Bradfield. T. Jesse, Fisher. M. Caroline, joiner. E. Brenda, Building Quality into corporate Goals(2001).
- 6- Brealey, A.R. and Myers C.S, Principles of Corporate finance, McGraw-Hills, third edition, (2008).
- 7- Brealey ,Richard A. , Myers ,Stewart C . Principles of Corporate Finance, Sixth Edition, McGraw- Hill .Inc ,U.S.A (2000).
- 8- Brigham, Eugene F. Ehrhardt, Michael C. Financial Management Theory and Practice , USA(2010).
- 9- Brigham,M.& Eugene F.C, Financial Management . (11th) , USA(2005).

- 10- Brigham Eugene F . & Ehrhardt, Michael C . " Financial Management Theory and Practice" . 13th ed. South-Western. 2011.
- 11- Brigham, Eugene F., and Joel F. Houston. Fundamentals of financial management. Cengage Learning, 2021.
- 12- Carcello, Joseph V., Williams, Jan R., Haka, Susan F., Bettner, Mark S. Financial Accounting , McGraw- Hill .Inc ,U.S.A ,2006.
- 13- Casu,Barbara, Claudia Girardone, and Philip Molyneux." Introduction to banking" Pearson education, 2006.
- 14- Chowdhry, Anil , "Fundamentals of Accounting and Financial Analysis" U.P.T.U., university 2007 .
- 15- Clauss, Francis j.," Corporate Financial Analysis with Microsoft excel", MCGRAW-HILL, Finance investing ,2010.
- 16- Daft ,Richard ,L .-Organization Theory and Design – 7th ed-South-Western-2001 .
- 17- David. F, "Concepts of Strategic Management", 8th ed, Pearson prentice Hall, USA(2001).
- 18- David Young ,Stephen F.O`Byrne "EVA and value –based Management-A practical Guide to Implementation"McGraw-Hill,1stedition,2000.
- 19- Doehring , Todd A , Analyzing The Efficiency Of Your Operation , Ag Education & Consulting (AEC) , 2011 .
- 20- Fabozzi, Frank J. & Peterson, Pamela P., "Financial Management and Analysis", 2nd ed, John Wiley and Sons, New Jersey, 2003.
- 21- Gibson , C.H, Financial Statement Analysis. (12th). New York: Tomson, 2011.
- 22- Gibson, Charles H. Financial reporting and analysis. Cengage Learning, 2013.
- 23- Greuning, Hennie van& Bratanovic, Sonja B. Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management. 3rd, ed., The World Bank, Washington, D.C. (2009).

- 24- Halsey, Robert F., Wild, John J., Subramanyam, K.R. Financial Statement Analysis, Ninth Edition, , McGraw- Hill . Inc, New York.(2007) .
- 25- Harrington, R. D, Corporate Financial Analysis, Decisions in Global Environment, business one Irwin, Fourth edition(2013).
- 26- Hodge, B., and Anthony, W, Organization Theory: A strategic Approach, 6th edition, Prentice Hall, 2002.
- 27- Horne, James C. Van & Wachowicz, John M.," Fundamentals of Financial Management", 13th ed, Pearson Education Limited, Edinburgh, 2009.
- 28- Howells , peter and Bain , Keith Financial Markets institutions 3th ed, prentice Hall,2000.
- 29- Johnson, Gery, Scholes, Kevan. Exploring Corporate Strategy, 6th edition, Prentice Hall International,2002.
- 30- Johnston †Mark. W †Marshall †Greg. W †"Relationship Selling" 3rdEd †McGraw- Hill Companies †Inc. New York,2010.
- 31- Jones, Garth R. & George, Jennifer M Essentials of Contemporary Management . Boston: McGraw Hill Irwin ,(2004).
- 32- Keown , Arthur . J, Martin , John . D, Petty , J. William , Foundations Of Finance " The Logic and Practice of Financial Management " , 17th Edition, Pearson Education , Prentice – Hall , Inc., New York,2011.
- 33- Kieso, Donald E. , Kimmel ,Paul D. , Weygandt , Jerry J, Financial Accounting, Third Edition, John Wiley and Sons , Inc ,U.S.A,(2004).
- 34- Kieso, Donald E. , Weygandt , Jerry J. , Kimmel ,Paul D. , Financial Accounting, Sixth Edition, John Wiley and Sons , Inc , U.S.A, (2008) .
- 35- Kotler , Philip , Marketing Management , 11th Edition , Prentice- Hall of India Private Limited , New Delhi , 2004.
- 36- Lashor, William R . Financial Management A practical Approach . 5th Ed . Thomson South-Western ,2008 .

- 37- Lessambo, Felix I. "Financial Statements." Analysis and Reporting (2018).
- 38- Liargovas,p, & Skandalis,k. Factor affecting firms financial performance The Case of Greece, University of Peloponnese ,2008.
- 39- Lippy, Patricia A., Phillips, Fred , Lippy, Robert .Fundamentals of Financial Accounting , McGraw- Hill . Inc, New York. (2008) .
- 40- Madura, Jeff. Financial institutions and markets.South-Western, 2010.
- 41- Megginson, William. L, Smart, Scott. B, Graham, John. R., "Financial Management" 3rdEd, Cengage Learning, South-Western, 2010.
- 42- Meigs, Robert F., Williams,Jan R., Haka, Susan F., Bettner, Mark S. Financial and Managerial Accounting, Twelfth Edition, McGraw- Hill . Inc, New York(2002).
- 43- Mishkin , Frederic, & Eakins.,Stanley, Financial Markets and Institutions, 7th ed, Prentice Hall, 2012.
- 44- Nofsinger ,John , Cornett, Marcia , Adair,Jr.,Troy. Finance application & theory early release , McGraw- Hill . Inc, New York , 2009.
- 45- Noor, Mahmood &Al-nami, Adnan" Financial & Banking " 1 edition , Amman, daralmassira (2003).
- 46- Norton, Curtis. L, Porter, Gary. A, "Introduction to Financial Accounting" 2nd Ed, Cengage Learning, South-Western, USA 2009.
- 47- Olds, Philip R,Edmonds , Thomas P., Yi Tsay, Bor .Fundamental Managerial Accounting Concepts ,Fourth Edition, McGraw- Hill . Inc, New York (2008) .
- 48- Paramasivan, C., & Subramanian, T., "Financial Management", 1st ed, New Age international (p) Ltd, publishers, New York, NY, U.S.A,2009.

- 49- Penman ,Stephen .H, Financial Statement Analysis And Security Valuation,14th Edition, McGraw –Hill Companies, Inc., New York, 2010.
- 50- Pilbeam, keith "Finance & Financial Markets" 10 edition· England, Bristol(2007).
- 51- Revsine, Lawrence, etal " Financial reports and analysis" 6th Late of Northwestern University ,2012.
- 52- Rosenbaum Joshua & pearl Joshua " Investment banking "2nd ed , John Wiley & Sons, Inc., , New Jersey ,2013.
- 53- Roes , Peter S . " Commercial Bank Management " 4th ed , McGraw-Hill Irwin , 2002 .
- 54- Rose, Peter S. &Hudgins, Sylvia C.." Bank Management and Financial Services" 7th,ed., McGraw – Hill International Edition, Singapore ,2008.
- 55- Rose, Peter S.& Hudgins, Sylvia C "Bank Management &Financial Services",8thed,McGraw-Hill, USA (2010).
- 56- Ross ,Stephen. ,Westerfield ,Randoiph ,W. Jordan ,Bradford. D.,Fundamentals of Corporate Finance ,7th ed ,McGraw- Hill Companies ,Inc. ,New York ,2006.
- 57- Ross , Stephen A. & Westerfield , Randolph W. & Jordan, Bradford D. , "Essentials Of Corporate Finance " , MCGraw- Hill Inc, New York, U.S.A ,2008.
- 58- Ross, Westfield Jaffe, Corporate finance, Mc Graw- Hill, Fifth edition (2009).
- 59- Saunders, Anthony, Cornett, Marcia Millon;" Financial markets and institutions" , 5th ed., he McGraw-Hill/Irwin series in finance, us, 2012.
- 60- Saunders & Marcia Millon Cornnett , " Financial Markets and Institution " 5th , 2012.
- 61- Scott Besley And Eugene F.Brigham, “Essentials of Managerial Finance“ Dryden Press ,2000 .

- 62- Sinkey, J. Commercial Bank Financial Management (5th ed.). New Jersey, (2008).
- 63- Somashekar, N.T., Banking, New Age International (P) Ltd., Publishers, 2009.
- 64- Timothy R. Mayes And Todd M. Shank, "Financial Analysis", Harcourt Inc, 2001.
- 65- Vance, David E. Financial analysis and decision making: Tools and techniques to solve financial problems and make effective business decisions. McGraw-Hill Companies, 2003.
- 66- Van Horne, James C., and John M. Wachowicz Jr. "Fundamentals of." Financial Management, 2005.
- 67- Wild, John J & Subramanyam, K.R & Halsey, Robert F., Financial Statement Analysis, 9th Edition, McGraw-Hill Companies, Inc, New York, 2007.

B- Dissertation and Thesis رسائل واطاريح

- 1- Bentum William, The Determinants of Profitability of the Commercial Banks in Ghana during the Recent Years of Global Financial Crisis, Aarhus School of Business Aarhus University Department of Business Administration, 2012.
- 2- Itumo, NGUNYU PHILIP. "Relationship between efficiency and financial performance of commercial banks in Kenya." Unpublished MBA Thesis. University of Nairobi 2013.
- 3- Macharia, Njoroge Joshua, The Determinants of Profitability of Commercial Banks: A Case of Kenyan Banks, Thesis for the degree of Master of School in Finance, School of Business, University of Nairobi, 2016.
- 4- Mooney, J. A case study of performance appraisal in a small public sector organisation: the gaps between expectations and experience. (Master dissertation, University of Chester). Retrieved from (2009).

- 5- Tekatel, Wesen. "Financial Performance Analysis" MBA Thesis .University of Jimma (2019).

C- Periodical& Articles الدوريات والمقالات مجلات ونشرات

- 1- Aburime, U. T. Impact of Political Affiliation on Bank Profitability in Nigeria. African Journal of Accounting, Economics, Finance and Banking Research, 4 (4), (2009).
- 2- Adam ,Mustafa, Evaluating the Financial Performance of Banks Using Financial Ratios- A Case Study of Erbil Bank for Investment and Finance, Vol.2,No.6,2014.
- 3- Ahna K. Leverage and investment in diversified firms. Journal of Financial Economics. 2006.
- 4- Al-Harbi, Ahmad," The Determinants of Rate of Return Deposits in Islamic Banks", Journal of Finance and Islamic Banking Vol. 2 No. 2, 2019.
- 5- Almajali AY, Alamro SA, Al-Soub YZ. Factors affecting the financial performance of Jordanian insurance companies listed at Amman stock exchange. Journal of Management Research, 4(2), 2012.
- 6- Almazari ,Ahmed Arif " financial performance evaluation of some selected Jordanian commercial banks", international research Journal of finance and Economics, issue 68,.and Why They Matter , Bank Director’s Educational Program for Members of the Board, 2011.
- 7- Athanasoglou, pp, Brissimis, S.N. & M.D. Delis, “Bank-Specific, Industry-Specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability”, Bank of Greece Working, June, No.25,2005.
- 8- Atikogllari, M. An analysis of the northern Cyprus banking sector in the post – 2001 period through the camels approach. International Research Journal of Finance and Economics, 2009.

- 9- Bansal, Rohit. "A Comparative Analysis of the Financial Ratios of Selected Banks in the India for the period of 2011-2014." Research Journal of Finance and Accounting 5.19 2014.
- 10- Beaver, G, "Editorial: corporate performance and shareholder value", Strategic Change, vol. 10, no. 5, 2001.
- 11- Bhunia, Amalendu & Mukhuti Somnath & Roy Gautam" Financial Performance Analysis-A Case Study" Current Research Journal of Social Sciences 3(3), 2011.
- 12- Chen, N., Liang, H. Y., & Yu, M. T. (2018). Asset diversification and bank performance: Evidence from three Asian countries with dual banking system. Pacific-Basin Finance Journal, 52,.
- 13- Chowdhury, Tanbir Ahmed, Ahmed, Kashfia, Performance Evaluation of Selected Private Commercial Banks in Bangladesh, vol, 4. No, 4, April, 2009.
- 14- David O. Obuya Debt Financing Option and Financial Performance of Micro and Small Enterprises: A Critical Literature Review International Journal of Business and Management “Vol. 12, No. 3; 2017.
- 15- Desta, T. S. Financial performance of “The best African banks”: A comparative analysis through CAMEL rating. Journal of accounting and management, 6(1), 2016.
- 16- Drak, Pamela Peterson “ Financial ratios analysis” Economic reading paper Vol. 13 , No .2 ,2009.
- 17- Dr. Ayad Shaker Sultan, Financial Statements Analysis-Measurement of Performance and Profitability: Applied Study of Baghdad Soft-Drink Industry, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.4, 2014.
- 18- Dufera Abdi " Financial performance evaluation " A Case Study of Awash International Bank , Mekelle, Ethiopia Reg, 2010.
- 19- Egos, J. G. Evaluation of Accounting Information to Anticipate the Financial Value. Financial Magazine,(156) ,2005.

- 20- Farahbakhsh, Saeid, "Managerial Effectiveness in Educational Administration: Concepts and Perspectives", *Management and Administration Society*, vol.21, issue 2, 2007.
- 21- GAOUAL, Z. I., & GERYVILLE, Z. The CAMELS Banking Rating System As An Effective Model for Evaluating the Performance of Algerian Public Banks A Case Study of the Algerian National Bank BNA. *Revue de l'innovation et marketing* Volume, 80(1), 2021.
- 22- Haque, MD Imdadul and Raj Bahadur Sharman ,Benchmarking Financial Performance of Saudi Banks Using Regression. *IJBEMR* Vol. 2, Issue 1,2011.
- 23- Havnes, P., & Senneseth, K. A panel study of firm growth among SMEs in networks. *Small business economics*, in Knobena. j and Oerlemansab.l.a 2006.
- 24- Kakani, R., Saha, B., & Reddy, V. Determinants of Financial Performance of Indian Corporate Sector in the Post-Liberalization Era: An Exploratory Study. *NSE Research Initiative Paper*, No. 5,2001.
- 25- Kenneth, U. O., & Adeniyi, A. M. Prediction of Bank Failure Using Camel and Market Information: Comparative Appraisal of Some Selected Banks in Nigeria. *Res J Finance Account*, 5 (3), 2014.
- 26- Khan, F. A., & Ahmad, N. Determinants of dividend payout: an empirical study of pharmaceutical companies of 200akistan stock exchange (PSX). *Journal of Financial Studies & Research*, 2017.
- 27- Kling, A. Allison, John A. The Financial Crisis and the Free Market Cure. *Reason Papers*, 34(2), 2012.
- 28- Laitinen, E. "A dynamic Performance Management System: Evidence from small Finnish Technology Companies", *Scandinavian Journal of Management*, vol. 18, no. 1. 2002.
- 29- Lanfeng, K., Jeng-Ren, C., & Anlin, C. The Agency Problems, Firm Performance and Monitoring Mechanisms: the evidence from collateralised shares in Taiwan. *Corporate Governance: An International Review* 12[3],2004 .

- 30- luecke , Richard Brian J.Hall, "Harvard Business Essentials: Performance Management Measure and improve the effectiveness of your employees" Harvard Business school Press; Illustrated edition,2006.
- 31- Malhotra ,Naresh, Aspal, Parvesh Kumar, Performance Appraisal of Indian Public Sector Banks World Journal of Social Sciences Vol. 3. No. 3,2013.
- 32- Mike Adams, Bruce Burton, Philip Hardwick, The Determinates of Credit Ratings in the United Kingdom Insurance Industry, Journal of Business Finance and Accounting , 2003.
- 33- Miller, J. "A practical guide to performance measurement", Journal of Corporate Accounting & Finance (Wiley), vol. 16, no. 4,2005.
- 34- Misra, D. S., & Aspal, P, A camel model analysis of State Bank Group, World Journal of Social Sciences, Vol. 3. No. 4, , 2013.
- 35- Nicolae, B., & Maria-Daciana, R. C. Study regarding the financial stability of commercial banks listed on Bucharest Stock Exchange of CAMELS rating outlook. Journal of International Studies, 7(3), 2014.
- 36- Obaid TF, Zainon MS, Eneizan BM, Abd-Wahab K. Effects of green marketing strategy on the financial and non-financial performance of firms: A conceptual paper. Oman Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review. 5(12), 2016.
- 37- O'Leary, D., "ABB Industries: Implementing SAP &ABC", journal of emerging technologies in accounting, Vol. 2, 2005.
- 38- Perica ,I., "Comparation of Production and Service Costs in Croatia and Cost Reduction Measures" , Journal of Accounting and Management, Vol. 7, No.1 , 2017.
- 39- Plenborg, T. "Firm valuation: comparing the residual income and discounted cash flow approaches", Scandinavian Journal of Management, vol. 18, no. 3, 2002.
- 40- Poster , T. H. , & Streib , G. Elements of Strategic Planning and Management in Municipal Government : Status After Two Decades . Public Administration Review 65 (1) , 2005 .

- 41- Poznanski Julie & Bryn Sadownik & Irene Gannitsos " Financial Ratio Analysis" 2013.
- 42- Rahim, Sheikh Abdur, Assistant Professor, Performance Appraisal Systems in Private Banks of Bangladesh: A Study on the Mercantile Bank Limited Daffodil International University, Dhaka, Bangladesh, 2012.
- 43- Raza, A. Farhan, M. Akram, M. "A Comparison of Financial Performance in Investment Banking Sector in Pakistan", International Journal of Business and Social Science Vol. 2 No. 9, 2011.
- 44- Roghanian, Parastoo, Rosli, Amran and Gheysaria, Hamed, "Productivity Through Effectiveness and Efficiency in The Banking Industry", Social and Behavioral Sciences, Vol.40, No.2, 2012.
- 45- Sarokolaei, M. and et al., "A comparative study of activity-based costing system and the traditional system: A case study of Refah Bank", African Journal of Business Management ,Vol.6,No. 45, November 2012.
- 46- Showkat, Dr. Shagufta, Performance Appraisal in Banking Organizations, Asst. Professor, Department of MBA MVJ College of Engineering Hope farm, Near ITPB, Bangalore, India, Vol.–IV, Issue– 3(1), July, 2013.
- 47- Sun, L., Chang, T.P., A comprehensive analysis of the effects of risk measures on bank efficiency: evidence from emerging Asian countries. J. Bank. Finance 35 (7), 2011.
- 48- Tilleman, Sandra and Bogt, Hank J. tar "Performance auditing Improving the quality of political and democratic processes?. Critical Perspectives on Accounting, 2010.
- 49- Uppal, R. K. Stability in bank income through fee-based activities. Information Management and Business Review, 1(1), 2010.
- 50- Venkatesh, D., & Suresh, C. Comparative Performance Evaluation of Selected Commercial Banks in Kingdom of Bahrain Using CAMELS Method, 2014.

- 51- Vijayakumar A, Tamizhselvan P. Corporate size and profitability an empirical analysis. College Sadhana –Journal for Bloomers of Research, 3(1)2010.
- 52- Voulgaris, F. & Doumpos, M. "On the Evaluation of Greek Industrial SMEs' Performance via Multicriteria Analysis of Financial Ratios", Small Business Economics, vol. 15, no. 2, 2000.
- 53- Zhang, Yansheng, Li, Longyi, Study on Balanced Scorecard of Commercial Bank in Performance Management System, South China University of Technology, Guangzhou, China, 2009.

الملاحق

الملحق (١) نسبة صافي الدخل الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان العراقي	الاتحاد العراقي
2011	0.24%	9.84%	13.38%	5.31%	8.47%	2.37%	11.97%	15.01%	10.35%	5.94%
2012	0.75%	20.70%	12.93%	9.23%	1.17%	9.97%	7.31%	12.11%	13.07%	14.90%
2013	0.86%	15.61%	10.29%	4.52%	14.38%	8.23%	14.82%	11.01%	5.85%	19.97%
2014	0.89%	14.70%	1.17%	3.24%	10.18%	2.68%	0.69%	9.50%	4.63%	5.25%
2015	1.37%	3.07%	1.96%	2.64%	6.22%	0.88%	-0.13%	2.13%	3.86%	-0.28%
2016	1.41%	1.85%	4.32%	2.69%	3.51%	8.17%	0.96%	7.16%	1.62%	0.01%
2017	0.15%	1.32%	-0.21%	3.45%	1.41%	1.00%	1.81%	2.21%	2.13%	0.04%
2018	0.34%	0.19%	-0.86%	3.83%	0.12%	-3.09%	0.97%	1.56%	1.79%	0.03%
2019	0.37%	-1.28%	0.03%	2.39%	0.01%	3.55%	1.27%	2.67%	-1.72%	0.62%
2020	0.41%	0.00%	-0.79%	11.52%	1.76%	6.45%	0.54%	7.25%	-1.17%	0.32%

الملحق (٢) نسبة صافي الربح الى الموجودات للمصارف التجارية العراقية (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان العراقي	الاتحاد العراقي
2011	0.15%	3.38%	2.76%	2.90%	3.03%	1.35%	4.13%	2.39%	3.54%	2.65%
2012	0.44%	7.26%	2.96%	4.50%	0.36%	4.57%	3.44%	1.93%	4.09%	2.92%
2013	0.55%	6.07%	2.70%	2.65%	5.15%	2.56%	6.90%	1.82%	1.91%	8.70%
2014	0.55%	4.43%	0.53%	2.05%	5.17%	1.15%	0.52%	1.52%	2.15%	2.03%
2015	0.98%	1.22%	0.80%	1.75%	3.17%	0.43%	-0.09%	0.39%	1.88%	-0.12%
2016	1.07%	0.73%	1.85%	1.79%	1.76%	4.06%	0.86%	1.69%	0.97%	0.00%
2017	0.10%	0.70%	-0.08%	2.18%	0.70%	0.47%	1.20%	0.56%	1.41%	0.02%
2018	0.22%	0.10%	-0.29%	2.45%	0.06%	-1.52%	0.63%	0.37%	1.12%	0.01%
2019	0.29%	-0.72%	0.01%	1.45%	0.00%	1.44%	0.83%	0.64%	-0.98%	0.34%
2020	0.32%	0.00%	-0.32%	5.75%	0.82%	2.22%	0.38%	1.42%	-0.65%	0.17%

الملحق (٣) نسبة صافي الربح الى الودائع للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الايمان	الاتحاد العراقي
2011	0.78%	6.09%	3.88%	8.71%	6.12%	3.42%	8.55%	4.18%	6.32%	8.38%
2012	1.82%	13.29%	4.08%	12.22%	0.79%	10.80%	7.55%	3.11%	7.07%	4.89%
2013	2.27%	12.59%	3.98%	9.51%	23.10%	5.03%	16.94%	2.60%	3.15%	24.45%
2014	3.02%	8.66%	1.06%	7.65%	12.04%	2.93%	3.00%	2.06%	4.39%	4.45%
2015	4.20%	2.64%	1.71%	8.11%	6.95%	1.32%	-0.45%	0.71%	7.33%	-0.25%
2016	5.56%	1.37%	4.67%	6.44%	4.01%	15.76%	3.89%	2.69%	2.78%	0.01%
2017	0.45%	1.59%	-0.18%	7.46%	1.62%	1.55%	4.97%	0.90%	4.65%	0.07%
2018	1.13%	0.25%	-0.53%	8.04%	0.14%	-4.20%	2.22%	0.53%	3.45%	0.06%
2019	1.61%	-1.95%	0.03%	4.46%	0.01%	3.64%	2.88%	0.91%	-2.46%	1.81%
2020	1.95%	0.00%	-0.79%	13.00%	1.74%	4.74%	1.44%	1.88%	-1.58%	1.04%

الملحق (٤) نسبة التداول للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الايمان	الاتحاد العراقي
2011	271.86%	145.45%	116.48%	275.64%	150.41%	229.17%	149.88%	117.80%	164.37%	174.78%
2012	233.29%	149.28%	119.17%	243.52%	142.41%	184.39%	188.60%	117.37%	149.41%	123.07%
2013	266.70%	158.19%	121.02%	326.62%	153.41%	143.80%	189.32%	117.92%	152.77%	177.32%
2014	258.92%	165.19%	157.15%	354.22%	201.27%	172.96%	438.52%	117.11%	194.06%	162.82%
2015	339.22%	157.25%	146.02%	391.47%	200.35%	188.75%	376.42%	108.35%	205.66%	169.26%
2016	397.72%	155.95%	148.53%	350.55%	202.02%	173.42%	269.15%	125.97%	279.68%	169.84%
2017	340.08%	188.81%	168.80%	337.74%	207.93%	176.87%	282.97%	132.63%	319.76%	173.47%
2018	289.22%	204.42%	174.17%	323.76%	224.38%	203.36%	232.10%	130.43%	296.28%	181.62%
2019	457.56%	225.78%	163.78%	301.29%	191.06%	171.69%	228.46%	114.88%	238.93%	275.21%
2020	444.87%	229.75%	159.50%	222.62%	182.79%	168.52%	250.01%	123.02%	230.55%	287.75%

الملحق (٥) نسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان	الاتحاد العراقي
2011	197.25%	50.59%	77.81%	132.15%	96.08%	150.66%	95.92%	91.17%	78.61%	183.26%
2012	226.34%	68.91%	77.95%	127.07%	90.34%	180.56%	94.87%	100.63%	56.17%	98.57%
2013	248.53%	97.82%	80.45%	205.58%	199.50%	139.02%	139.62%	82.31%	53.66%	115.67%
2014	324.83%	87.49%	102.75%	111.72%	148.16%	170.53%	151.65%	73.76%	65.90%	93.07%
2015	239.98%	65.57%	102.84%	162.80%	143.48%	179.52%	182.82%	108.62%	185.72%	31.78%
2016	316.99%	71.99%	130.73%	99.85%	167.90%	246.66%	183.32%	108.76%	46.81%	88.90%
2017	292.27%	84.97%	130.87%	92.91%	156.84%	216.31%	168.94%	110.64%	113.53%	95.86%
2018	269.19%	106.49%	110.67%	115.31%	149.17%	199.45%	160.45%	100.83%	253.17%	90.64%
2019	379.72%	128.11%	120.42%	162.56%	143.89%	141.83%	139.40%	86.19%	217.29%	49.71%
2020	458.68%	129.73%	118.98%	147.03%	132.97%	105.44%	173.09%	96.45%	235.89%	52.35%

الملحق (٦) نسبة التوظيف للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان	الاتحاد العراقي
2011	12.52%	35.13%	39.75%	1.01%	65.67%	67.20%	66.17%	29.03%	3.87%	72.58%
2012	88.51%	72.07%	33.16%	2.14%	98.45%	47.30%	93.88%	17.00%	2.26%	42.37%
2013	114.69%	63.93%	39.42%	4.24%	194.84%	41.88%	67.15%	16.89%	0.67%	146.08%
2014	165.24%	58.82%	55.19%	5.94%	51.87%	68.81%	272.10%	16.85%	0.40%	110.09%
2015	121.49%	75.14%	47.39%	10.19%	41.99%	106.04%	212.96%	30.34%	0.04%	173.00%
2016	146.97%	59.57%	39.12%	24.84%	44.18%	99.99%	190.39%	21.61%	4.74%	265.56%
2017	100.88%	66.15%	33.25%	22.96%	52.17%	93.36%	164.06%	20.11%	5.80%	271.25%
2018	97.91%	87.01%	23.76%	23.12%	52.35%	49.28%	95.12%	24.97%	4.98%	235.05%
2019	109.57%	95.75%	37.57%	21.93%	71.25%	77.52%	96.73%	23.20%	3.88%	321.01%
2020	74.90%	104.04%	31.88%	15.91%	54.36%	83.56%	88.23%	18.27%	3.44%	352.81%

الملحق (٧) نسبة الدين الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان	الاتحاد العراقي
2011	58.58%	189.89%	376.98%	83.04%	179.84%	75.18%	190.06%	526.89%	192.25%	124.58%
2012	70.21%	184.13%	336.21%	104.91%	220.60%	118.06%	112.64%	527.57%	219.90%	410.76%
2013	58.14%	157.08%	281.78%	70.34%	179.35%	221.86%	114.80%	505.95%	205.97%	129.47%
2014	61.61%	191.28%	122.45%	57.98%	96.88%	133.55%	32.40%	524.96%	115.45%	158.14%
2015	40.20%	152.15%	143.40%	51.31%	96.16%	105.40%	39.17%	477.13%	104.94%	141.66%
2016	31.68%	152.42%	132.95%	50.38%	99.41%	101.14%	39.50%	324.45%	67.33%	139.11%
2017	45.85%	88.01%	176.17%	57.90%	102.66%	111.13%	51.27%	297.65%	51.09%	125.84%
2018	52.57%	83.91%	199.38%	56.34%	114.44%	103.62%	54.17%	317.46%	58.76%	110.14%
2019	30.03%	79.04%	146.26%	65.01%	103.29%	146.32%	52.78%	313.95%	75.86%	82.60%
2020	26.71%	66.29%	144.58%	100.47%	115.43%	190.67%	47.43%	409.82%	79.45%	86.04%

الملحق (٨) نسبة الدين طويل الاجل الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة

(٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان	الاتحاد العراقي
2011	3.42%	1.58%	2.47%	17.05%	1.50%	0.39%	2.11%	15.42%	14.93%	3.32%
2012	1.79%	3.68%	2.49%	21.28%	4.73%	1.81%	1.29%	10.64%	6.90%	3.38%
2013	1.98%	3.26%	1.95%	18.43%	2.54%	1.62%	2.61%	8.62%	6.65%	4.61%
2014	2.18%	3.23%	0.34%	13.52%	2.10%	1.81%	2.73%	8.09%	4.94%	4.34%
2015	1.86%	1.68%	0.46%	12.75%	1.20%	1.12%	2.73%	21.41%	5.74%	4.14%
2016	1.24%	4.03%	12.92%	7.28%	0.70%	2.11%	4.63%	31.71%	8.06%	8.48%
2017	6.45%	3.38%	53.40%	11.86%	8.73%	5.15%	6.29%	19.88%	4.32%	8.80%
2018	3.52%	8.28%	35.65%	8.96%	21.94%	11.80%	5.11%	18.05%	5.84%	7.81%
2019	4.39%	12.14%	41.80%	11.49%	0.56%	14.13%	6.39%	14.12%	3.82%	25.96%
2020	1.03%	6.44%	40.32%	11.84%	0.75%	30.36%	7.42%	17.29%	3.56%	32.72%

الملحق (٩) نسبة المديونية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان العراقي	الاتحاد العراقي
2011	36.94%	65.28%	77.82%	45.37%	64.27%	42.91%	65.52%	84.05%	65.78%	55.47%
2012	41.25%	64.63%	77.08%	51.20%	68.81%	54.14%	52.97%	84.07%	68.74%	80.42%
2013	36.73%	61.10%	73.81%	41.29%	64.20%	68.93%	53.44%	83.50%	67.32%	56.42%
2014	38.07%	57.83 %	55.05%	36.70%	49.21%	57.18%	24.47%	84.00%	53.59%	61.26%
2015	28.68%	60.34 %	58.83%	33.91%	49.02%	51.23%	28.15%	86.61%	51.20%	58.53%
2016	24.06%	60.38%	57.07%	33.51%	49.85%	50.27%	35.22%	76.44%	40.24%	58.18%
2017	31.44%	46.81%	63.79%	36.64%	50.66%	52.57%	33.89%	75.61%	33.82%	55.72%
2018	34.46%	45.62%	66.60%	36.04%	53.37%	50.90%	35.14%	76.05%	37.01%	52.41%
2019	23.09%	44.15%	59.39%	39.43%	50.81%	59.34%	34.55%	75.84%	43.14%	45.23%
2020	21.08%	39.86%	59.11%	50.12%	53.58%	65.60%	33.70%	80.39%	44.27%	46.25%

الملحق (١٠) نسبة دوران الموجودات للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)

(٢٠٢٠)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان العراقي	الاتحاد العراقي
2011	5.65%	8.10%	7.13%	6.25%	7.27%	6.97%	7.67%	6.36%	8.80%	7.22%
2012	8.45%	13.58%	9.33%	8.26%	7.51%	8.77%	5.61%	4.82%	7.86%	6.85%
2013	14.47%	11.21%	7.28%	6.59%	9.70%	6.11%	10.60%	4.83%	5.18%	21.58%
2014	3.68%	9.97%	5.30%	4.29%	10.73%	6.11%	3.29%	4.17%	4.29%	12.73%
2015	3.46%	7.98%	6.48%	4.73%	7.41%	6.97%	1.98%	6.07%	3.77%	12.29%
2016	4.08%	4.54%	6.75%	4.43%	4.96%	6.48%	2.23%	6.69%	3.69%	3.52%
2017	3.96%	5.46%	4.57%	5.33%	3.79%	6.79%	2.78%	5.45%	3.12%	3.09%
2018	2.42%	3.68%	2.66%	4.61%	2.27%	3.07%	2.66%	3.77%	2.88%	3.42%
2019	2.54%	2.67%	3.23%	4.42%	2.22%	7.21%	2.27%	4.04%	1.76%	3.28%
2020	3.14%	3.08%	4.29%	9.32%	2.88%	6.84%	1.80%	4.66%	1.57%	2.55%

الملحق (١١) نسبة دوران الموجودات المتداولة للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان	الاتحاد العراقي
2011	5.97%	8.60%	7.92%	6.29%	7.59%	7.12%	7.90%	6.61%	8.82%	7.65%
2012	9.01%	14.37%	10.23%	8.31%	7.84%	8.93%	5.68%	4.99%	7.91%	6.98%
2013	15.30%	11.84%	8.20%	6.63%	9.99%	6.20%	10.72%	4.99%	5.20%	22.36%
2014	3.87%	10.65%	6.15%	4.30%	11.08%	6.26%	3.34%	4.31%	4.31%	13.13%
2015	3.73%	8.50%	7.56%	4.75%	7.64%	7.29%	2.01%	6.77%	3.79%	12.78%
2016	4.44%	4.95%	8.82%	4.48%	4.96%	7.59%	2.67%	7.70%	3.73%	3.79%
2017	4.31%	6.43%	6.09%	5.42%	3.94%	7.66%	3.30%	5.83%	3.15%	3.44%
2018	2.61%	4.37%	3.52%	4.70%	2.35%	3.34%	3.60%	4.03%	2.92%	3.87%
2019	2.82%	3.17%	4.64%	4.52%	2.30%	7.84%	3.27%	4.85%	1.80%	3.84%
2020	3.50%	3.73%	6.31%	9.47%	2.96%	7.36%	2.53%	4.92%	1.61%	3.09%

الملحق (١٢) نسبة دوران الموجودات الثابتة للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان	الاتحاد العراقي
2011	104.07%	138.41%	71.66%	997.67%	175.34%	322.55%	266.07%	163.55%	3264.87%	128.31%
2012	135.80%	249.09%	105.69%	1343.91%	182.86%	515.85%	453.99%	145.05%	1524.52%	372.44%
2013	268.53%	209.57%	64.40%	1381.69%	334.33%	384.09%	928.79%	150.07%	1074.23%	613.94%
2014	74.81%	155.54%	38.61%	1350.78%	345.52%	250.48%	191.34%	132.83%	935.64%	425.33%
2015	47.20%	129.45%	45.06%	2067.07%	246.44%	166.52%	137.00%	58.53%	825.49%	320.76%
2016	50.69%	54.55%	28.78%	384.78%	185.30%	44.28%	13.67%	45.75%	391.62%	48.78%
2017	48.67%	36.43%	18.31%	337.18%	104.70%	60.62%	17.50%	84.58%	305.57%	30.61%
2018	34.49%	23.06%	10.94%	245.89%	70.75%	36.98%	10.17%	58.49%	231.91%	29.61%
2019	26.01%	17.10%	10.57%	205.45%	64.38%	92.10%	7.41%	24.05%	83.18%	22.38%
2020	30.11%	17.82%	13.40%	591.69%	106.63%	96.85%	5.34%	88.27%	62.86%	14.55%

Abstract:

The study included measuring and analyzing the financial performance of Iraqi commercial banks, as the financial analysis is based on the study of the financial statements, and therefore the results of the financial analysis are subject to what they contain. For the bank, the problem of the study was the possibility of using the study sample banks to determine the strengths and try to strengthen them, as well as to identify the weaknesses and try to reduce them, by measuring and analyzing the financial performance in order to maintain the financial position.

The study used two financial analysis tools, financial ratios, as well as trend analysis based on a base year. This study was conducted for a sample of (10) commercial banks listed on the Iraqi Stock Exchange, for the period (2011-2020), and the study relied on the annual data published in The financial statements, and the study reached a set of conclusions, the most important of which is that the financial ratios depend mainly on the financial statements, so their results also depend on the quality of these statements and are affected by the limitations of the data on which they are based. Moreover, these ratios are affected by the problem of inflation and changes in the value of money. The study presented a set of recommendations, the most important of which is that the management of commercial banks should pay attention to the use of financial analysis tools, as through them it is possible to know the financial position of the banks for the purpose of evaluating performance.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Karbala a University
Administration and Economics College
Department of Financial and Banking Sciences



Measuring and analyzing the financial performance of commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange

Analytical study of a sample of commercial banks in the Iraqi Stock Exchange for the period (2011-2020)

A Thesis Submitted to

the Council of the College of Administration and Economic
in Karbala University

In partial Fulfillment of the Requirements for MA. degree in the
Financial and Banking Sciences

BY

Noora Mohsen Dakhel Al-Hilali

Supervisor by
Assistant professor Doctor
Kamal katham Jwad

2022A.D

1444A.H